الريادة المصرية
في القارة الأفريقية

مسعد الحجري

دار نوبل
للنشر والتوزيع

الكتاب : الريادة المصرية في القارة الأفريقية
المؤلف : مسعد الحجري



الناشر : دار نوبل للنشر والتوزيع
٤ شارع سيد الخطيب - الثلاثيني
العمرانية الغربية - الجيزة.
ت : ٠١٢٢٠٣٢٠٩٠٥ - ٠١١٥٩٦٠٥٠٧١

Email: Darnobel@yahoo.com

الطبعة : ٢٠١٨
رقم الإيداع: ١٣٥٩٧ / ٢٠١٨م
الترقيم الدولي :
- **تصميم الغلاف: أمير عكاشة**

الهيئة العامة للكتاب
الفهرسة أثناء النشر

الحجري، مسعد
الريادة المصرية في القارة الأفريقية، مسعد الحجري، الجيزة، دارنوبل للنشروالتوزيع، ٢٠١٨
العنوان : ٢٦٦ ص ، ٢٤ سم

رقم الايداع: ١٣٥٩٧
١- دراسات
٢- العنوان

ديوي ٣٠٣

مقدمة

يسجّل الباحث الكيني المرموق علي مزروعي أنّ علاقة العرب بالقارّة الأفريقية تمتد على ١٢ قرناً، لعبوا خلالها دورَين أساسيين: الأوّل، بصفة شركاء متواطئين في تجارة الرقيق؛ والثاني، ابتداء من منتصف القرن العشرين، كحلفاء في حركات التحرر الأفريقية. بذلك فإنّ العربي كان فاتحاً، في الأطوار الأولى من العلاقة مع الأفارقة، ثمّ صار شريكاً في التحرر: تاجراً، بضاعته العبيد؛ أو حامل انعتاق، بضاعته الأفكار الجديدة. ولم يكن الإسلام، في الجانب الذي يخصّ انتشار اللغة العربية على وجه الخصوص، بعيداً عن هذه المعادلة؛ التي ستجعل من الفصحى، أو اللهجات السواحيلية المتأثرة بمفرداتها، لغة سائدة أو حتى طاغية.

وفي الذكرى المئوية لولادة جمال عبد الناصر (١٩١٨ ـ ١٩٧٠)، يُستذكر للزعيم المصري دور حاسم في توطيد هذا الانتقال، أو بالأحرى: تدشين النقلة الكبرى، في العلاقة بين العرب والأفارقة. هنا، أيضاً، يشير مزروعي إلى أنّ تجذّر أفكار عبد الناصر، وتجسيدها بعدئذ في الممارسة والسلوك والقرارات الفاصلة، أفزع المستوطنين البيض في كينيا وروديسيا وجنوب أفريقيا والمستعمرات البرتغالية؛ خاصة بعد اقترابه أكثر من الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا، وصمود مصر أمام العدوان الثلاثي البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي، سنة ١٩٥٦. كذلك كانت دعوة عبد الناصر إلى «جامعة أفريقية»، حتى في مفهومها الخام الغائم والتبسيطي، تسهم في تقويض مفاهيم أخرى سبق للقوى الاستعمارية أن ابتدعتها وروّجت لها، على شاكلة «وحدة وادي النيل» مثلاً.

وفي «فلسفة الثورة»، اعتبر عبد الناصر أنّ مصر واقعة في المركز من ثلاث حلقات: العالم العربي، والعالم المسلم، والقارّة الأفريقية؛ وعن الحلقة الثالثة كتب (وأفكاره وليدة أواخر الأربعينيات ومطالع الخمسينيات، كما يتوجب التذكير): «إننا لن نستطيع بحال من الأحوال. حتى لو أردنا. أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في أعماق أفريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الأفريقيين. لا نستطيع لسبب هام وبدهي، هو أننا في أفريقيا. ولسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا، نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة، والذين نُعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله. ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسؤوليتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر الوعي والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء.»

ورغم ذلك، ورغم أنّ عبد الناصر انتقل من التنظير إلى التطبيق فساند معظم حركات التحرر الأفريقية مادياً ومعنوياً، لم يكن من السهل أن يمسح الأفريقي، سريعاً، تلك الصورة الراسخة في ذاكرته، والتي تختزل العربي في صورة تاجر الرقيق، خاصة وأنّ المناهج المدرسية، التي وضعتها سلطات الاستعمار ذاتها، كانت تحرص على تثبيت تلك السردية تحديداً. التوجّه الآخر الرديف في تلك المناهج تضمّن المزج بين شخصية العربي تاجر الرقيق، والعربي بوصفه المسلم الفاتح أيضاً؛ القادم لتقويض الديانات المحلية على اختلاف عقائدها وشعائرها، خاصة الوثنية والطوطمية، وإحلال الإسلام والتوحيد محلها، بالقوّة والإجبار. ولم يكن غريباً، إزاء حال كهذه، أن تلجأ سلطات الاستعمار البريطاني إلى محاربة تجارة الرقيق العربية في تبرير احتلال هذا البلد أو ذاك.

على نحو آخر، وفي جهة أخرى، كانت أفكار عبد الناصر حول الانفتاح المصري على القارة قد لقيت ممانعة من جانب زعماء ومفكرين أفارقة؛ ارتابوا في أنّ الغايات البعيدة هي إلحاق بلدان أفريقية بمحاور عربية، خاصة حين كانت مصر في وحدة مع سوريا، البلد الآسيوي في نهاية المطاف. ذلك كان موقف زعيم أفريقي بارز مثل الغاني كوامي نكروما، الذي ساجل بأنه «لا يمكن لأية حادثة تاريخية أن تنجح في تحويل بوصة واحدة من تراب أفريقيا إلى امتداد لأية قارة أخرى». لكن الزمن لن يطول به حتى ينخرط مع عبد الناصر في حركة عدم الانحياز، التي ضمت بلداناً في آسيا (الهند وأندونيسيا)، وأوروبا (يوغوسلافيا)، فضلاً عن مصر الأفريقية.

أوبافيمي أوولو، الزعيم القومي ورجل الدولة النيجيري البارز، اتخذ موقف النقد الشديد لمفاهيم عبد الناصر حول الشطر الأفريقي من الهوية المصرية؛ وكتب: «إن الجمهورية العربية المتحدة، المخلوق الأثير عند عبد الناصر، والتي تضع قدماً في أفريقيا وأخرى في الشرق الأوسط الآسيوي، هي النقيض الصريح لفكرة الوحدة الأفريقية». لكنه سرعان ما أدرك الدور التحرري الأعرض نطاقاً، الذي يلعبه دعم مصر لحركات التحرر في عدد من البلدان الأفريقية: ضدّ سياسات الاستعمار القديم عموماً، وأنظمة الاستيطان والتمييز العنصري والأبارتيد خصوصاً.

ذلك التحوّل بدا ثمرة طبيعية لاستمرار مصر في الانفتاح الملموس على القارة، والانحياز الأوضح إلى الهوية الأفريقية، حتى أنّ العاصمة المصرية باتت ملجأ ومقرّاً للأنشطة الأفريقية ضدّ الاستعمار، كما استقبلت الجامعات المصرية مئات الطلاب الأفارقة، وتحولت إذاعة القاهرة إلى منبر للقوى والأحزاب الأفريقية المنادية بالاستقلال والتحرر. وهكذا، وعلى نحو

تدريجي، تجاوزت مصر مفارقة انتمائها إلى العمق العربي أكثر من الأفريقي، وتحوّلت إلى أكثر دول شمال أفريقيا دفاعاً عن مفهوم الجامعة الأفريقية. وفي المقارنة مع نكروما، مثلاً، بدا مؤكداً أنّ عبد الناصر مصري بمعنى تاريخي أعمق بكثير من كون نكروما غانياً؛ الأمر الذي لم يكن يلغي حقيقة أنّ الأخير أفريقي، بمعنى تاريخي أشد عمقاً من انتماء عبد الناصر إلى هوية أفريقية عامة.

وفي خضم هذه التحولات النوعية التي طالت صورة العربي، والمسلم، في الوعي الجَمْعي الأفريقي؛ توفرت تلك المفارقة الكبرى: لا العرب، ولا الأفارقة أيضاً، كانوا أوّل من أدرك مخاطر الترابط الوليد الذي أخذ يتوطد بين الشرق الأوسط وأفريقيا؛ بل كان المستوطنون البيض في أفريقيا، والقوى الاستعمارية والإمبريالية الأوروبية إجمالاً، هم السبّاقون إلى ذلك الإدراك الحاسم. بات معروفاً الآن، على سبيل المثال، أنّ السلطات الاستعمارية البريطانية في أفريقيا أعربت عن قلق عميق إزاء تحولات مصر: وكانت سياسات عبد الناصر الراديكالية المبكرة، داخلياً وعربياً ودولياً، قد أكدت تلك المخاوف، التي تُرجمت بعدئذ إلى سلسلة سياسات غربية مضادة اتخذت صياغات عسكرية وأمنية واقتصادية.

في بُعد آخر للمسألة الناصرية/ الأفريقية، إذْ انقلبت هكذا في الواقع ولم تعد تقتصر على علم الاجتماع والتاريخ والجغرافيا؛ انقسمت القارّة إلى كتلتين، حين كانت خيارات عبد الناصر تتفاعل على مستوى الشعوب والأنظمة معاً:

. كتلة الدار البيضاء الراديكالية (وتألفت من مصر والمغرب والجزائر وغانا وغينيا ومالي)، ودعت إلى وحدة سياسية أفريقية متينة، ودعمت قيام

حكومة مركزية قوية في الكونغو بقيادة لومومبا، وعارضت انشقاق إقليم كاتانغا (بمساندة بلجيكا، التي استعمرت البلد)، وناهضت تحالف موبوتو. تشومبي المؤيد للغرب.

.كتلة مونروفيا المحافظة (وضمّت معظم الدول الناطقة بالفرنسية، بالإضافة إلى ليبيريا ونيجيريا)، ودعت إلى نقيض سياسات كتلة الدار البيضاء، كما طرحت صيغة اتحاد فضفاض، ونظام ولايات فدرالي في الكونغو.

صحيح أنّ وقائع التاريخ اللاحقة، في مصر والعالم العربي وأفريقيا، تكفلت بإعادة خلط الأوراق، وتفكيك وإعادة تركيب المحاور والكتل؛ إلا أنّ التطور الأكبر الذي رسخ، وما يزال قائماً اليوم بدرجة كبيرة، هو أنّ صورة العربيّ تبدلت جذرياً بفضل سياسات عبد الناصر الأفريقية. ولم يكن يسيراً، في حسابات الاجتماع الإنساني التاريخي والجغرافي، أن يتحوّل العربي من تاجر رقيق وفاتح عسكري وديني، إلى شريك في التحرّر، ومشارك في... التحرير!

عبد الناصر أبو إفريقيا

يحكي الأديب الكبير بهاء طاهر أنه حين كان موظفاً باليونسكو بالأمم المتحدة قام ضمن وفد تابع للمنظمة الدولية بزيارة لدولة كينيا.. وفي إحدي القري التي زارها الوفد شاهد بهاء طاهر صورة جمال عبدالناصر معلقة علي الحائط داخل أحد الدكاكين الصغيرة بالقرية الكينية النائية.. فسأل صاحب الدكان عمن يكون صاحب هذه الصورة التي علقها بدكانه ولم يعلق صورة لرئيس دولته كما جرت العادة في العالم الثالث.. اندهش الرجل من السؤال فلم يكن يتوقع أن أحداً في العالم لا يعرف جمال عبدالناصر.. فرد علي بهاء طاهر قائلاً.. إنه (أبوإفريقيا).. لم يذكر الرجل اسم جمال عبدالناصر في إجابته.. بل فضل عليه اللقب الذي ربما يقنع السائل بسبب تعليقه الصورة علي جدران دكانه.. فعاد بهاء طاهر ليسأله من جديد أولكن من هو أبوإفريقيا فقال الرجل: وهل هناك غيره (إنه جمال عبدالناصر .(!!

يقول بهاء طاهر إنه لم ينم ليلتها فقد شعر بالفخر أمام بقية زملائه من أعضاء الوفد الدولي الذين حضروا معه الواقعة وكان معظمهم من الأوروبيين، واستطرد الأديب الكبير في وصف شعوره بعدها فقال إن الرجل الكيني البسيط شعر بعدم الراحة وأبدي امتعاضه لأنه صادف أحد سكان العالم لا يعرف جمال عبدالناصر، فماذا لو عرف هذا الرجل الكيني أن بعض المصريين الآن يلومون جمال عبدالناصر بسبب وقوفه مع الثورات

وحركات التحرر الإفريقية وهو السبب في حصوله علي لقب (أبوإفريقيا)؟.. وماذا أيضاً لو عرف الرجل الكيني أن هناك في مصر الآن يهاجم عبدالناصر ولا يقدسه كما يفعل كل سكان إفريقيا؟!

هكذا كان بهاء طاهر محقا في دهشته، محقا أيضاً في شعوره بالفخر، ومحقاً أكثر في أسئلته التي حملت معني الاستنكار لما يحمله البعض هنا من مشاعر سلبية تجاه (أبوإفريقيا) و(أبوالعروبة)

لاتوجد عاصمة إفريقية واحدة ليس فيها شارع من أكبر الشوارع وأطولها يحمل اسم جمال عبدالناصر بل هناك العديد من الدول الإفريقية التي أقامت له التماثيل في أكبر ميادينها اعترافاً بفضل الرجل وفضل مصر في استقلالها وتحرير شعوبها وقد كان آخر تلك التماثيل وأضخمها في مدينة جوهانسبرج بجنوبإفريقيا والذي أزاح عنه الستار نيلسون مانديلا بنفسه في حضور أبناء الزعيم المصري الذين دعاهم الزعيم الإفريقي العظيم لحضور هذه المناسبة.

وحين زار نيلسون مانديلا مصر لأول مرة توجه من المطار مباشرة إلي قبر عبدالناصر الذي وقف أمامه صامتاً لعدة دقائق ثم قال لمرافقيه من المصريين إنه كان يتمني أن يزور مصر في حياة عبدالناصر ليحظي بشرف استقباله له ورؤيته.

وحين فازت جنوب إفريقيا بتنظيم كأس العالم في المنافسة التي دخلتها مع مصر في الفيفا قال مانديلا تعليقاً علي خسارة مصر لو كان عبدالناصر حيا لما جرؤ أحد من الأفارقة علي الدخول مع مصر في منافسة حتي وإن كانت أشرف المنافسات وأعظمها.

هذه هي إفريقيا التي تعيش علي ذكري جمال عبدالناصر حتي الآن.. وإذا كانت لاتزال هناك علاقات مميزة مع بعض دولها الآن فيرجع الفضل في ذلك إلي جمال عبدالناصر الذي أهملنا علاقاتنا بإفريقيا من بعده فسمحنا لإسرائيل أن تتقدم لتملأ الفراغ الذي تركته مصر وراءها هناك وقد مات عبدالناصر وكل الدول الإفريقية قد سحبت اعترافها بإسرائيل وقامت بطرد سفرائها من هناك في أعقاب النكسة وهزيمة مصر وإذا كان بعض دول حوض النيل تتخذ موقفاً موالياً لمصر في مسألة تقسيم المياه فالفضل في ذلك يرجع إلي اعترافها بفضل مصر عبدالناصر.

عبدالناصر وأفريقيا..زعيم قاد قارة

كانت القارة الأفريقية قد ظلت لسنوات طويلة ميدانًا واسعًا يعول فيه الاستعمار الأوروبي ويصول..ففي الخامس عشر من نوفمبر ١٨٨٤ أنعقد أطول وأخطر مؤتمر فى مدينة برلين لتقسيم القارة الأفريقية والتي لم تكن تزيد نسبة المستعمر منها قبل هذا التاريخ عن ١٠% .. وبعد المؤتمر لم يعد مستقلاً سوى ١٠% وعليه قد حول هذا المؤتمر إفريقيا إلى مناطق تخضع للدول الأوروبية..وظلت الدول الاستعمارية تحيط القارة بسياج من الفولاذ..وترابط على شواطئها بأساطيلها وقوتها العسكرية حتى تمنع أى فرد أن يدخل القارة البكر إلا إذا كان ينتمى إلى أحدى الدول الاستعمارية..وقد ترك الأستعمار إفريقيا تحيا فى ظلمات الجهل..وتعانى من شغف العيش..وكان ذلك الاستعمار دائم البحث فى الأرض البكر عن مغنم جديد أو معدن نفيس.

ولم تكن الدول الاستعمارية تعطى للإفريقيين فرصة الخروج من قارتهم ليتصلوا بالعالم الخارجى ليتزودوا بالعلم والمعرفة..فقط كانوا يسمحون لهم بالخروج كعبيد يباعون كسلعة ذات ثمن بخس...ويتحولون إلى أرقاء يقضون حياتهم فى خدمة السادة ذوى البشرة البيضاء.. وقد كانت البلاد الإفريقية قد أضاعت استقلالها بإغتصاب الدول الأوروبية لها عن طريق المعاهدات والعدوان والخداع والإهمال الساذج..وكانت هذه المعاهدات وأساليب العدوان والخداع تتم بوحى أقتصادى وكان الحكام

المستعمرون فى كثير من الحالات من التجار..فلم تكن الحروب تعنى عند الدول الاوروبية مجرد الفتح..وإنما كانت تعنى على الغالب ضرورة افترضتها حماية التجارة..وهكذا لم تكن الحملات التى شنها البريطانيون مثلاً بدافع التوسع الأقليمى بل بدافع توسيع نشاطهم التجارى.

ثورة يوليو ١٩٥٢ ...وافريقيا

تحت هذا العنوان جاءت مقالة د.السعيد البدوى التى نشرت بالاهرام فى ٢٢/٧/٢٠٠٠ لتحدد فى إيجاز دور ثورة يوليو١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر فى مساندة دول إفريقيا الساعية للتحرير..حيث كتب د.السعيد البدوى :"

قامت ثورة يوليو١٩٥٢ نتيجة للقهر الداخلى الواقع على الشعب المصرى.. وأيضًا لتخليص مصر من الأحتلال الاستعمارى البريطانى..وأنطلقت ثورة يوليو تتفاعل مع العالم الخارجى متبنية سياسة عدم الانحياز لأى من القوتين العظميين..الرأسمالية والاشتراكية..واضعة نصب أعينها فى علاقتها الخارجية ثلاث دوائر تتحرك من خلالها وهى:

الدائرة العربية..حيث تيار القومية العربية..والدائرة الإفريقية..حيث الانتماء العضوى بالكيان الأفريقى..والدائرة الإسلامية..حيث العالم الإسلامى المترامى الاطراف.

وفى إطار الدائرة الإفريقية انطلقت ثورة يوليو ١٩٥٢ لدعم حركات التحرر الإفريقى التى تفجرت بقوة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وفقًا للمبادىء والأفكار الجديدة التى اعلنت بعدها..حيث احتضنت زعماء هذه الحركات التحررية وامدتهم بالسلاح والمال والدعم السياسى

والدبلوماسى..وكانت الجمعية الإفريقية فى الزمالك بالقاهرة بمثابة حضانة لتفريخ القيادات الإفريقية حيث تعهدت مصر الثورة هذه القيادات بالتوجيه والدعم والصقل حتى نضجت واستطاعت أن تتحمل مسئولية الكفاح السياسى أو القتالى فى ربوع القارة..

وأتت مرحلة الكفاح أكلها حيث كان عام ١٩٦٠ عام التحرير الإفريقى..إذ حصلت ٧١ دولة إفريقية على أستقلالها فى هذا العام وحده..وعندما نحلل تيار التحرر فى القارة الإفريقية نجد أنه اتجه من الشمال إلى الجنوب نتيجة لأسباب كثيرة لا شك ان اهمها تأثير الدعم المصرى الثورى لدول الجوار فى الشمال الإفريقى..ومن أمثلة ذلك دعم الثورة المصرية للثورة الجزائرية..وكذلك نضال شعب تونس..وكفاح شعب المغرب إضافة إلى ليبيا والسودان..وامتد الزحف التحررى إل» شرق إفريقيا حيث الصومال وكينيا وأوغندا وتنزانيا..وخصوصًا استقلال الصومال الذى استشهد من أجله المصرى كمال الدين صلاح.

وظل الدعم المصرى يتدفق إلى أعماق القارة فى الغرب والوسط والجنوب مع غانا وغينيا ونيجريا والكونغو (زائير) وقاومت مصر حركات الإنفصال بعد الإستقلال خصوصًا فى نيجريا (منطقة بيافرا) حيث البترول..والكونغو (زائير) حيث توجد ثروات معدنية ضخمة فى كاتنجا...وفى جنوب السودان حيث التوجيه البريطانى لفصله واعتباره دولة تتوجه نحو المحيط الهندى..حيث شرق إفريقيا البريطانية . كينيا-أوغندا-تنزانيا). وبعد استقلال معظم الدول الأفريقية كان لا بد أن يكون الدعم المصرى لإفريقيا من نوع جديد فأنشى الصندوق الفنى المصرى للتعاون مع الدول الإفريقية حيث كانت المعونة الفنية المتمثلة فى الخبراء والفنيين والأساتذه

خصوصًا من الأزهر والأطباء وأساتذة الجامعات والعمالة الفنية..وإقامة السدود وتوليد الكهرباء المائية وغيرها من المشروعات"وقد كانت حكومة عبد الناصر قد اصرت وبشدة على أن يكون الوجود المصرى فى إفريقيا واضحًا ملموسًا فكان هناك أكثر من ٥٢ مكتباً لثلاث شركات قطاع عام تعمل فى مجال التجارة الخارجية هم : شركة النصر للتصدير والاستيراد ولها النصيب الأكبر، مصر للتجارة الخارجية..ومصر للاستيراد التصدير...وكان لتلك الفروع المصرية دورًا هامًا فى الترويج للمنتجات المصرية..

ولقد كان للدور الفاعل الذى قامت به مصر فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر أثره الفعال فى إعلاء شأن إفريقيا على مستوى المحافل الدولية..الأمر الذى أدى إلى إقرار الأمم المتحدة ليوم محدد يحمل أسم القارة السمراء..حدث ذلك فى سنة ١٩٦٠ حيث تحدد يوم ٥٢ مايو من كل سنة يومًا لإفريقيا..وذلك بعدما تمكنت أكثر من ٥١ دولة وقتها من الحصول على إستقلالها والإنضمام إلى المنظمة الدولية مما رفع عددها فى تلك السنة إلى ٥٢ مقعدًا بينما كانت إفريقيا ممثلة فقط بتسع دول مستقله.

وبجانب الدور الفاعل الذى قامت به مصر فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر لمساندة حركات التحرير الإفريقية..ودعم الدول الإفريقية اقتصاديًا وعلميًا..كانت مصر أيضًا قد قاومت كل المحاولات التبشيرية التى قام بها الغرب من خلال الدور الإيجابى الذى لعبه الأزهر الشريف بتوجيهات من الرئيس جمال عبد الناصر شخصيًا حيث كان يتابع هذا الملف من خلال الوزير محمد فائق الذى استطاع خلال فترة وجيزة من تكليفه بهذا الملف أن يساعد مصر وبصورة متقنة فى أن تلعب دورًا حيويًا لمواجهة البعثات التبشيرية..كما ساعد تواجد البعثات الدينية والتعليمية المصرية فى

السودان والصومال ودول إفريقية كثيرة ،مقاومة مصر للغزو الثقافى الفرنسى الذى حاولت فرنسا أن تقدمه مثل دول غربية كثيرة.

عبد الناصر يرفض استمرار سيادة مصر على السودان

كانت بريطانيا بعد احتلالها لمصر فى ١٨٨٢ قد ابرمت مع مصر "إتفاقية السودان" فى عام ١٨٩٩ ...والتى تعد إتفاقية " احتلال مشترك" بين مصر وبريطانيا للسوادن..وبمقتضى هذه الإتفاقية حققت بريطانيا لنفسها السلطة الواسعة فى السودان من خلال الحاكم العام البريطانى الذى تقرر تعيينه بناء على هذه الاتفاقية..ومن يوم إبرام تلك الإتفاقية عملت بريطانيا على إزاحة النفوذ المصرى من السودان..وإحلال النفوذ البريطانى مكانه وكان من ضمن مخططات بريطانيا أن عملت على صبغ السودان بالصبغة البريطانية فى النواحى الإدارية والتشريعية مما جعل مشاركة مصر لبريطانيا فى حكم السودان..هى مجرد شراكة شكلية وليس أكثر..

وجاءت ثورة ٣٢ يوليو واصبحت قضية السودان من القضايا الشائكة والمعقدة التى طرحت نفسها بشدة أمام عبد الناصر..مما دعا عبد الناصر لوضع قضية السودان فى قائمة اهتماماته بجانب اهتمامه بقضية جلاء الإنجليز عن أرض مصر...

فقد كانت العلاقة المصرية السودانية قبل ثورة ١٩٥٢ علاقة عائمة..مشوهة..وغير محددة..البعض كان يصر على التمسك بالسودان تحت ذريعة أن مصر والسودان بلدان متحدان تحت التاج المصرى..وكان هذا كلامًا غير منطقى..فقد رحل الملك فاروق..ملك مصر والسودان..وسقط

التاج المزعوم..والبعض كان يتمسك بالسودان من باب أنها علاقة "ملكية"..مصر تمتلك السودان..وبمعنى ادق هى علاقة احتلال مصرى للسودان..بدأت منذ دخول المصريين للسودان فى عهد محمد على ١٨٢٠ وهذا مبدأ مرفوض لدى عبد الناصر الذى كان يعد نفسه للمطالبة بجلاء الإنجليز عن مصر..وإنهاء حالة الاحتلال البريطانى لمصر..فليس من المعقول أن تتمسك مصر بالاحتلال المصرى للسودان،،وفى نفس الوقت ترفض الاحتلال البريطانى لمصر..حالة من التناقض الواضح..كما رأى عبد الناصر أن تمسك مصر بالسودان لسوف يقول بتفسيرات تشوه صورة الثورة المصرية التى قامت على مبدأ الاستقلال والحرية..وخاصة أن بريطانيا ستستغل هذا الموقف وتروج بأن مصر تريد ممارسة دور المستعمر فى السودان..كما روجت فى الماضى.

لهذا قرر عبد الناصر تمكين السودان من ممارسة الحكم الذاتى..إلى أن تتم تهيئة الجو المحايد تمهيدًا لإجراء السودانيين حق تقرير المصير..وأرسلت مصر مذكرة بهذا المعنى للإدارة البريطانية..تتضمن عدم تمسك حكومة الثورة بوحدة السودان مع مصر..ومطالبة مصر بأن يكون للسودان حق تقرير مصيره بحرية تامة تحت إشراف دولى..وللسودان بملء حريته أن يختار الاستقلال التام أوالاستقلال والاتحاد مع مصر..

ووضعت مصر بهذا الموقف إنجترا فى موقف حرج..حين أبطلت أقاويلها التى كانت ترددها حول مطامع مصر فى السودان..واضطرت بريطانيا للجلوس على مائدة المفاوضات مع مصر للاتفاق بخصوص السودان..

وتكون الوفد المصرى لمفاوضات السودان برئاسة محمد نجيب ..والوفد البريطانى برئاسة السفير البريطانى رالف ستيفنسون..

وبدأت المفاوضات المصرية البريطانية يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٢ فى مقر مجلس الوزراء المصرى..وقد بدأ السفير البريطانى حديثه موضحًا تمسك بريطانيا باتفاقية الحكم الثنائى لمصر وإنجلترا فى السودان التى أبرمت فى عام ١٨٩٩ وحث على ضرورة تعاون مصر وبريطانيا معًا فى إطار هذه الاتفاقية " المشئومة"..وكان السفير ستيفنسون يحاول إغراء الوفد المصرى بضرورة أن يظل لمصر دور فى السودان.

وجاءت المفاجأة لستيفنسون حينما جاء الرد المصرى على كلامه :" إن هدف مصر هو تحرير السودان من أى نفوذ أجنبى..وسواء اتحد السودان مع مصر أو أنفصل..فإن مآلنا واحد ومصيرنا لبعضنا..وفى كل الأحوال فإن مصر تطالب للسودانيين بحقهم فى تقرير مصيرهم..فإذا قرروا بعد ذلك الوحدة مع مصر فمرحبًا..وإذا قرروا الاستقلال فهذا حقهم." وتوالت الجلسات بين الوفدين..واستطاعت مصر أن تجمع كل الأحزاب السودانية على مختلف اتجاهاتها فى حزب واحد..هو"الحزب السودانى الاتحادى" برئاسة إسماعيل الأزهرى الذى طالب بحق تقرير المصير مطلب سودانى..وحاولت بريطانيا زعزعة توحد السودانيين..فاتجهت إلى جنوب السودان الذى كان مواليًا لها كى تحث الجنوبيين على المطالبة بالإنفصال عن شمال السودان.

وعلى الفور ردت مصر على هذا التصرف البريطانى الأحمق ..بأن أرسلت بعثة إلى جنوب السودان برئاسة صلاح سالم..الذى تمكن من إقناع الجنوبيين بالمطالبة بحق تقرير المصير للسودان كله..شمالاً وجنوبًا..وبهذا تخلى الجنوبيين عن احتياجهم للإنجليز بعدما وفق صلاح سالم بينهم وبين الشماليين..وجن جنون ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا بعدما

استطاعت مصر تعرية وجه بريطانيا أمام السودانيين وأمام العالم كله..ولم تستطع بريطانيا بعد ذلك غير أن ترضخ للإرادة المصرية وتوقع على الاتفاق الذى يمنح السودانيين حق تقرير مصيرهم..وبالفعل تم فى ٢١ فبراير ١٩٥٣ توقيع الاتفاقية المصرية البريطانية بشأن السودان..

واختارت السودان الاستقلال التام عن مصر وبريطانيا معًا..ورحبت مصر باختيار السودان ولكن هناك فى مصر بعض الأصوات التى أبدت عدم رضاها عن موقف الثورة تجاه السودان متهمة الثورة بالتفريط فى السودان..وهى أصوات بعض الساسة القدماء الذين كانوا ينتمون للاتجاه الذى كان يتمسك بحق السيادة المصرية على السودان..وهم أبناء مدرسة نشأت مع العصرالإمبريالى..وانتهت بعد الحرب العالمية الثانية..وقيام منظمة الأمم المتحدة التى قررت حق تقرير المصيرلكل الشعوب.

وقد كان ضمن الأصوات المعارضة لاتفاقية السودان اللواء محمد نجيب رغم أنه هو الذى تفاوض باسم مصر فى هذه الاتفاقية..لكنه أعلن (فيما بعد) أنه اضطر للموافقة على منح السودان حرية الاختيار فى الانفصال أو التوحد مع مصر تحت ضغط من عبد الناصر والضباط الأحرار..وقد نسى هؤلاء المعارضون أن قرار عبدالناصر الحاسم بفض السيادة المصرية على السودان لم يكن قرارًا جديدًا...بل كان قرارًا قد سبق التمهيد له قبل قيام الثورة المصرية فى عام ١٩٥٢ ..فعندما ألغت الحكومة فى أكتوبر ١٩٥١ معاهدة ١٩٣٦ .صدر القانون رقم ١٧٦ لسنه ١٩٥١ الذى ينص على تعديل الدستور المصرى الصادر فى ١٩٢٣ .وقد نص هذا التعديل على :"تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعها..ومع أن مصر والسودان وطن واحد..يقرر نظام الحكم فى السودان قانونًا خاصًا."

ثم صدر القانون المصرى رقم ١٧٧ لسنة ١٩٥١ ونص على :" يكون للسودان دستور خاص تعده جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان وينفذ بعد أ يصدق عليه الملك ويصدره..وكذلك تتولى الجمعية التأسيسية إعداد قانون إنتخاب يعمل به فى السودان بعد التصديق عليه وإصداره."

وقد حدث فيما بعد أن قرر البرلمان السودانى فى ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ إستقلال السودان وإعلان الحكم الجمهورى..وفى يناير ١٩٥٦ انضم السودان لعضوية هيئة الأمم المتحدة..

عبد الناصر ومعالجة أزمات المياه "كانت ومازالت المياه تمثل أزمة حادة فى كل المنطقة العربية."..

وقد تصادف أنه فى الوقت الذى كانت فيه دولة الوحدة "الجمهورية العربية المتحدة" تمر بأزمة تمرد البعثيين فى سوريا..كان هناك تمرد آخر قد بدأ يحدث لدى الدول الأفريقية المشاطئة لحوض نهر النيل..وبدأ نوع من التوتر يخيم على العلاقات المصرية السودانية فقد كانت مياه نهر النيل تمثل منذ القدم قضية جوهرية حساسة فى العلاقات المصرية السودانية لهذا كانت محاولة الحصول على قدر أكبر من المياه سببًا دائمًا فى إثارة الخلافات بين مصر والسودان وقد عملت بريطانيا فى الماضى منذ احتلالها لمصر فى عام ١٨٨٢ على تأجيج تلك الخلافات بين البلدين..حتى تمكنت مصر والسودان من تجاوز أزمات المياه حينما تمكنتا من عقد أول اتفاق بينهما بشأن مياه النيل فى عام ١٩٢٩ ..

عبد الناصر وحل أزمة المياه بين مصر والسودان

وكان اتفاقًا سهلا ويسيرًا وخاليًا من التعقيدات التى أرادتها بريطانيا حينذاك..لكن عندما اقتربت السودان بعد ذلك من تحقيق استقلالها فى ١٩٥٦ عادت الخلافات لتطفو على السطح من جديد بين مصر والسودان بسبب ازدياد حاجة كل منهما لمزيد من المياه..كما أنه بعد إعلان السودان استقلالها فى أول يناير ١٩٥٦ قد توالى إعلان إستقلال الدول الإفريقية المشتركة فى حوض النيل..وترتب على هذا تغيير فى البيئة الدولية والإقليمية فى حوض النيل..فقد انتهت الوحدة السياسية التى كانت مفروضة بحكم سيطرة الاستعمار بشأن تنظيم تدفق وإستخدام مياه نهر النيل..وأبلغت تلك الدول مصر بعدم اعترافها وعدم التزامها بما سبق عقده من اتفاقيات ثنائية بشأن النيل..وكان رد مصر صريحًا وحاسمًا..فقد أعلنت مصر بأن ما سبق من اتفاقيات (اتفاقية ١٩٢٩) بشأن مياه النيل هى اتفاقيات سارية وقانونية وملزمة إلى أن تتفق الدول المشاطئة للحوض على اتفاقيات أخرى جديدة تحل محل القديمة..

وأخيرًا تمكنت مصر والسودان من فض الخلاف بينهما..وذلك بتوقيع اتفاقية جديدة تم إبرامها فى ٨ نوفمبر ١٩٥٩ عرفت باسم " اتفاقية الانتفاع الكامل لمياه النيل"..وبموجب نصوص اتفاقية ١٩٥٩ تم إنشاء " اللجنة الفنية الدائمة" تلك اللجنة الثنائية المشتركة بين مصر والسودان..وقد منحت تلك اللجنة اختصاصات التعامل مع الأطراف الأخرى من دول نهر النيل..ومن اختصاصات هذه اللجنة أيضًا دراسة مطالب الدول الأخرى فى حوض النيل وإتخاذ موقف ورأى بشأنها..ومن ثم تتخذ الحكومات المصرية والسودانية موقفًا ورأيًا موحدًا..وقد حققت اللجنة الفنية الدائمة إنجازات

ضخمة فى ميادين دراسة موضوعات المياه..وهى التى أعادت دراسة وزارة الأشغال المصرية منذ سنوات الثلاثينات والأربعينات فى القرن العشرين..

وبعدما أبرمت بين مصر والسودان اتفاقية المياه الجديدة فى نوفمبر ١٩٥٩ أعلنت إثيوبيا عن احتجاجها على عقد تلك الاتفاقية بين طرفين اثنين (مصر والسودان)..وأعلنت أنه يجب الاتفاق بين ثلاثة أطراف وتخصيص حصص المياه للأطراف المصرية والسودانية والإثيوبية.. ..وبهذا طالبت إثيوبيا بإلغاء أو تعديل اتفاقية ١٩٥٩ كشرط لبدء التفاوض السياسى حول مياه النيل..

وجاء رد مصر حاسمًا على الاحتجاجات الإثيوبية..فقد أعلنت مصر أن إستراتيجيتها ثابتة بشأن مياه النيل..وأنها تقوم أساسًا تلك الإستراتيجية على عدم المساس بحق مصر فى المياه وحصتها المقررة عام ١٩٥٩ ..وأيضًا على حق مصر فى الحصول على مزيد من المياه مع الإيمان المصرى بأحقية كل دولة من دول حوض النيل فى إستخدام حصتها بشرط عدم المساس بحصة مصر..(٥،٥٥ مليار متر مكعب)

التراكم التاريخى للمعارضة الأثيوبية

والحقيقة أن موقف إثيوبيا المعارض يعود مبعثه الأصلى إلى التراكم التاريخى الإثيوبى الطويل والمعقد الذى تولد عنه مخاوف التطويق

والتفكيك للبناء الإمبراطورى الإثيوبى منذ قيام مملكة الحبشة ثم تحولها إلى إمبراطورية..فقد عاشت الإمبراطورية الحبشية فى الماضى فى حالة صراع مسلح دائم مع شعوب وقبائل الجوار..لأنها توسعت على حساب جماعات بشرية تختلف معها فى الجذور واللغة والدين..وخلال التاريخ السابق حدث صراع عسكرى مع الإمبراطورية المصرية فى عهد الخديوى إسماعيل ومع السودان فى عهد دولة المهدية ومع شعوب العفر والصومال فى عهد الإمام أحمد بن إبراهيم (أحمد جران) ولهذا ترسخ فى تصور الحبشة أنها جزيرة مسيحية فى وسط بحر من الشعوب الإسلامية..وقامت علاقاتها الخارجية على أساس المفهوم الصراعى وميزان القوة العسكرية ..ولكن حدث فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر عملية تصفية الإمبراطورية الحبشية وتقاسمت المنطقة كل من بريطانيا وإيطاليا وفرنسا..

وعلى الرغم من التنافس الاستعمارى إلا أن الدول الثلاث اتفقت على تقسيم أراضى الحبشة فى إتفاقيات معروفة..ولم يتم التقسيم وانفردت إيطاليا بغزو الحبشة انطلاقًا من مستعمرتها الإرترية قبل الحرب العالمية الثانية..وأدت هذه الفترة الإستعمارية إلى ترشيح مخاوف التقسيم والتفكيك إضافة إلى مخاوف التطويق فى تصورات الأمن القومى الإثيوبى وهذا هو حذر الموروث القديم.

وكان عبد الناصر مدركًا لطبيعة وجذور المخاوف والهواجس الإثيوبية..لهذا عملت السياسة المصرية على تدعيم وجود الدولة الإثيوبية..ورأتها ركيزة أساسية فى حفظ الأمن والسلام فى المنطقة..وكان عبد الناصر يؤمن بمفهوم التعاون وإستخدام الأساليب السياسية لحل

المشكلات ومواجهة التعقيدات السياسية وبناء سلام إقليمى تعاقدى فى منطقة نهر النيل والقرن الإفريقى.

ضأزمة الكونجو..

كانت مصر هى الدولة الرائدة فى محاربة الاستعمار ومساندة حركات التحرر الأفريقى..حتى قبل قيام المنظمة الأفريقية..وكانت الكونجو واحدة من الدول الأفريقية التى ساندتها مصر من أجل الحصول على استقلالها.

وللكونجو هذه قصة قديمة..حيث يرجع تاريخها إلى عهد الملك ليوبولد ملك بلجيكا حينما دعا دول أوروبا لعقد مؤتمر دولى من أجل تقسيم أفريقيا فيما بينهم..وانعقد المؤتمر المشئوم فى برلين من ١٥ نوفمبر١٨٨٤ حتى ٢٦ فبراير١٨٨٥ بحضور ٤١ دولة بالإضافة إلى أمريكا..ولم تكن بين المؤتمرين دولة واحدة أفريقية..!!وبعد هذا المؤتمر فى خلال ٢٠ عامًا كان قد تم استعمار٩٠% من أراضى ودول أفريقيا..وكانت الكونجو من نصيب بلجيكا صاحبة دعوة المؤتمر المشئوم.

وما أن ظهرالمناضل باتريس لومومبا فى الكونجو حتى كانت مصر بجواره..ذلك المناضل رئيس حزب الحركة الوطنية الكونجولية قد قاد الكفاح ضد المستعمر البلجيكى حتى تمكن حزبه من الفوز بالانتخابات التى جرت فى آخر مايو ١٩٦٠ مما مكن حزب لومومبا من تشكيل الحكومة الوطنية..التى بدورها أجبرت بلجيكا على إعلان استقلال الكونجو فى ٣٠ يونيو ١٩٦٠ ..لكن الاستعمار والإمبريالية العالمية لم يرضوا بفقدان كل الكونجو ..مرة واحدة..فتعاونوا مع العميل تشومبى الموالى للاستعمار

ومكنوه من إعلان إنفصال إقليم "كاتنجا" الغنى بمناجم الماس عن الكونجو فى ١١ يوليو ١٩٦٠ .. فطلب الرئيس الكونجولى كازافوبو ورئيس وزرائه لومومبا تدخل الأمم المتحدة للتصدى لمؤامرة الإنفصال ..فقرر مجلس الأمن إرسال قوات حفظ سلام للكونجو فتصدى لها تشومبى ومنعها من الأنتشار فى إقليم كاتانجا..ورضخ وربما تواطأ همرشولد سكرتير عام الأمم المتحدة لمطالب تشومبى..

كما أرسلت المخابرات الأمريكية لمندوبها فى الكونجو تخبره برغبتها فى التخلص من المناضل لومومبا..وبلجيكا من ناحيتها وضعت الخطة "باراكودا" لتصفية لومومبا.واصدرت نيويورك أوامر صريحه للقوات الدولية بعدم توفير أى حماية لباتريس لومومبا.وتم بالفعل اختطاف لومومبا ونقله هو ورفاقه إلى " إليزابيث فيل" لومومباش الآن..وأعدمت هؤلاء الرفاق فى ٧١ يناير ١٩٦١ على مرأى ومسمع رجال الأمم المتحدة..وكانت مصر ولأول مرة تشترك فى قوات حفظ السلام الدولى وقد أرسلت كتيبة للكونجو بقيادة سعد الدين الشاذلى..لكن الكتيبة المصرية رفضت المشاركة فى المؤامرة على تثبيت إنفصال كاتانجا والتصدى لباتريس لومومبا...فكانت صفحة بيضاء فى موقف قوات مصر في الكونجو..وكان فيما بعد واقعة اغتيال لومومبا فى عام ١٩٦١ ..ذلك العمل المشين الذى تواطأت فيه الأمم المتحدة مع الإمبريالية العالمية..مما دعا مصر للمطالبة بطرد همرشولد بالاستقالة من المنظمة العالمية التى من المفترض أنها منظمة من أجل العدل والحق..والغريب أن همرشولد هذا مات ومنح فيما بعد جائزة نوبل ..فأصبح هو المتوفى الوحيد الذى تم منحه جائزة نوبل وهو متوفى..فى حين أن الجائزة

السنوية هذه توزع على ٦ تخصصات ولا تمنح إلا للأحياء..مما يشكك فى نزاهة لجان تخصيص جائزة نوبل!!..

ولم تنته المواقف بين مصر والكونجو بوفاة لومومبا..بل أصدر عبد الناصر قرارًا بأستضافة السيدة بولين زوجة لومومبا وأسرتها للإقامة فى ضيافة مصر تقديرًا لدور المناضل باتريس لومومبا.

ومرت الأيام وجاءت إدارة الرئيس الأمريكى ليندون جونسون التى اشتهرت بحماقاتها..فإن جونسون لم يكتف بتورطه فى فيتنام..بل أقدم على حماقة فى الكونجو حينما قدم الطائرات الأمريكية لتنقل قوات المظلات البلجيكية لتغزو مدينة " ستانلى فيل" التى ضمت بقايا ثوار الحكومة الوطنية فى الكونجو..وارتكبت القوات البلجيكية المذابح البشعة بمساعدة أمريكا وبالتعاون مع قوات العميل تشومبى..بهدف إتمام فصل كاتانجا عن الكونجو.. فقامت مظاهرات فى عدد من دول أفريقيا تستنكر تلك المذابح ..كانت أهمها مظاهرة الطلبة الكونجوليين بالقاهرة فى يوم ٢٧ نوفمبر١٩٦٤ حيث توجه هؤلاء الطلبة إلى مبنى السفارة الأمريكية بالقاهرة وأشعلوا به النيران من عدة جهات من خلال إلقائهم لكرات نار مشتعلة داخل السفارة..وظنت أمريكا أن لمصر دخلاً فى قيام تلك المظاهرة بحجة..أنه كيف لم تتمكن الشرطة المصرية من وقف المظاهرة ومنعها من الوصول إلى مبنى السفارة الأمريكية..والحقيقة أن مصر لم يكن لها أى دخل فيما حدث..لكن لأن الهجوم حدث على سفارة داخل أرض مصر..فإن عبد الناصر طلب من وزير خارجيته محمود فوزى تقديم اعتذار رسمى للحكومة الأمريكية..واستعداد مصر لدفع التعويضات المناسبة لخسائر السفارة..إلا

أن تصرف عبد الناصر لم يمنع نشوب واحدة من الأزمات الأمريكية مع مصر..وخاصة أن مصر ساندت ثوار الكونجو منذ البداية..

الميثاق وإفريقيا

كان مشروع"الميثاق" الوطنى الذى قدمه الرئيس جمال عبد الناصر فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية مساء١٢ مايو ١٩٦٢ قد تناول ذكر إفريقيا فى أكثر من موضع ضمن أبوابه العشرة..

الباب الأول:

"إن إصداء النصر الذى حققه الشعب العربى فى مصر لم تقتصر على آفاق المنطقة العربية وإنما كانت للتجربة الجديدة الرائدة آثارها البعيدة على حركة التحرير فى إفريقيا وفى آسيا وفى أمريكا اللاتينية"

الباب الثالث:

"إذا كان هنا شبه إجماع على أن محمد على هو مؤسس الدولة الحديثة فى مصر..فإن المأساة فى هذا العهد هى أن محمد على لم يؤمن بالحركة الشعبية التى مهدت لحكم مصر إلا بوصفها نقطة وثوب إلى مطامعه..ولقد ساق مصر وراءه إلى مغامرات عقيمة استهدفت مصالح الفرد متجاهلة مصالح الشعب"

وكان ميثاق فى ذكر مطامع ومغامرات محمد على يقصد مغامرات محمد على العسكرية وضمنها احتلاله للسودان ومحاولات التغلغل داخل إفريقيا.

الباب العاشر:

قد تعددت فى هذا الباب العاشر والأخير والذى حمل اسم " السياسة الخارجية"الفقرات التى خصت أفريقيا بالتحديد..وهى:

"أن إصرار شعبنا على تصفية العدوان الإسرائيلى على جزء من الوطن الفلسطينى..هو تصميم على تصفية جيب من أخطر جيوب المقاومة الاستعمارية ضد نضال الشعوب..وليس تعقب سياستنا للتسلل الإسرائيلى فى إفريقيا غير محاولة لحصر إنتشار سرطان استعمارى استعمارى مدمر"

"إن إصرار شعبنا على مقاومة التميز العنصرى هو إدارك سليم للمغزى الحقيقى لسياسة التمييز العنصرى..إن الإستعمار فى واقع أمره هو سيطرة تتعرض لها الشعوب من الأجنبى بقصد تمكينه من استغلال ثرواتها وجهدها..وليس التمييز العنصرى إلا لونًا من ألوان إستغلال ثروات الشعوب وجهدها..فإن التمييز بين الناس على اساس اللون هو تمهيد للتفرقة بين قيمة جهودهم..إن الرق كان الصورة الأولى من صور الأستعمار..والذين مازالوا يباشرون اساليبه يرتكبون جريمة لا يقتصر أثرها على ضحاياهم وإنما يلحقون الأذى بالضمير الإنسانى كله وبما احرزه من إنتصارات"

"إن شعبنا الذى ساهم بكل إخلاص فى أعمال مؤتمر باندونج " إبريل١٩٥٥" وإنجاحه والذى شارك فى أعمال الأمم المتحدة وحاول عن

طريق هذه الاداة الدولية العظيمة دفع الخطر عن السلام اثبت شجاعة فى الإيمان بالسلام ..لقد تكلم من باندونج مع غيره من دول آسيا وإفريقيا نفس اللغة التى تكلم بها أمام الكبار الأقوياء فى الامم المتحدة"

"إذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة إفريقية ويؤمن بتضامن آسيوى إفريقى"

"إن شعبنا يعيش على الباب الشمالى الشرقى لإفريقيا المناضلة وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزله عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى"

"إن شعبنا ينتمى إلى القارتين (إفريقيا وآسيا) اللتين تدور فيهما الآن أعظم معارك التحرير الوطنى وهو أبرز سمات القرن العشرين"

ولم تكن الفقرات التى وردت فى الميثاق حول إفريقيا بعيدة عن أرض الواقع إنما كانت جميعها لها تطبيقاتها المدنية فعندما تحدث الميثاق عن حركات التحرير الإفريقية كانت مصر قد سبق وعملت على مساندة كل حركات التحرير الإفريقية....كما فتحت مصر أبوابها لتدريب رجال حركات التحرر الإفريقى عسكريًا وهو ما تم بالنسبة لحركات التحرر فى روديسيا وانجولا وموزمبيق..كما فتحت مصر أبوابها أيضًا للاجئين من الزعماء السياسين الإفريقين مثل قادة الكاميرون والصومال وغينيا ومالى..كما لعب الإعلام المصرى دورًا كبيرًا مؤثرًا فى مساندة حركات التحرر فى إفريقيا..حتى إن الإذاعات المصرية قامت بتوجيه العديد من برامجها باللغات الإفريقية لدعم الحركات التحررية..واصبحت القاهرة أول عاصمة فى العالم يتجمع فيها عدد هائل من ممثلى حركات التحرر الإفريقية..وكانت بعض هذه المكاتب تمثل تنظيمات سياسية معترف بها فى بلادها مثل كينيا..وقد

اصبحت القاهرة تمثل النافذة التى يطل منها الإفارقة إلى العالم الخارجى ليعلنوا عن قضاياهم..

وعن التفرقة العنصرية..كان عبد الناصر قد قال عنها فى إحدى خطبه" فى حمى الاستعمار وفى القارة الإفريقية بالذات أزدادت سياسة التفرقة العنصرية إمعانًا فى إستغلال الإنسان للإنسان..والواقع إن منطق التمييز العنصرى هو ذاته منطق الإستعمار فليست التفرقة بين البشر فى اللون إلا مقدمة للتفرقة بينهم فى الحقوق.."

وكان عبد الناصر فى كل المؤتمرات والمحافل الدولية قد ندد بشدة بسياسات التمييز العنصرى وخاصة تلك السياسة التى تمارسها حكومة جنوب إفريقيا..وقد كانت مصر قد قطعت علاقاتها مع دولة جنوب إفريقيا فى ١ مايو ١٩٦١ بسبب ممارستها العنصرية..وكان الزعيم الجنوب إفريقى نيلسون مانديلا قد زار القاهرة والتقى جمال عبد الناصر قبل أن يتم القبض عليه فى أغسطس ١٩٦٢.

وعن التسلل الإسرائيلى فى إفريقيا..كان عبد الناصر قد فضح الدور الذى تلعبه إسرائيل فى بعض من الدول الإفريقية لحساب دول كبرى لها أغراضها فى النيل من خيرات القارة السوداء..وكانت إسرائيل تعمل فى إفريقيا على إلغاء قضية فلسطين من اهتمامات الأفارقة مستندة على أن فلسطين ليست فى إفريقيا..ولكن عبد الناصر تمكن من طرح القضية الفلسطينية فى كل المؤتمرات الإفريقية..واستطاع أن يضع فلسطين فى قلب غالبية الأفارقة وعندما جاءت حرب يونيو ١٩٦٧ كانت غالبية الدول الإفريقية قد قطعت علاقاتها مع إسرائيل ووقفت جميعها وراء عبد الناصر..وحتى مؤتمر القمة العربى الذى انعقد بعد حرب ١٩٦٧ ..اختار له

عبد الناصر أن ينعقد فى الخرطوم عاصمة السودان باعتبار ان السودان دولة عربية إفريقية..فكان لهذا الاختيار مغزاه ودلالاته..هذا وكان عبد الناصر قد سبق وألتقى فى القاهرة ببطل الملاكمه العالمى الأسود محمد على كلاى...فكان لهذا اللقاء رمزيته التى تعنى مؤزارة عبد الناصر لكلاى الذى كان يعانى من التفرقة العنصرية فى أمريكا آنذاك. قيام منظمة الوحدة الإفريقية

كانت جهود عبد الناصر قد تواصلت مند قيام الثورة فى يوليو ١٩٥٢ من أجل تحرير إفريقيا..وتوحيد كلمتها حتى تحقق أكبر إنجاز إفريقى فى يوم ٢٥ مايو ١٩٦٣ يوم صدور ميثاق "منظمة الوحدة الإفريقية."

وقد تحدثت جريدة الأهرام بقلم طارق الشيخ عن ذكرى هذا الحدث الإفريقى الكبير...فقالت " لتكن جامعة إفريقية..لتكن إجتماعات دورية لكل رؤساء دول إفريقيا وممثليها..ليكن أى شىء..أمر واحد لا تريده الجمهورية العربية المتحدة، هو أن نخرج من هنا بألفاظ حماسية أو بوجهات تنظيمية شكلية..ففى هذه الحالة نخدع أنفسنا ولا نخدع غيرنا..وفى هذه الحالة نسىء إلى إفريقيا وإلى السلام..بل وفى هذه الحالة نكون قد ضيعنا ما نملكه بالفعل وهو رؤية مشاكلنا واجتماع إرادتنا).." جمال عبد الناصر-أديس أبابا-مايو ١٩٦٣) جاءت تلك الكلمات التى يعتريها قدر من القلق على مستقبل القارة معبرة عن الساعات واللحظات الحاسمة التى سبقت إعلان ميلاد " منظمة الوحدة الإفريقية "AOU فى مؤتمر قمة أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ وهو اليوم الخالد الذى عبرت خلاله القارة رسميا بوابة الحرية والكرامة.

ولم تكن منظمة الوحدة الإفريقية وليدة مؤتمر واحد..بل كانت نتاجًا لجهد وفكر وإعداد استمر لسنوات طويلة وحتى اللحظات الأخيرة التى سبقت التوقيع على الميثاق ويمكن ذكر بعض المؤتمرات التى كانت بمثابة المحطات الرئيسية التى مرت بها المنظمة إلى أن تم تأسيسها فى مايو ١٩٦٣ ..تلك المحطات هى:

- مؤتمر أكرا للشعوب الإفريقية ١٩٥٨ وحضرته الـ ٨ دول الأفريقية المستقلة فى ذلك الوقت ورفعت فيه شعارت مثل : ليس لدينا ما نفقده سوى أغلالنا."
- مؤتمر الشعوب الإفريقية الثانى فى تونس عام ١٩٦٠ الذى دعا إلى الوحدة الإفريقية.
- مؤتمر أقطاب إفريقيا فى الدار البيضاء ١٩٦١ وصدر من خلاله ميثاق الدار البيضاء.
- مؤتمر منروفيا فى مايو ١٩٦١ لم تشترك فيه دول ميثاق الدار البيضاء (بداية الإنقسام الإفريقى حول شكل وحدة القارة)
- مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث بالقاهرة ١٩٦٢.
- مؤتمر لاجوس فى يناير ١٩٦٢ وحاول التقريب بين وجهات نظر مؤيدى ميثاق الدار البيضاء ومؤيدى ميثاق منروفيا.

وشهد مايو ١٩٦٣ إنعقاد مؤتمر للدول الإفريقية المستقلة بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا الذى شمل مرحلتين:

الأولى : اجتماع تمهيدى لوزراء خارجية الدول الإفريقية.

الثانية :مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وشاركت فيه ٣٠ دولة إفريقية مستقلة..وبقدر ما كان الجو حارًا فى هذا الوقت من العام..كانت جلسات المؤتمر أشد حرارة..بل إنها وصلات إلى حد الأشتعال فى بعض الأحيان..وكادت القمة تفشل أكثر من مرة إلا إن حكمة بعض الزعماء الأفارقة وحسم البعض الآخر وعلى رأسهم وفد مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر..كان لها أثر فى إنجاح هذا المؤتمر التاريخى..

كان الشكل المستقبلى للمنظمة هو إحدى نقاط الخلاف الرئيسة بين الحضور وكادت أن تطيح بالقمة أثناء انعقادها أكثر من مرة..كانت أبرز وجهات النظر التى طرحت فى هذا الشأن هى وجهة نظر نكروما الذى طرح مشروعًا لإنشاء إتحاد فيدرالى بين كل دول القارة لا يترتب عليه بالضرورة التضحية بالسيادة الوطنية..كما تقدمت إثيوبيا بمشروع ميثاق جديد يضمن السير فى خطوات تدريجية نحو الوحدة والتعاون فى شتى المجالات وإنشاء مجلس رؤساء الدول والحكومات وسكرتارية دائمة وفى آخر الأمر انصرفت آراء غالبية الزعماء المشاركين إلى إقتراح بإنشاء منظمة قارية تحتفظ كل دولة فى ظلها بسيادتها كاملة..وكان الرأى الأخير هو الأقرب إلى ما جاء بالميثاق الذى تم التوقيع عليه يوم ٥٢ مايو ١٩٦٣ وقد وقعت عليه كدول مؤسسة ٣٠ دولة..

وتكون الميثاق من ديباجة و٣٢ مادة..حيث حددت المادة الثانية أهداف المنظمة وهى:

تطوير الوحدة الإفريقية وتضامن دولها - التنسيق وبذل المزيد من الجهود من أجل توفير حياة أفضل للشعوب الإفريقية-الدفاع عن السيادة ووحدة الأراضى واستقلال الدول الإفريقية - محاربة جميع أشكال

الاستعمار فى القارة - تدعيم التعاون الدولى بما يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان..ويكون تنفيذ الأهداف السابقة من خلال تعاون سياسى دبلوماسى أقتصادى تعليمى وثقافى وغذائى وصحى وعلمى وفنى.. كما نصت المادة الثالثة من الميثاق على مبادىء المنظمة وهى:

مبدأ المساواة فى السيادة بين الدول الأعضاء-مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء-مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها وحقها الأكيد فى الحياة فى ظل الاستقلال-مبدأ فض المنازعات بالطرق السليمة من خلال التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم -مبدأ النبذ الكامل للإغتيالات السياسية وجميع الأعمال التخريبية التى تقوم بها دول مجاروة أو أية دولة أخرى.

مؤتمر الأفارقة الثانى..وتحديد المسارات:

أجمعت كل الدول الإفريقية تقديرًا للدور الذى بذلته مصر من أجل قيام منظمة الوحدة الأفريقية على عقد المؤتمر الثانى للمنظمة بالقاهرة..واستضافت مصر هذا المؤتمر الذى عقد فى ٨١ يوليو ١٩٦٤..

وجاء اليوم الأول للمؤتمر حافلاً بالأشجان والآلام والمآسى الأفريقية التى عانت منها إفريقيا وما زالت تعان..مابين احتكار شركات الغرب لكل مناجم الماس والذهب والنحاس..وكذلك العاج والمطاط..بالإضافة إلى معاناة الأفارقة من سياسة التمييز العنصرى التى يمارسها الغرب فى العديد من الأماكن الإفريقية وخاصة فى دولة جنوب إفريقيا..

وقد طالب البعض من القادة الأفارقة..وبصورة انفعالية..الإسراع بقيام حكومة اتحادية تجمع كل دول إفريقيا..وإنشاء قيادة عسكرية عليا لكل الأفارقة..وشعر عبد الناصر أن المؤتمرين الأفارقة قد أخذتهم الانفعالات أكثر من اللازم..وأنه قد غاب عنهم أن الأحلام الإفريقة فى الوحدة الشاملة لا تتفق مع ظروف الواقع الأفريقى..لهذا أوضح عبد الناصر للأفارقة أن البداية يجب أن تكون حول حل المشاكل الإفريقية..الإفريقية أولاً..وأهمها حل مشاكل النزاعات الحدودية ما بين كل دولة إفريقية وجارتها..تلك القضية التى تعتبر إرثًا إستعماريًا ورثته غالبية الدول الإفريقية..واستطرد عبد الناصر مطالبًا الأفارقة بالاتفاق على حل تلك النزاعات بالتفاوض السلمى..ونبذ أساليب الصراعات المسلحة..كما تطرق عبد الناصر إلى ظاهرة التخلف الذى يسود غالبية القارة الإفريقية..هذا التخلف الذى يتطلب للقضاء عليه قيام التعاون وتبادل الخبرات بين الأفارقة بعضهم البعض..كما أعلن عبد الناصر أن مصر فى هذا الصدد مستعدة لأن تضع كل ما تملك من خبرات وإمكانيات تحت تصرف القارة الإفريقية..

كما طالب عبد الناصر الأفارقة بتوحيد سياساتهم فى المجال التجارى مع الغرب حتى تخرج إفريقيا من تحت سيطرة وتحكم أسواق وبورصات الغرب..

أما فيما يخص إسرائيل..فقد أوضح عبد الناصر مدى الخطر الإسرائيلى على إفريقيا..وأن تعاون البعض مع إسرائيل سيعود بالضرر على المتعاونين أنفسهم ذات يوم..ولم يشأ عبدالناصر أن يطلب بصورة مباشرة من تلك الدول الإفريقية المتعاونة مع إسرائيل التوقف عن تعاونهم هذا..بل

اكتفى عبد الناصر بفضح صورة إسرائيل أمام الجميع..على تلك الدول تصل إلى حد الاقتناع من تلقاء نفسها بقطع علاقاتها بإسرائيل..وأخيرًا حسم عبدالناصر مسألة تحديد المقر الدائم للمنظمة الإفريقية..تلك المسألة التى كانت معلقة منذ الأجتماع الأول"الاجتماع التأسيسى" الذى تم فى ٥٢ مايو ١٩٦٣ بأديس أبابا..فقذ اختار عبد الناصر أن تصبح العاصمة الإثيوبية..أديس أبابا هى المقر الرئيسى للمنظمة..وأخيرًا انتهى المؤتمر الثانى للأفارقة بعدما تمكن عبد الناصر من إنجاحه تمامًا.

مصاهرة مصر للأفارقة

كانت العلاقات المصرية الإفريقية فى عهد عبد الناصر قد أقتحمت كل المجالات بدءًا من دعم حركات التحرير الإفريقية إلى الدعم الإقتصادى والعلمى والفنى لكل دول القارة وأخيرًا إلى مصاهرة مصر للأفارقة..فكانت هناك الزيجه الشهيرة بين فتحية المصرية والزعيم الغانى نكروما..

فتحية نكروما امرأة مصرية الجنسية..ولدت فى حى الزيتون بالقاهرة..وهى الأبنة الثالثة لموظف بالحكومة المصرية..عملت فى البداية فى مدرسة نوتردام دى ابوتر..لكنها لم تكن تهوى التدريس فعملت بأحد البنوك فى القاهرة..

وجمعتها الصدفة بالزعيم المصرى جمال عبد الناصر فرشحها للزواج من الزعيم الإفريقى كوامى نكروما رئيس غانا الذى أراد أن يؤكد على التلاحم الإفريقى العربى بطريقة عملية..وأكد عليها عبد الناصر أن الزواج من أول زعيم إفريقى يحقق الإستقلال من الحكم البريطانى (إستقلت غانا

عام ١٩٥٧) سوف يفرض عليها واجبات ومسئوليات وتضحيات وإخطار محتملة..وبعد سماعها تحذيرات الرئيس عبد الناصر ردت بأنها سوف تذهب إلى غانا للزواج من هذا الزعيم المعادى للإستعمار..وبالرغم من رفض اسرتها هذه الزيجة تزوجت فتحية من نكروما عام ١٩٥٨ وهى فى سن الـ٢٧عامًا بينما هو كان يبلغ ٤٩ ..كانت تتحدث القليل من الإنجليزية اللغة الرسمية لغانا..بينما زوجها لم يكن يتحدث العربية أو الفرنسية التى كانت تجيدها..لكن خلال فترة ثلاثة أشهر كانت تستطيع إلقاء الخطب باللغة الإنجليزية..أحبت فتحية الثقافة الغانية وأنبهرت بمدى استقلالية النساء فى غانا..واحبها الشعب واعجب بجمالها وحسن اختيارها لملابسها لذلك أطلق أسمها على أحدى تصميمات الأزياء الشعبية..

ويقول ابنها جمال نكروما عن سيرة والدته أنه فى ذلك الوقت كان عمل النساء كسفيرات أمر نادر..لكن بفضل الطبيعة السياسية لزوجها أصبحت فتحية نكروما مبعوث غير رسمى لبلادها..تقابل مختلف زعماء العالم والقادة والأفارقة..واستضافت شارل ديجول وهيلاسيلاس ونكيتاخرشوف..

انجبت فتحية ثلاثة أطفال..جمال تيمنًا بأسم الزعيم جمال عبد الناصر..وساميه..وسيكو والأبن الأخير هو الوحيد الذى يعيش فى غانا بينما جمال أختار القاهرة مقأرله..أما سامية فتعيش فى إيطاليا..عندما حدث إنقلاب عسكرى فى غانا ضد نكروما عام ١٩٦٦ عادت فتحية مع أولادها إلى القاهرة..بينما عاش نكروما فى منفاه بغينيا حتى وفاته عام ١٩٧٢ حيث نقل جثمانه ودفن فى غانا وحضرت فتحية جنازة زوجها..ثم زارت غانا مرة أخرى

عام ١٩٩٧ لحضور احتفالات الذكرى الـ٤٠ للاستقلال..وكانت تخطط لحضور الذكرى الـ٥٠ عام ٢٠٠٧ لكن مرضها منعها..

واخيرًا توفت المناضلة المصرية فتحية نكروما بالقاهرة عن عمر يناهز ٧٥ عامًا..وكان الرئيس الغانى جون كوفور أثناء وجوده بالقاهرة فى مايو ٢٠٠٧ قد زار السيدة فتحية بالمستشفى حيث كانت تعالج من نزيف حاد بالمخ - وبناء على طلب حكومه غانا تقرر دفن جثمان السيدة فتحية فى العاصمة أكرا بجوار ضريح زوجها نكروما..

إفريقيا ولمسات الوفاء والعرفان

منذ رحيل جمال عبد الناصر فى ٢٨/٩/١٩٧٠ وإلى الآن..وإلى عشرات وعشرات من السنين الأخرى القادمة مازالت وستظل كل إفريقيا تحمل لعبد الناصر كل الحب والوفاء..

وقد روى السفير:د.فريد محمد صالح سفير مصر فى غينيا حول هذا الوفاء (كمثال) قائلاً :"إفريقيا لا تزال تتذكر جمال عبد الناصر الذى قاد ثورة تحرير إفريقيا من الاستعمار..ولمست هذا عن قرب خلال سنوات عملى كسفير لدى كوناكرى..وثمة وفاء وعرفان عبر بها شعب غينيا العظيم عن محبته لشعب مصر وذكرى زعيمه الراحل..ففى يوم وفاة جمال عبد الناصر سنة ١٩٧٠ قامت غينيا ولم تقعد وسادها حزن هائل كان أكثرهم فيه رئيسهم الراحل أحمد سيكوتورى الذى شارك الرئيس جمال عبد الناصر الكفاح لتحرير إفريقيا والعالم الثالث..وكان بلده الوحيد فى إفريقيا الذى صوت لصالح الاستقلال عن فرنسا فى إستفتاء الرئيس ديجول سنة ١٩٥٨

وفضل الفقر مع الحرية والاستقلال على الثراء مع العبودية والتبعية لفرنسا..فى هذا اليوم الذى توفى فيه عبد الناصر أعلن الرئيس أحمد سيكوتورى قراره الجمهورى بتغيير أسم الجامعة الوطنية فى كوناكرى إلى جامعة عبد الناصر..ليظل اسمه خالدًا مرفوعًا فوق أكبر صرح علمى فى غينيا..فتحمل اسمه وتنشر افكاره.

ةوفى السودان أكد المشير عبد الرحمن سوار الذهب الرئيس السودانى السابق أن ثورة يوليو ١٩٥٢ الرائدة ما زالت فى الذاكرة مشيرًا إلى أنها ثورة غيرت مسار الأمة العربية والإفريقية ووضعت الشرق الاوسط على مساره الصحيح..وإن السودان ينعم الآن بأفضال ثورة يوليو..

وأضاف سوار الذهب فى حديث خاص للتلفزيون المصرى أن ثورة يوليو ساعدت السودان فى إنهاء الحكم الثنائى وفى نيل استقلاله بأرخص الأثمان..بل جنبتنا شر الصدام المسلح مع القوات الأجنبية..وقال إن الدعوة الوحيدة إلى وحدة ابناء وادى النيل لاتزال قائمة وتجد صدى واسعًا فى السودان الذى يؤمن الكثير من ابنائه بأن هذه الوحدة ستتحقق عاجلاً او أجلاً.

ومن السودان إلى جنوب إفريقيا ...فعندما جاء الزعيم الإفريقى الكبير نيلسون مانديلا لزيارة القاهرة عقب إنتصار الثورة وإندحار النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا..زار الجمعية الإفريقية ومقرها فى الزمالك ويومها أصر على مقابلة محمد فائق وزير الإعلام الأسبق فى عهد عبدالناصر لكى يقول له " شكرًا لكم على الدعم الذى قدمتموه لنا" محمد فائق كان مكلفًا فى عهد عبدالناصر بمتابعة حركات التحرر الإفريقية والتنسيق معها..ولقد كان الكثير من وزراء ومسئولى القارة تلاميذ أو أصدقاء

لفائق.

ومن كينيا قال صادقًا، رايلا أودينجا رئيس وزراء كينيا الأسبق حينما زار القاهرة..أن لمصر وعبد الناصر فضلاً عليه وعلى والده واسرته وبلده..وإذا فرض واختلفنا أو أتفقنا مع ثورة يوليو ١٩٥٢ وزعيمها الراحل جمال عبد الناصر..فهذا شأن..ولكن الموضوعية تقتضى منا الآن أن نشيد بعمق نظره مصر الناصرية تجاه ملف القارة الإفريقية عمومًا وملف حوض النيل خصوصًا..ليس هذا وقتًا للتفاخر أو التنابز ..لكن العقلاء فى السياسة هم القادرون على الاستفادة من التجارب السابقة خصوصًا إذ ثبت أنها ماتزال صالحة حتى وقتنا هذا منذ بداية ثورة عبد الناصر فى ١٩٥٢، والدائرة الإفريقية كانت واحدة من دوائر رئيسية ثلاث تتحرك فيها الدولة المصرية فى عهد عبد الناصر..والدائرة الإفريقية لم تكن مجرد شعاروكفى مثل شعارات كثيرة ترفع الآن..لكنها كانت توجها أصيلاً وبذلاً وتضحيات وتحركات والنتيجة النهائية ان معظم رصيدنا فى القاهرة الإفريقية..إذا كان قد بقى لنا رصيد مستمد من هذه الفترة..

ولم تقف مواقف وعبارات الوفاء لعبد الناصر عند حد الأفارقة فحسب..بل أنه فى القاهرة ومن واحدًا من أشهر من اختلفوا مع سياسات عبد الناصر..جاء موقف الوفاء والأعتراف بعظمة عبد الناصر..فالداعية الكبير الشيخ محمد متولى الشعراوى قبل رحيله فوجىء الرأى العام به يذهب إلى ضريح جمال عبد الناصر لقراءه الفاتحة والترحم عليه..وقال الشيخ الشعراوى وقتها تفسيرًا لزيارته لضريح عبد الناصر..ان عبد الناصر جاءه فى المنام مرتديًا ثوبًا أبيض..فاستخلص من الرؤية أن ميزان حسنات الرجل أكثرمن سيئاته..

وكانت المفاجأة فيما فعله الشعراوى أنها جاءت بعد سنوات من هجوم الشيخ الشعراوى على الزعيم عبد الناصر..وكان اقساها قوله أنه صلى ركعتين شكراً لله على هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ ..ورغم ان ما فعله الشعراوى قبل موته كان نوع من الأعتذارعلى هجومه..إلا أن عشاق الهجوم على الزعيم الراحل يستثمرون تأثير الشيخ فيستدعون حججه ومنها قصة صلاته بعد نكسه يوليو..ويسقطون عن عمد قصة ذهابه

مقومات التنمية وتحدياتها فى افريقيا

تعيش دول العالم الثالث في زمننا المعاصر فترة تحول اجتماعي سريع سواء في إفريقيا أو أمريكا الجنوبية أو أسيا ... إننا نعيش و إن اختلفنا في التاريخ و الجغرافية عالمين منفصلين عالم أصيل بإرثه الحضاري و الثقافي العريق ممتد في الزمن إلى حضارات سادت و بادت، ولكن أصابه الوهن و الجمود. وعالم حديث براق يستلب العقل قبل العين بثقافته المعاصرة الوافدة من الشمال عبر قنوات الرقمنة و التكنولوجيا، و بين هذا العالم و ذاك هوة كبيرة.

فلقد تغيرت تركيبة مجتمعاتنا و تغيرت معها العلاقات و المشاكل ، و لكن لم تتغير نظرتنا لأنفسنا و لا لأفكارنا. إننا نفكر بأفكار مضت عليها قرون و نحسب أنها علاج لمشاكل اليوم، هذا ما يجعلنا نحن شعوب دول العالم الإفريقي فاقدين لبوصلة التقدم، لا نجد أجوبة لأسئلتنا. مستقبلنا ليس بأيدينا.

إن قارتنا قارة إفريقيا قارة المتناقضات فإن نظرت إلى مواردها فهي من أغنى المناطق من حيث الموارد الطبيعية و البشرية، و لكن من أفقرها من حيث التنمية، و إفريقيا و إن كانت قد تخلصت منذ ما يفوق الخمسين سنة من ويلات الاستعمار بفضل حركاتها التحررية، إلا أن التبعية و الارتهان حالها، و إفريقيا و رغم جهودها للإنعتاق من واقعها بخلق مقومات التنمية من أجل مواكبة ركب التقدم إلا أن التخلف أضحى صفة لصيقة بها.

فهل قدر إفريقيا أن تكون قارة التخلف و قارة ألا استقرار و قارة المساعدات الإنسانية، و قارة المستقبل المجهول... !؟

إن إفريقيا و هي تعيش عصر التحولات المهولة تواجه مشاكل أكثر تعقيدا من ذي قبل تنعكس آثارها سلبا على الفرد و تؤدي إلى قصور الدول، إن المشكل هنا ليس أن نكون أو لا نكون، لأن المجتمعات لا تفنى و لكن التحدي يبقى قائم. و من ثم نتساءل في ظل هذا الوضع الإفريقي المتشردم هل من إمكانيات قارية تستطيع من خلالها الدول الإفريقية الانعتاق من هذا الحال نحو نهضة شاملة؟

إن الحديث عن الإمكانيات الأفريقية في تحقيق نهضة قارية يقتضي البحث و الخوض في معوقات هذه النهضة، و التي على ضوئها يمكن تحديد متطلبات الإقلاع التنموي، و ذلك من خلال البحث في الحلول الكفيلة بالخروج من هذه المعوقات، و التي تشكل في حد ذاتها مقومات القارة في تحقيق النهضة.

و عليه سيسعى إلى مقاربة هذا الموضوع و ما يثيره من إشكالات رئيسية و فرعية وفق مستويين من التحليل، المستوى الأول سيناقش معوقات التنمية بإفريقيا، أما المستوى الثاني سيتناول المقومات القارية لتحقيق النهضة الإفريقية.

أولا: معوقات التنمية بإفريقيا.

تتمثل أهم المعوقات التي تقف دون تحقيق تنمية شاملة للقارة في إشكالية التخلف الاقتصادي و الاجتماعي، و كذا إشكالية الحدود و

انعكاساتها على التوافق السياسي الأفريقي، ولعل التساؤل الذي يطرح هنا هو إلى أي حد تساهم هذه الإشكاليات في الحيلولة دون تحقيق القارة الأفريقية لنهضة شاملة.

١- إشكالية التخلف الاقتصادي و الاجتماعي.

رغم الفقر الذي باتت تعرف به القارة لدرجة أصبح سمة يتصف بها أغلب سكانها، إلا أن الثروات الطبيعية التي تتمتع بها المنطقة هي الأكبر على مستوى قارات العالم، ولعل هذه الثروات هي السبب الرئيسي في الاستعمار المستمر و وضعها المتخلف و التابع لوصاية الدول الامبريالية. فاقتصاديا تمتلك أفريقيا ثروات هائلة تجسدها الثروة الفلاحية فثلثا سكان القارة يعملون بالزراعة تقريبا، وتساهم بحوالي٢٠ إلى ٦٠ بالمائة من إجمالي الناتج القومي لكل دولة إفريقية، كما أن التنوع البيئي و المناخي يجعل القارة من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الفلاحي، ففي المناطق الاستوائية يتم زرع القهوة و الأناناس و الكاكاو والنخيل، و في مناطق السافانا يتم إنتاج البطيخ و الفول السوداني و الفلفل، وفي مناطق الصحراء تزرع التمور و البلح و القطن و في حوض البحر المتوسط يتم زراعة الطماطم و الحوامض و الزيتون بالإضافة إلى الخضروات، كما أن إفريقيا تتميز بثروة غابوية هائلة إذ تساهم صناعة الخشب ب ٦ بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي للقارة الإفريقية و تتوفر على جودة عالية من الأخشاب و تتركز في كل من إفريقيا الوسطى و الغابون و الكونغو و الكاميرون، إذ يتم تصدير هذه الأخشاب إلى عدة دول كالاتحاد الأوربي و إسرائيل و اليابان. أما في المجال البحري فالدول الإفريقية تتوفر على مخزون هائل من الثروة السمكية حيث تقوم بإنتاج ٤,٥ مليون طن من الأسماك في منطقة غرب إفريقيا.

و من جانب أخر تتوفر أفريقيا على كميات كبيرة من المعادن كالذهب المتواجد في جنوب إفريقيا وزيمبابوي و شرق السودان، و النحاس المتواجد في زمبيا و السودان و الكونغو و البترول في دول ليبيا والجزائر و مصر و السودان و نيجيريا وغينيا الاستوائية، و تمتلك إفريقيا لوحدها ما يناهز ١٢٤ مليار برميل من احتياطي النفط أي بنسبة ١٢ بالمائة من نسبة الاحتياط العالمي، وتتوفر أيضا على مخزون هام من اليورانيوم الموجه للصناعة النووية بجنوب إفريقيا و النيجر و ناميبيا، و تملك إفريقيا وحدها نسبة ١٨ بالمائة من إجمالي إنتاج العالمي لهذه المادة و خزان احتياطي يبلغ ثلث إجمالي احتياط العالم، كما أن إفريقيا تعتبر من أكبر المنتجين للألماس العالمي بما يناهز ٤٠ بالمائة من إجمالي ألماس العالم و يتركز في كل من دول أنجولا و بتسوانا والكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا و ناميبيا، و الغريب في الأمر أن بعض الحروب الأهلية بالقارة تم تمويلها بهذه المادة لدرجة أصبح يطلق على الألماس القادم من تلك المناطق بألماس الدم.

إلا أنه بالرغم من هذه الإمكانيات الهائلة، ظلت إفريقيا متخلفة اقتصاديا لجملة من الأسباب أبرزها عدم الاستقرار السياسي، و الانقلابات العسكرية المتوالية، و عدم وجود خطط اقتصادية مدروسة لاستغلال تلك الثروات التي تزخر بها القارة، وكذلك نقص الخبرة، و ندرة الكفاءات الفنية و قصور وسائل النقل و المواصلات و هشاشة البنى التحتية.

أما اجتماعيا فعلى صعيد التعليم تتميز أفريقيا بانخفاض مستوى التعليم حيث مازالت جل شعوب أفريقيا تعاني من الأمية بنسب مرتفعة تصل إلى ٥٠ و ٦٠ بالمائة في العديد من الدول الأفريقية، الأمر الذي يهدد دول القارة في سلامة بنيانها الاجتماعي. كما أن الدول الأفريقية تصنف في

مستويات متدنية على المستوى الصحي و تتفشى فيها أمراض فتاكة أدت إلى حدوث وفيات بأعداد هائلة كالإيبولا و الملاريا و الكوليرا، و السيدا، إضافة إلى انخفاض في مستوى المعيشة و سوء التغذية و الجهل بوسائل الوقاية و المبادئ الصحية العامة و نقص الأطر الصحية و الطبية. و السؤال الذي يطرح هنا الا تعتبرهذه الإشكالات خاصية إفريقية تعزى إلى الواقع الإفريقي نفسه؟

إن الإجابة عن هذا السؤال إلى حد ما تكون بالإيجاب، و بالتالي لا تنتفي مسؤولية الدول و الحكومات الإفريقية في الوصول إلى هذا المستوى من التخلف، إلا أنه في مقابل ذلك لا يعني إنكارمسؤولية الاستعماربوجهيه التقليدي و الحديث الذي يسعى جاهدا إلى إعاقة تطوير القارة الأفريقية، و هو ما كان له انعكاسات على القارة في المنظور البعيد، و أوصلها إلى الحالة التي هي عليه الآن، و هذا ما يحيل إلى تصنيف هذا التخلف بالرغم من مسؤولية الواقع الإفريقي و الحكومات الإفريقية، كإحدى مخلفات الإرث الاستعماري الأوربي في إفريقيا

٢- إشكالية الحدود و انعكاساتها على التوافق السياسي الأفريقي.

ترجع المشكلات التي خلقتها الحدود المرسومة بين الدول الإفريقية إلى الطريقة التي اتبعها الأوربيون في تقسيم إفريقيا فيما بينهما أثناء مؤتمربرلين ١٨٨٥ ، حيث لم تراعي الدول الأوربية أي اعتبارات خاصة بالأفارقة مثل التجانس العرقي و اللغوي و التكامل الاقتصادي والإرث الحضاري، كما أن الدول الإفريقية لم تعط لها أي فرصة لإبداء رأيها، و إنما لعبت المنافسة و التسابق و الاستحواذ على مناطق النفوذ (٥) دورا هاما في وضع الحدود.

و بعد إجراء عملية التقسيم لوحظ أن ٣٠ بالمائة من الحدود السياسية في إفريقيا هي حدود متمشية مع خطوط الطول و العرض، و هو ما يسمى بالحدود الفلكية، و لذلك يمكن القول أن الحدود رسمت بالمسطرة على طاولة المفاوضات في مؤتمر برلين ١٨٨٥، و قد ترتب على هذه الحدود عدة مشاكل بين الدول و نزاعات عقب فترة الاستعمار، و خاصة تلك الدول التي لها قبائل رعوية، فكثيرا ما يتعدى الرعاة حدود دولتهم إلى الدولة المجاورة.

ومن خلال دراسة الخريطة الجيوسياسية لأفريقيا تتضح هذه الحقائق:

- أن عددا كبيرا من الوحدات السياسية التي أنشئت لا ترقى لاعتبارها دولة لأنها لا تمتلك كل مقومات الدولة.

- إن التخطيط العشوائي للحدود بين الدول نجم عنه قيام وحدات سياسية مجزأة و مصطنعة لأنها لا تشمل في الواقع أقسام بشرية أو طبيعية أو اقتصادية يمكن أن يبرر وجودها كدولة مستقلة.

- لم يراع عند وضع الحدود الانسجام بين مساحة الأرض و عدد السكان، و حجم الإمكانيات، مثلا لو أخذنا منطقة غرب إفريقيا فشعوبها تربطهم سمات و أصول مشتركة عرقيا و ثقافيا، نجدها قد قسمت إلى عدة دويلات صغيرة.

و من هذا المنطلق كان الاستعمار يحيك هذه الحدود، ويرسمها مع العلم أنها ستفجر نزاعات و خلافات حدودية، انعكست على التوافق السياسي الذي كان من الممكن أن يحصل بين الدول الأفريقية، لولا

النزاعات الحدودية و العرقية الذي خلفها عدم مراعاة تقسيم الحدود و مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، الذي يبقي التقسيم العشوائي كما هو، ليحدث الخلخلة في التوافق السياسي بين الدول الإفريقية الحائزة على الاستقلال مما ترك ذلك إفريقيا تغرق في بحر من المشاكل و الحروب و النزاعات الحدودية و العرقية و الإثنية، نتيجة للموروث الاستعماري الغير مراعي لأي خصوصية إفريقية.

ويوجد في إفريقيا ما يفوق ٥٠ وحدة سياسية، منها ١٣ وحدة سياسية لا توجد لها منافذ بحرية، بينما عدد الدول الداخلية أو غير المطلة على البحر من العالم كله لا يتجاوز ١٨ دولة من أوروبا و آسيا و أمريكا اللاتينية. و قد زاد هذا الوضع من تفاقم مشكل الحدود و نتج عنه اضطرابات سياسية، و صراعات عرقية مسلحة بين مختلف الأجناس أدت إلى مقتل الآلاف من الأشخاص و يعتبر مثال الهوتو و التوتسي في رواندا، و كذا الحرب الإثيوبية الإريترية خير معبر عن هذا الوضع أمام مشاكل رسم الحدود.

ثانيا: المقومات القارية لتحقيق النهضة الإفريقية.

إن متطلبات تحقيق النهضة القارية، رهين بانطلاقه من الواقع الإفريقي و عبر مستويين عمودي و أفقي، عمودي على الصعيد القاري و من خلال شراكات سياسية و اقتصادية، و أفقي عن طريق تحقيق التعاون البيني فيما بين الكيانات الإفريقية.

١- الشراكة السياسية و الاقتصادية الإفريقية على المستوى القاري.

١,١ الشراكة السياسية: إن وعي البلدان الإفريقية بالتحديات التي تواجهها ، وقصور الإطار السياسي القاري السابق المتمثل في منظمة الوحدة الإفريقية عن مواكبة المشاكل المتجددة بالقارة، شكل لحظة تاريخية في توحيد معظم الإرادات السياسية الإفريقية، بلورت في خلق فضاء قاري جديد يتميز بالمرونة و الشمولية ويضم أجهزة قارية أكثر استجابة للتعاطي مع تحديات العصر، فانبثقت على اثر ذلك القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية في ديسمبر ١٩٩٩ ، و جاءت مباشرة بعد القمة الإفريقية في الجزائر يوليو ١٩٩٩، وقد انعقدت هذه القمة الاستثنائية في سرت بليبيا و صدر عنها ما يعرف بإعلان سرت شتنبر ١٩٩٩ الذي ينص لأول مرة على إنشاء الاتحاد الإفريقي طبقا لأهداف ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية و أحكام معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية.

و قد أصدر رؤساء دول و حكومات إفريقيا إعلان قيام الاتحاد الإفريقي رسميا في مارس ٢٠٠١ على أن يدخل حيز النفاذ بعد اكتمال التصديق عليه من قبل ثلثي الدول الأعضاء، وقد اكتمل هذا التصديق بتوقيع نيجريا و من تم أعلن عن قيام الاتحاد الإفريقي يوليو ٢٠٠٢.

و يعتبر الإعلان عن إنشاء الاتحاد الإفريقي خطوة مهمة في مسار البناء السياسي الإفريقي و في خلق فضاء قاري وتكتل جهوي، على غرار التكتلات الجهوية الأخرى في أوروبا و وآسيا وأمريكا ، من شأنه أن يمكن أفريقيا من تجسيد إرادتها المستقلة سياسيا واقتصاديا ويوفر لها الآليات المؤسساتية والبرامج التي تمكنها من تحقيق التنمية المستدامة و التقدم و والقضاء على الظواهر الملتصقة بالشعوب الإفريقية من حروب وأمراض فتاكة وأسباب التخلف.

وجدير بالذكر أن الاتحاد الإفريقي تواجهه إكراهات عدة تؤثر في مدى فاعليته، و من أبرزها مشاكل تمويل الاتحاد نتيجة عجز مجموعة من الأعضاء عن أداء مستحقاتهم السنوية و هذا أثر بشكل مباشر في استكمال هياكل الاتحاد و تعزيز إطاره المؤسساتي المتمثلة في تفعيل صندوق النقد الإفريقي و المصرف المركزي الإفريقي ، كما أن الاتحاد يفتقر إلى آليات قوية لفرض السلم و منع نشوب الحروب و فرض مسألة حقوق الإنسان، فضلا عما سبق فالاتحاد يواجه تحديات كبرى فيما يخص تعثر التحول الديمقراطي و تكريس الثقافة الديمقراطية في معظم الدول الإفريقية بالإضافة إلى تحدي الأمراض الفتاكة و المشاكل الاجتماعية.

٢,١ الشراكة الاقتصادية: تعتبر الجماعة الاقتصادية من أهم المنجزات الهيكلية القارية التي حققتها الدول الإفريقية على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية، و أقيمت وفقا لاتفاقية أبوجا التي وقعها القادة الأفارقة في يونيو ١٩٩١م و دخلت حيز النفاذ عام ١٩٩٤م، وتهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع التعاون في كل المجالات كالتنمية و تحقيق التكامل الاقتصادي الإفريقي و تعزيز آليات الاعتماد على الذات في الجانب الاقتصادي، و اعتمدت الجماعة الاقتصادية في تحقيق تلك الأهداف على خطة تدريجية من ستة مراحل، وبذلك فمن المقرر أن تقوم على نحو كامل عام ٢٠٢٨م إذا ما سارت الدول الإفريقية على الطريق المرسوم. وقد نصت هذه الاتفاقية على إنشاء برلمان لعموم إفريقيا و إنشاء محكمة عدل إفريقية، كما أن الجماعة الاقتصادية الإفريقية مرتبطة من الناحية القانونية ارتباطا وثيقا بمنظمة الوحدة الإفريقية فالمادة ١/٩٨ تنص على أن الجماعة جزء لا يتجزأ من منظمة الوحدة الإفريقية، و أيضا المادة ١/٨ تؤكد الارتباط المؤسساتي

بالمنظمة بنصها على كون مؤتمر رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية هو الجهاز الأعلى للجماعة.و يبقى التساؤل المطروح في هذا الخصوص عن مستقبل الجماعة الاقتصادية في ظل انتهاء العمل بمنظمة الوحدة الإفريقية وتعويضها بالاتحاد الإفريقي.

لقد بدأ الاتحاد الإفريقي مهامه على الصعيد الاقتصادي من حيث انتهت جهود المنظمة التي خلفها، إلا أن الصعوبات و الاكراهات الآنية التي يواجهها هي أكبر من تلك التي كانت عليها من قبل ، إذ أن ضغوط العولمة و التطورات السريعة في التجارة الدولية، و تأسيس منظمة التجارة العالمية يؤثر سلبا على الاقتصاد الإفريقي، و خاصة في الشق المتعلق بالحفاظ على أسواقه التقليدية كالاتحاد الأوربي، أمام المنافسة الشرسة للقوى الأسيوية التي أصبحت تكتسح الأسواق العالمية ملحقتا الضرر بالصادرات الإفريقية. بالإضافة إلى ذلك فزيادة نفوذ التكتلات الكبرى المتمثلة في المنظمات الجيوثقافية المرتبطة بالأقطاب و القوى الأجنبية على حساب المنظمات الإقليمية الإفريقية، يطرح مشكل تعدد الولاءات الإقليمية من خلال السعي وراء شراكات خارجة المنظومة الاقتصادية الإفريقية.

كل تلك العوامل تعوق عملية الوصول بالتجمعات الإقليمية إلى الجماعة الاقتصادية الإفريقية، و هذا ما تم بالفعل إدراكه من طرف المجتمعات الإفريقية من خلال سعيها إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية على المستوى القاري في سياق مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) بحيث يتم ضبط إدارة العلاقات الاقتصادية الإفريقية الدولية، سواء فيما بين الدول و المنظمات و الجهات الإقليمية، أو فيما بين هذه المنظمة و الدول الأجنبية

و يمكن اعتبار هذه المبادرة إطار جديد للتنمية بإفريقيا يواكب طموحات القارة في تجاوز قوقعة التخلف و الانعتاق من الفقر عبر التكيف مع المتغيرات الدولية المتطاردة و الانطلاق من الإرادة الإفريقية ذاتها لتحقيق أهداف التنمية

٢- التعاون البيني فيما بين الكيانات الإفريقية.

إن التطورات السريعة التي فرضتها العولمة في عالمنا المعاصر دفعت الدول الإفريقية في محاولة منها لمواكبة التحولات التي طرأت على منظومة الاقتصاد العالمي إلى التوجه لإقامة تجمعات اقتصادية إقليمية لتقوية الاعتمادات المتبادلة الإفريقية من خلال تحقيق التكامل و التبادل التجاري..

و لقد أنشأت في هذا الخصوص العديد من التجمعات الإقليمية الجديدة، كما تطورت تكتلات قارية أخرى كانت قائمة، و عموما يعترف الاتحاد الإفريقي بثمانية تكتلات اقتصادية قارية، بحيث تشكل مجتمعتا ركائز المجموعات الاقتصادية الإفريقية، وتركز تلك الاتحادات اهتماماتها بالدرجة الأولى على التعاون الاقتصادي و التجاري.

ويعتبر اتحاد شرق أفريقيا الاتحاد الأكثر تقدما حيث أطلق في ٢٠١٠م سوقه المشتركة، وأعلن تجمع السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا المعروف"بالكوميسا"في سنة ٢٠٠٩م اتحاده الجمركي. كما تسعى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "الإيكواس" ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي"سادك"، إلى تحقيق بعض التقدم في إبرام اتفاقياتهما للتجارة الحرة. وأنشأت"الإيكاس" المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا منطقتها للتجارة الحرة في عام ٢٠٠٤م إلا أنها تواجه صعوبات كبيرة في

تفعيلها. ويسير كل من اتحاد المغرب العربي، والهيئة الحكومية المشتركة للتنمية "الإيجاد"، وتجمع دول الساحل، ببطء في عملية التكامل الاقتصادي، نظرا للمشاكل و الصراعات السياسية بين بلدان تلك الاتحادات.

وتهدف تلك التجمعات إلى إيجاد فضاء اقتصادي وسياسي من خلال إقامة اتحاد شامل قائم على استراتيجية تنموية تكاملية تشمل الاستثمار في كافة المجالات و إلغاء القيود على حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال و الإقامة و الملكية، كما تسعى إلى احتواء بؤر التوتر وتسوية الصراعات فيما بين الدول الأعضاء، وذلك بما يعزز ويتكامل مع الجهود الإفريقية الأخرى و الهادفة إلى تحقيق وحدة إفريقية قارية شاملة.

و على الرغم من التقدم الذي تحرزه بعض التكتلات الاقتصادية الإفريقية النشطة، إلا أن بلوغ مسألة التكامل الاقتصادي تعتريه صعوبات جمة أبرزها عدم وجود كفاية حقيقية للإرادات السياسية من أجل تنفيذ خطط التكامل، تغليب الصراعات السياسية على المصالح الاقتصادية، عدم موائمة البنى التحتية مع التكامل المادي، تجاوز الأهداف والغايات للإمكانيات الفعلية. إلا أنه و رغم كل هذه الصعوبات تبقى تلك التكتلات الاقتصادية إطارمؤسساتي قاري يتيح فرص كبيرة لتحقيق التنمية لشعوب القارة ما إن تم تأهيل تلك المجموعات و مواءمتها مع الاستراتيجيات و سياسات البلدان الإفريقية.

٣- تطبيقيا كيف يمكن للدول الإفريقية تجاوز معوقات التنمية نحو نهضة إقليمية.

لقد وصلت ظاهرت التخلف في إفريقيا إلى درجة بالغة الأهمية، في الوقت الذي أصبحت حكومات كافة دول القارة مطالبة بالخروج من هذا الوضع، فما الحركات التمردية التي نعيشها كل يوم من شعوب القارة المنددة بسياسات أصحاب الحكم، إلا صورة معبرة عن رفض هذا الوضع و تجسيد حقيقي للمطالب الملحة لتغيير الواقع الإفريقي .

و العبرة من مواجهة هذا التخلف ترجع بالمقام الأول إلى إعطاء قيمة للقدرات و المؤهلات الذاتية الإفريقية و تعزيز الكفاءات من أجل الاستغلال الكامل و الحكيم لمقومات القارة الإفريقية، وذلك من خلال استثمار جميع الطاقات المتاحة للدول الإفريقية في مشاريع تنميتها، بالعمل على تنمية جميع قدرات بلدان القارة من طاقات بشرية و طاقات طبيعية و استغلالها بشكل علمي عبر التخطيط الواعي المطابق لمصادر الإنتاج و التخطيط لإقامة صناعات صغيرة في بداية مراحل التنمية مطابقة للإمكانيات المتاحة في الدول الإفريقية نفسها، و الاعتماد على القوى الخارجية في حدود شروط معينة تراعي الواقع التنموي، و وضع خطة للتعليم على أساس توفير الأطر العلمية الوطنية على المدى الطويل، بحيث تحقق الاستقلال العلمي و التكنولوجي، لأن الاستقلال الاقتصادي و السياسي لا قيمة له ما لم يتحقق الاستقلال العلمي و التكنولوجي و حتى لا تستمر الدول النامية مربوطة بعجلة التخلف العلمي مادام اعتمادها سيكون مقتصرا على الخبرة الأجنبية.

و في مواجهة المبادلات الاقتصادية الامتكافئة، على الدول الإفريقية أن تبني خطتها للتنمية في المراحل الأولى على أساس تغيير أسلوبها البدائي سواء في الإنتاج الزراعي أو في استخراج المعادن بحيث تخرج من قوقعة

الاعتماد في مقوماتها الاقتصادية على المواد الأولية و الزراعية المصدرة بالسعر العالمي المنخفض، إلى أسلوب علمي و منظم يضمن إجراء عمليات تحسين و تصنيع و لو لمرحلة أو بعض مراحل تصنيع المواد الأولية تعود على المنتج و على المجتمع بدخل محترم يمكنها من المضي في السير على طريق التنمية، و يلعب هنا سعر التكلفة و تخفيضه إلى أقصى حد ممكن في إنتاجيات الدول الإفريقية (بالنظر إلى التوفر على المواد الأولية و اليد العاملة الرخيصة) دورا أساسيا في منافسة صناعات الاحتكارات العالمية

و لمواجهة التمويل الخارجي يتعين على الدول الإفريقية أن تعمل على أن تدخر جزء من عملاتها التي تستورد بها المواد المصنعة من الدول الأجنبية، و توجه هذا الادخار للاستثمار في المواد المصنعة و الوسيطة و الضرورية فقط لتسيير عملية الإنتاج و التنمية على أن يبدأ في مراحل التنمية الأولية بالمشاريع التي تعود بعائد سريع و مرتفع نسبيا، و تأطير الاستهلاك و ضبط التزايد السكاني حتى تسير في تصاعد جنبا إلى جنب في عملية التنمية، و العمل قدر الإمكان على تشجيع المدخرات الفردية لاستثمارها في مشاريع مدرة للدخل و بذلك تحد إلى حد بعيد من القروض و التمويل الخارجي.

أيضا في مواجهة تداعيات التفاوتات الدولية و في مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى، لا يوجد حل أمام الدول الإفريقية للتغلب على حالة اليأس من الوضع القائم إلا بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية البينية (فمثلا عدم تفعيل اتحاد المغرب العربي يفوت للدول المكونة له من ٢ إلى ٣ نقاط من الناتج القومي الخام) و الإسراع إلى فض النزاعات العنصرية، و فض

منازعات الحدود، و انتهاز فرصة التنظيمات القارية على المستوى الإفريقي لتثبيت دعائم التنمية و التكامل الاقتصادي.

وكل ذلك يتأتى عبر تأهيل الحقل الديمقراطي و إفراز كفاءات غيورين على المصلحة الوطنية، تتوحد على المستوى القاري مشكلين جميعا جبهة متجانسة أمام الاستعمار الجديد و أساليبه، و للقضاء على التفتيت و التقسيم و الخلافات التي ورثتها الدول الإفريقية على الاستعمار القديم، حتى تتفرغ بكل إمكانياتها البشرية و العقائدية و الاقتصادية لمعركة التنمية و التصنيع و التي هي أساس مقاومة تحديات النهضة الإفريقية.

مما لاشك فيه أن أفريقية كانت ساحة للكفاح من أجل الاستقلال كغيرها من القارات خاصة آسيا، مع العلم أن أفريقيا من القارات التي كانت سباقة إلى جذب أنظار الدول الاستعمارية إليها، ابتداء بما عرف بالاستيطان إلى التغلغل الاقتصادي، ثم اقتسام أفريقيا ما بين المستعمرين (مؤتمر برلين) و بعد أمد طويل من الاستغلال الفاحش لكل مكونات أفريقيا البشرية و الطبيعية ... اجتاحت أفريقيا حركة تحريرية زاوجت بين النضال السياسي و الكفاح المسلح و التقت الحركة التحررية الأفريقية مع نظيرتها الآسيوية لتشكل نموذج التعاون الأفروآسيوي الأول من نوعه.

إن هذه الروح حول التوحد على قضايا مصير شعوب العالم الثالث، هي التي تحتاجها الدول الإفريقية الآن، فإفريقيا في حاجة إلى أن تستجمع طاقاتها وطنيا، و أن تلتقي بها قاريا.

فرغم كل العوائق و الإشكاليات القائمة فإن القارة الأفريقية لها من المقومات ما يحقق لها النهضة الشاملة، و جوهر هذه المقومات يكمن في

التنمية البشرية المراعية لخصوصية شعوب إفريقيا، و انطلاقا من الواقع الأفريقي و عبر العمل على دعم الثقة في الشراكات القارية الأفريقية في العديد من المجالات الاقتصادية و السياسية و الأمنية و استحضار روح التحرير في المخططات التنموية للقارة الإفريقية لمواجهة ظاهرة التخلف و فتح أفق للمستقبل.

استنزاف موارد افريقيا وامكانيات التنمية

بدأت القارة الإفريقية، خلال العقدين الأخيرين، تعرف انتعاشاً اقتصادياً مهمّاً، غير أنها لا تزال تُعدّ أكثر مناطق العالم التي تعاني من غياب التنمية، فهي لم تستطع حتى الآن تحقيق تطلعات شعوبها في العيش الكريم.

ويعود ذلك إلى أسبابٍ عدة؛ لعل أهمّها سياسات الدول الاستعمارية للقارة الإفريقية وتبعاتها المستمرة، التي أدت إلى هدم بناها الاجتماعية والاقتصادية، وتركها تموج باضطرابات وحروبٍ مستعرة، تذكيها بشكلٍ متواصل مصالح القوى الخارجية، مما أبقى القارة في صورةٍ مستمرة من التخلُّف؛ نتيجة استنزاف مواردها، وتحويل مجتمعاتها إلى أسواقٍ نافقة للصناعات والمنتجات الخارجية.

هذا النسق المدمّر والمعطِّل طالَ كذلك ما تلجأ إليه القارة من بناء منظمات إقليمية تنموية، سواء بالهيمنة عليها، وتوجيه خططها وسياساتها، ووضعها في إطار العولمة الشاملة، أو بعرقلة مشروعاتها، أو تعطيلها كاملة، فالنُّخب الموالية، والمنح المشروطة، إضافةً إلى الانقلابات والحروب الممنهجة، التي تركزت أساساً في المناطق الإفريقية التي تمتلك الثروات والمعادن النفيسة (١)، كلّها أدت إلى استنزاف الموارد البشرية والمادية الإفريقية، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، التي تحاول الوقوف على أبعاد استنزاف الموارد الإفريقية ومظاهره، وانعكاساته على تطلعات

الشعوب الإفريقية في التقدّم والتطور، من خلال الجواب عن السؤالين الآتيين:

- ما أسباب استنزاف الموارد الإفريقية ومظاهره؟

- وما مدى تأثيره في الأوضاع التنموية لشعوب القارة؟

وتسعى الدراسة لبحث مدى صحة الفرضية الآتية: أنّ الأنظمة السياسية الإفريقية، الموروثة عن الحقبة الاستعمارية، وما أنتجته من فسادٍ سياسي واقتصادي في تحالفها مع القوى الغربية، التي تسعى بكلّ الوسائل لتحقيق مصالحها بالقارة، أدت إلى الصراعات والحروب الأهلية والحدودية، والتي لا يزال بعضها مشتعلاً للآن، مخلّفةً وراءها تكاليف باهظةً على المستويين البشري والمادي، سواء بارتفاع الإنفاق العسكري، أو ترحيل الأموال خارج القارة، ومراكمة الديون الخارجية، وهو ما جعل أغلب الدول الإفريقية رهينةً للسياسات التي تُحاك لها في إطار التدافع الدولي للحصول على ثرواتها الطبيعية، مما نتج عنه تخصّصها في تصدير المواد الأولية، واستيراد أغلب حاجياتها الاستهلاكية.

أولاً: موارد التنمية الضائعة في إفريقيا: المظاهر والأسباب:

مع بداية الألفية الثالثة؛ عرفت القارة الإفريقية توجّها جديداً لإعادة تأسيس مؤسّساتها؛ لعلّها تبصر طريقها إلى تحقيق التقدّم لشعوبها، وهكذا جاء «الاتحاد الإفريقي» الحالي امتداداً طبيعيّاً لفكرة الوحدة الإفريقية، ليعزز هذا التوجّه باعتماد مبادرة «الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا»

(نيباد NEPAD)، التي تمّ دمجها ضمن أجهزة «الاتحاد الإفريقي» لتعزيز الحكم الرشيد.

وقد تضمّنت المبادرة: إعلاناً حول الديمقراطية والتعاون السياسي والحكم المؤسّسي، وتهيئة الظروف المناسبة للتنمية المستدامة من خلال كفالة السلام والأمن، والديمقراطية والإدارة السلمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وعلى صعيد المؤسّسات، واعتماد التنمية على موارد إفريقيا، والشراكة فيما بينها ومع المجتمع الدولي.

وإذا كانت العديد من الدول الإفريقية عرفت إصلاحات سياسية خلال العقدين الأخيرين، أطاحت بالعديد من النُّظم السلطوية، وفتحت المجال أمام التعددية السياسية والتداول السّلمي للسلطة، فإنّ التطوّرات على السَّاحة الإفريقية تكشف عن بعض الانتكاسات، فيما يتّصل بالالتزام بمبادئ «الاتحاد الإفريقي» وأهدافه.

فعلى صعيد تكريس مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، وعدم اللجوء إلى السلاح لتسوية الصراعات أو الوصول إلى السُّلطة:

شهدت المنطقة الإفريقية خروقات لتلك المبادئ، خصوصاً الاستيلاء غير المشروع على السُّلطة- مثلاً- في: (إفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، شرق الكونغو، مالي، مدغشقر) ، وإجمالاً: عرفت القارة الإفريقية أكثر من ١٠٠ انقلاب عسكري للاستيلاء على السُّلطة منذ بداية استقلال دولها ، والتي مارست فيها بعض الدول الغربية وشركاتها أدواراً مهمّة، وهو ما ساهم في عجز آليات حفظ السلم والأمن في القارة عن تحقيق غايتها.

وعلى صعيد السلم والاستقرار:

لم تنعم القارة بحالة استقرارٍ كامل، فالاستعمار الأوروبي رسم حدوداً بين المستعمرات لا تستند إلى واقعٍ تاريخي أو إثني أو اقتصادي، مما أدى إلى خلق شعوب مؤلفة من جماعاتٍ ذات هويات متباينة، ومتعارضة- في الغالب-.

ولقد كان من نتائج هذا التكوين المصطنع للدولة اندلاع الحروب الحدودية بين بعض دولها مباشرة بعد الاستقلال، وأصبحت القارة الإفريقية، بعد الحرب الباردة، من أكثر مناطق الصراعات والحروب الداخلية، سواء الإثنية أو الدينية، كإثيوبيا، كينيا، نيجيريا، الصومال، سيراليون، أنغولا، الكونغو الديمقراطية، تشاد، ومؤخراً مالي وإفريقيا الوسطى، وحسب قاعدة بيانات جامعة «أوبسالا»؛ شَهدت إفريقيا حروباً وصراعات مسلحة أكثر مما شهدته أية منطقة أخرى في العالم

ومن نتائج هذه الصراعات: ارتفاع تكلفتها البشرية والمادية:

فعلى المستوى البشري: خلّفت هذه الحروب ملايين القتلى والجرحى، واللاجئين والمشردين، بالإضافة إلى تفاقم ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية، التي تستنزف خيرة العقول الإفريقية

أما على المستوى المادي: فقد ارتفعت النفقات العسكرية على حساب متطلّبات التنمية، حيث زاد الانفاق العسكري في إفريقيا خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٥م) بنسبة ٤٩%؛ إذ انتقل من ٨,٦ مليارات دولار سنة ١٩٩٦م- إلى ١٢,٧ مليار دولار سنة ٢٠٠٥م

وتتنوع مصادر تزوّد القارة بالأسلحة، فأكثر من عشرين عضواً في منظمة الأمن والتعاون، في أوروبا والصين وإسرائيل وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، تقوم بتوريد الأسلحة النارية الصغيرة المحرّمة لإفريقيا، كما تزدهر التجارة القانونية في هذا المجال، فقد تجاوزت قيمة مبيعات المملكة المتحدة من الأسلحة لإفريقيا ١٢٥ مليون جنيه إسترليني (٢٠٠ مليون دولار) في ٢٠٠٠م، وخلال الفترة بين (١٩٩٨م و٢٠٠٥م)؛ تجاوزت مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة لإفريقيا ١٥٧ مليون دولار، والصين ٦٠٠ مليون دولار، وروسيا ٧٠٠ مليون دولار، وأوروبا الغربية ١,٢ مليار دولار (باستثناء فرنسا).. وبلغت قيمة مبيعات الأسلحة الفرنسية وحدها لإفريقيا خلال الفترة نفسها ٩٠٠ مليون دولار

وتجدر الإشارة إلى: أنه بحلول ٢٠٠٥م؛ تمّ تخصيص ٧٥% من موارد الأمم المتحدة (موارد بشرية أو ميزانيات لحفظ السلام) لإفريقيا، علاوةً على كونها استضافت «جميع» عمليات السلام الأممية الثمانية في ٢٠١٣م، وهو ما جعلها متقدمة على سائر المناطق الأخرى.

كما زاد الانفاق العسكري الإفريقي بنسبة ٦٥% بين (٢٠٠٢م و٢٠١١م) ، ليصل سنة ٢٠١٢م إلى ٣٩,٢ مليار دولار(١٠)، وهو ما يعادل أكثر من ثلثي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بها خلال السنة نفسها، والتي بلغت ٥١,٧ مليار دولار.

وأكّد البنك الإفريقي للتنمية أنه مقابل كلّ «دولار واحد» يرد إلى إفريقيا في هيئة مساعدات خارجية؛ تخسر القارة «١٠ دولارات» في هيئة أموال ومكاسب تغادر القارة بشكلٍ غير شرعي، ففي عام ٢٠٠٩م وحده بلغ

حجم الأموال التي خرجت- بشكلٍ غير مشروع- ثلاثة أضعاف إجمالي المساعدات المقدّمة للدول الإفريقية

وحسب منظمة الإغاثة الإنسانية البريطانية «أوكسفام»، في تقرير نشرته في أكتوبر٢٠٠٧م، فإنّ كلفة النزاعات والصراعات التي عرفتها القارة الإفريقية خلال (١٩٩٠م و٢٠٠٥م) بلغت نحو ٣٠٠ مليار دولار، شملت ٢٣ بلداً إفريقيا، وهذا يساوي تقريباً كلّ المساعدات المالية والاقتصادية التي تلقتها هذه البلدان في الفترة نفسها

تراكم الديون الخارجية:

وعلى النقيض مما سبق؛ زاد تراكم الديون الخارجية المستحقة على الدول الإفريقية، فطبقاً للأمم المتحدة، بلغ الدين الخارجي الإفريقي في ٢٠٠٧م حوالي (٢٥٥ مليار دولار) ، بل أكثر من ذلك: وصلت قيمة الدين الخارجي الإجمالي لدول إفريقيا جنوب الصحراء سنة ٢٠١١م إلى (٢٦٦,٧ مليار دولار)

وللإشارة؛ فإنّ إجمالي الديون الخارجية، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لدول إفريقيا جنوب الصحراء، بلغت ٢٣,١% خلال ٢٠١٥م؛ مرتفعةً من ٢٢,٨% عام ٢٠١٤م.

وتبدو الصورة أكثر قتامةً في العديد من الدول الإفريقية التي تجاوزت فيها هذه النسبة أزيد من ٦٠%، مثل (إريتريا ١٢٧,١%، غامبيا ٩١,٦%، موزمبيق ٨٦%، ملاوي ٨٢%، غانا ٧٠,٨%، سيشل ٦٩%، أنغولا ٦٤,٢%، السودان ٦٣,٧%، توغو٦٢,٣%)

وبصفةٍ عامة: فنسبة الديون الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي بإفريقيا أعلى كثيراً من نسبتها في المناطق الفقيرة الأخرى

أكثر قارات العالم إهداراً لثرواتها:

تُعدّ القارة الإفريقية من أكثر قارات العالم إهداراً لثرواتها، فقد بلغت قيمة الأموال التي خرجت من القارة الإفريقية، خلال العقود الثلاثة السابقة لعام ٢٠٠٩م، وفق أكثر التقديرات اعتدالاً، حوالي ١,٤ تريليون دولار، من بينها ما بين (١,٢ و ١,٣ تريليون) مصنفة كأموال غير مشروعة(١٧)، بمقدار حوالي ٢٩ مليار دولار سنويّاً خلال الفترة الممتدة ما بين (١٩٧٠م-٢٠٠٨م).

وقد تسبّب ذلك في خسائر تُقدّر بنسبة ٢% من إجمالي الناتج القومي للقارة الإفريقية في السبعينيات، لتقفز إلى ١١% عام ١٩٩٧م، وذلك في أعلى معدّل، لتنخفض هذه الخسائر إلى ٤% خلال حقبة التسعينيات، لتعاود الارتفاع إلى ما بين ٨% و٧% عامَي (٢٠٠٧م و٢٠٠٨م) على التوالي(١٨).

كما أنّ قوانين الاستثمار الإفريقية تتيح للمستثمرين الأجانب ترحيل أرباحهم الطائلة التي جَنَوها في بلدان إفريقيا، فالمادة العاشرة من «اتفاقية التعاون النقدي»، بين فرنسا ودول وسط إفريقيا، تقرّ بـ«حرية تنقل رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وفرنسا»، فبهذا المبدأ كان من المفترض- كما زعموا- أن تُغرق أموال المستثمرين الأجانب الضخمة بلدان إفريقيا المتعاملة بالفرنك؛ دافعةً عجلة نموّها الاجتماعي والاقتصادي، بَيْد أنّ الوقائع تُظهر أنّ هذا المبدأ يسمح بالفعل لبعض المستثمرين الأجانب

بالإثراء في إفريقيا دون أن يساهموا حقيقةً في نموّها الاقتصادي، ذلك أنهم يحققون- جميعهم تقريباً- أرباحاً خيالية، يعيدون ترحيلها بواسطة الحماية التي تؤمّنها لهم التدابير القانونية والاقتصادية لجلّ اتفاقيات الاستثمار التي تجمع الدول الإفريقية بالقوى الدولية

ثانياً: تحقيق النمو الاقتصادي في ظل غياب تنويع الأنشطة الاقتصادية:

عرفت معدّلات النمو بالقارة الإفريقية تحسّناً كبيراً منذ مطلع القرن ٢١، بعد مُعاناة لعقدين من الركود، إذ تضاعف معدّل نموها من ٢,٦% خلال الفترة (١٩٩٠م-٢٠٠٠م) إلى ٥,٣%، خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، بل حقّقت بعض الدول الإفريقية معدّلات نموّ مركبة من رقمين، وترجع هذه المعدّلات الجيدة إلى زيادة المداخيل والتمدن، مما أدى إلى ارتفاع الطّلب المحلي، وتزايد الإنفاق العام، خاصّة على البنية التحتية، وتحسّن كمية المحاصيل بسبب الأحوال الجوية الجيدة، وأخيراً زيادة حجم الروابط التجارية والاستثمارية مع الاقتصادات الناشئة التي ترتبط استثماراتها بالموارد الطبيعية والصناعية الاستخراجية في إفريقيا.

فقد ارتفع نصيب القارة الإفريقية من إجمالي الصادرات العالمية، البالغ ٢,٣% في ٢٠٠٠م، ليصل إلى ٣,٢% في ٢٠١٠م، كما بلغ حجم التجارة السلعية من إجمالي التجارة المحلية (٣٢,٥ مليار دولار) في ٢٠١٠م

وبصفة عامة: ارتفعت تجارة البضائع بإفريقيا من (٢٥١ مليار دولار) سنة ١٩٩٦م إلى (١١٥١ مليار دولار) سنة ٢٠١١م، وفي الفترة (٢٠٠٧م-

٢٠١١م) وصل معدّل نمو الصادرات الإفريقية حوالي ١٢,٢%، في حين وصل معدّل نمو صادرات الدول الصاعدة والدول المتقدمة ٩,٩% و ٧,٤-% على التوالي-، خلال هذه المرحلة، والخاصية نفسها تنطبق على الواردات الإفريقية

إنّ أغلب الدول الإفريقية تشكّل الموارد الأولية ما يفوق ٥٠% من بنية صادراتها، بل توجد دول تتعدّى فيها هذه النسبة ٩٠%، مثل: (جمهورية إفريقيا الوسطى، وبوروندي، وإثيوبيا، وموريتانيا، والسودان، وموزمبيق، وبوركينافاسو، وغنيا بيساو (١٠٠%) والنيجر، وسيراليون)

إنّ اعتماد أغلب الدول الإفريقية على تصدير الموارد الطبيعة؛ جعلها رهينةً للطلب العالمي على هذه الموارد، فقد كان لانخفاض أسعار الذرة والنحاس والقطن- بما يزيد على ٢٠% منذ ٢٠١٣م-، وهبوط أسعار الحديد الخام والنفط- بأكثر من ٥٠%-، آثارٌ سلبية على البلدان المنتجة (للنفط) مثل: أنغولا ونيجيريا والجزائر، والبلدان التي تصدّر (الحديد الخام) مثل: ليبيريا وسيراليون وجنوب إفريقيا، و(النحاس) مثل: جمهورية الكونغو وجنوب إفريقيا وزامبيا، و(الألماس) مثل: بوتسوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا، وهو ما ستكون له كثير من الانعكاسات على الوفاء بمتطلبات شعوبها التنموية، ما من شأنه أن يولّد اضطرابات سياسية بهذه الدول، خصوصاً إذا علمنا أنّ عقود الاستخراج تجعل الدول هي التي تتحمل نتائج تغيّر الأسعار؛ بدلاً من أن تحمل أعباءها شركات النفط الضخمة والقادرة ماليّاً.

وقد كلّف الانخفاض الدراماتيكي لأسعار السّلع إفريقيا (٥٠ مليار دولار)؛ من خلال ما خسرته من إيرادات بين (١٩٨٦م-١٩٩٠م)، وهو ما يزيد

على ضِعف المبلغ الذي حصلت عليه المنطقة من المساعدات خلال الفترة نفسها.

وكانت هناك عدة أسباب لهذا الانخفاض الشديد: ظهور منافسة أشدّ من قبل الاقتصادات الآسيوية الناشئة، إلى جانب أسواق جديدة للمواد الصناعية أو البديلة؛ وانهيار الاتحاد السوفييتي الذي أدى إلى إغلاق أحد المنافذ أمام بعض منتجات الدول الإفريقية؛ ومع هبوط الأسعار أفرط الأفارقة في الإنتاج أيضاً، الأمر الذي ترتّب عليه مزيد من الانخفاض في الأسعار، وخلال الفترة بين (١٩٧٠م و٢٠٠٥م) انخفض نصيب إفريقيا جنوب الصحراء من السوق العالمية من ٤% إلى ٢%.

وفي العقود الأخيرة، استفادت العديد من الدول الآسيوية من نقلٍ موسّع للتكنولوجيا الغربية واليابانية، حتى أصبحت العديد من شركات هذه المنطقة تتقاسم الأسواق العالمية- عند مستوى معيّن- مع الشركات الغربية واليابانية، لذلك: طرأ تغيّرٌ ملاحظ في توجهات السياسة التصديرية في إفريقيا، فبعد أن كان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يحظيان بثلثي الصادرات الإفريقية، وبما يقرب من نصف وارداتها، أصبحت الصين والهند تحتلان صدارة الشركاء التجاريين لإفريقيا، غير أنّ أنماط الطّلب من هذه الدول الآسيوية، يمكن هو الآخر أن يعزّز التخصّص المزمن للعديد من الاقتصاديات الإفريقية في تصدير السّلع الأولية.

ويبدو أنّ تجربة البلدان الأقل نموّاً، و٣٣ منها في إفريقيا، تؤكّد هذا الخطر، ففي عام ٢٠١١م شكّلت المواد الأولية الزراعية والوقود والمعادن والخامات أكثر من ٩٦% من صادرات أقلّ البلدان نموّاً إلى الصين، وبقيت قيمة مجموع الصادرات من المصنوعات من أقلّ البلدان نموّاً إلى الصين

دون مليار دولار، فيما فاقت قيمة الواردات المصنّعة من الصين ٣٨ مليار دولار

لهذا؛ فالدول الإفريقية التي ضعفت نتيجة عوامل عدم الاستقرار الداخلي؛ تجد صعوبة في إثبات نفسها في عولمةٍ تعيد إنتاج صورة التبعية، واقتصاد تصدير المنتجات الأولية، وهو ما يُرجعه راي بوش Ray Bush إلى السياق التاريخي لاندماج القارة في الاقتصاد العالمي، نتيجة تسويات ما بعد الاستعمار التي رسخّت الاقتصادات الجديدة في التبعية التجارية والسلعية القديمة التي أفادت أوروبا والدول الصناعية

وعلى الرّغم من التغيّرات الاقتصادية الدولية، وعدم الاستقرار السياسي ببعض المناطق الإفريقية، عرفت وضعية الاستثمارات الأجنبية الخارجية بالقارة استقراراً، إذ عرف مستوى تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة نحو القارة الإفريقية تضاعفاً بحوالي ثلاث مرات بين (٢٠٠١م و٢٠٠٦م)؛ إذ وصلت قيمتها إلى ٣٠ مليار دولار، وفي ٢٠١٤م بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة بإفريقيا (٥٤ مليار دولار)، وقد توجهت نحو التنقيب عن البترول والغاز والخدمات المالية، كما أنها تركزت في عددٍ محدودٍ من الدول، منها: جنوب إفريقيا، والمغرب، ونيجيريا

وإذا كانت الاستثمارات الخارجية المباشرة في إفريقيا تتركز في الصناعات الاستخراجية؛ فإنها في الآونة الأخيرة بدأت تتجه نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ ففي سنة ٢٠١١م يظهر أن الصناعات الاستخراجية لم تستقطب سوى ٢٨% مقابل ٣٨% للصناعة، ثم ٣٤% للخدمات، التي تشمل قطاعات استراتيجية، مثل الاتصالات والقطاع المالي، وهو ما كان له استمرار

خلال ٢٠١٢م، إذ استقطب القطاع المالي حوالي ٥٦% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالقارة

وعرفت مصادر الاستثمارات الخارجية الموجهة للقارة تنوعاً مهمّاً، وذلك بزيادة حصّة القوى الصاعدة من هذه الاستثمارات، خصوصاً من الصين والهند.

وما يثير الانتباه: تزايد الاستثمارات الخارجية المباشرة ما بين الدول الإفريقية؛ إذ انتقلت من ١١% من مجموع الاستثمارات الخارجية المباشرة بالقارة خلال الفترة (٢٠٠٣م-٢٠٠٨م)، إلى ١٨% خلال (٢٠٠٩م-٢٠١٤م)، وبذلك أصبحت ثاني مصدر للاستثمارات بالقارة بعد دول الاتحاد الأوروبي خلال هذه المرحلة

وبرغم التغيّرات التي بدأ يعرفها توجّه الاستثمار الخارجي بإفريقيا نحو القطاعات الاقتصادية الأخرى؛ فإنّ الدول التي تتوفر على البترول والمعادن والموارد الطبيعية لا تزال تُعدّ المستقطب الرئيسي لهذه الاستثمارات، ففي سنة ٢٠١٣م مثلّت هذه الدول نسبة ٩٥% من ارتفاع الاستثمارات الخارجية بإفريقيا، وذلك لكون القارة الإفريقية باتت تحتل موقعاً مهمّاً في خريطة إنتاج الطاقة العالمية، ففي ٢٠١٠م شكّل إنتاج القارة من النفط ١٢,٤% من إجمالي الإنتاج العالمي، وبذلك مثلت الصادرات النفطية الإفريقية ٤٠% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط.

ثالثاً: استمرار تحدي التنمية بالقارة الإفريقية:

الفقر المتوطن في القارة:

إذا كانت القارة الإفريقية قد حقّقت نموّاً اقتصاديّاً مهمّاً مع بداية القرن الحالي؛ فإنه لم يُترجم إلى نموٍّ اجتماعي يثمر فُرص عملٍ تنتشل ملايين الأفارقة من براثن الفقر والبطالة، فالشعوب الإفريقية لا تزال تعاني من نسبٍ كبيرة من الفقر.

فحسب تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣م الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: فإنّ البلدان التي تسجّل أعلى نسبة من حيث عدد السكان الفقراء- حسب دليل الفقر المتعدد الأبعاد- هي: (إثيوبيا ٨٧%، وليبيريا ٨٤%، وموزمبيق ٧٩%، وسيراليون ٧٧%)(٣١)، أي أنّ القارة الإفريقية لم تحقق الأهداف المتعلقة بخفض الفقر بمقدار النصف بنهاية ٢٠١٥م، حيث إنّ نسبة السكان في إفريقيا (باستثناء منطقة شمال إفريقيا) الذين يعيشون على أقل من «دولار وربع دولار» في اليوم كانت عام ١٩٩٠م نحو ٥٦,٥%، وانخفضت بحلول ٢٠١٠م إلى ٤٨,٥%، وبرغم انخفاض معدّل الفقر؛ فإنّ عدد الفقراء في إفريقيا ازداد إلى (٤١٤ مليون نسمة) في ٢٠١٠م؛ مقارنةً بـ ٣٧٦ مليون عام ١٩٩٩م، و٢٩٠ مليون عام ١٩٩٠م، وكذلك ازداد نصيب القارة من عدد الفقراء على المستوى العالمي من ١٥% عام ١٩٩٠م- إلى ٣٤% عام ٢٠١٠م

عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي:

تعاني العديد من دول القارة من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال الغذائي؛ على الرغم مما تتوفر عليه من أراضٍ صالحة للزراعة، وهو ما يجعل هذه الدول على درجةٍ كبيرة من الانكشاف والتبعية الخارجية التي تؤثر بشدّة في استقلالية الإرادة القومية لهذه الدول.

فوفقاً لتقديرات منظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة FAO للعام ٢٠١٠م؛ فإنّ هناك ٢٩ دولةً في العالم كانت تواجه معضلات غذائية حادّة، تستوجب تدخلاً إغاثيّاً دوليّاً لتوفير القمح والخبز، والمؤسف وجود ٢٠ دولةً إفريقية بتلك القائمة، وهي: (زيمبابوي، وإريتريا، وليبيريا، والنيجر، وسيراليون، والصومال، وبنين، وإفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو، وكوت ديفوار، والكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وغينيا، وكينيا، ومدغشقر، ومالي، وموزمبيق، والسودان، وأوغندا)

لقد أصبحت «معضلة الغذاء» هي المنفذ الرئيس الذي تلج منه القوى الكبرى في العالم (وأذرعها من المؤسّسات الدولية) للتغلغل في القارة الإفريقية لاستغلال ثرواتها ومواردها الطبيعة، تحت وطأة الحاجة إلى القمح ورغيف الخبز، ومن ثمّ تذعن سياسات الدول الإفريقية لجزرة «المعونات الإغاثية والغذائية» من الدول والهيئات المانحة؛ ولو على حساب الاعتبارات والمصالح الوطنية، خصوصاً أنّ نحو ٨٥% من احتياجات دول جنوب القارة وغربها وشرقها من محصول القمح، ذي الأهمية الاستراتيجية، تأتي من الخارج

تدهور نوعية التعليم وجودته:

أما على مستوى التعليم؛ فالقارة الإفريقية تواصل إحراز تقدّمٍ مطرد نحو ضمان تمكين جميع الأطفال من إتمام التعليم الابتدائي، ولقد ارتفع إجمالي صافي معدّل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في إفريقيا من ٦٤% سنة ٢٠٠٠م- إلى ٨٤% في ٢٠٠٩م، ففي تقرير لليونسكو- بتاريخ ٢٧ أبريل ٢٠١١م- جاء فيه: زاد الإنفاق الحقيقي على التعليم في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بأكثر من ٦% خلال العقد الماضي، لكن على الرّغم من هذه الاستثمارات؛ فلا يزال عددٌ كبير من بلدان المنطقة بعيداً جدّاً عن توفير التعليم الابتدائي الجيد لجميع الأطفال، علاوةً على ذلك لا تزال معدلات الانقطاع عن الدّراسة مرتفعةً للغاية نتيجة الصراعات وانخفاض الميزانيات، كما أنّ التقدّم في مجال زيادة معدّل الالتحاق بالتعليم الثانوي والجامعي بطيء في معظم البلدان

الصحّة أبطأ القطاعات نموّاً:

ويُعدّ قطاع الصحّة أبطأ القطاعات نموّاً في البلدان الإفريقية كافة، فصحّة الأمهات والأطفال تثير قلقاً، بالإضافة إلى الأمراض المعدية، مثل نقص المناعة المكتسبة HIV والملاريا والسل، ومؤخراً: الإيبولا.

ولقد نجحت إفريقيا في تسجيل تقدّم ملاحظ في الحدّ من نسبة وفيات الأطفال، فقد ارتفعت النسبة من ١,٢% في الأعوام من (١٩٩٠م- ٢٠٠٠م) إلى ٢,٤% في ٢٠١٠م، وعلى الرغم من هذا؛ تقع ٢٤ دولة إفريقية– من أصل ٢٦ دولة- ضمن أعلى معدلات وفيات أطفال أقلّ من ٥ سنوات، وتشير تقارير

منظمة الصحّة العالمية إلى تراجع معدلات وفيات الأمهات؛ إذ وصلت إلى ٥٧٨ حالة وفاة لكلّ مائة ألف حالة عام ٢٠١٠م، مقارنةً بـ ٥٩٠ حالة عام ٢٠٠٨م، منخفضة بنسبة ٤٦% عن ١٩٩٠م، إلا أنه على الرّغم من هذا لا تزال ٣٦ دولة إفريقية– من أصل ٤٠- تقع ضمن أعلى نسبة معدلات وفيات الأمهات.

وقد انخفضت معدلات الوفيات نتيجة (الإيدز) من ١,٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٠م، إلى ١,٢ مليون عام ٢٠١٠م، كما انخفضت نسبة المصابين الجدد بنسبة ٢١% عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ١٩٩٧م، وعلى الرّغم من هذا التحسن فما يزال حاملو الفيروس في إفريقيا يمثّلون ٦٨% من إجمالي عدد حاملي الفيروس في العالم، ٦٠% منهم نساء، لذا فإنّ الدول الإفريقية مطالبة بالاستمرار في جهودها الوقائية، واستثمار المزيد في علاج الحاملين للفيروس، وإلا ستكون التكلفة كبيرة بفقد عددٍ كبير من العنصر البشري الإفريقي المهم في عملية التنمية.

فرص العمل:

ويبقى من أهمّ التحدّيات التي تواجه القارة- حاليّاً ومستقبلاً-: توفير فرص العمل للشبّان، فمن المنتظر أن يرتفع عدد الشباب في القارة إلى ٢٤٦ مليون بحلول ٢٠٢٠م، مما سيتطلب توفير ٧٤ مليون فرصة عمل في السنوات العشر المقبلة للحيلولة دون ارتفاع البطالة؛ إذ إنّ نسبة ١٧% من الشّباب حاليّاً- في الدول الإفريقية ذات الدخل الضّعيف- هي التي تتوفر على فرص عمل، مقابل ٣٩% في الدول ذات الدخل المتوسط الأقل، و٥٢% في الدول الإفريقية ذات الدخل المتوسط العالي

نخلص إلى أنّ النمو الاقتصادي الذي حققته أغلب الدول الإفريقية مع بداية القرن الحالي، والذي جاء نتيجة تزايد حدة التنافس الدولي على مواردها الطبيعية، ما زال لم يترجم في شكل تنوّع اقتصادي يحقق تطلعات الشعوب الإفريقية في إحداث تطوّر حقيقي، يشمل جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولهذا؛ فإنّ مسؤولية تجاوز الأزمات والمشكلات الإفريقية تقع على عاتق الأفارقة أنفسهم، خصوصاً هيئات المجتمع المدني، باتخاذ منظومة متكاملة من المواقف؛ منها التأسيس النظري والتخطيط العلمي لاستراتيجيات تخرج بالقارة من واقع الصراعات المريرة التي تعيش فيها، وذلك بالعمل على تبنّي هياكل سياسية واقتصادية وثقافية تعكس تاريخها وتعقيد وخصوصية شعوبها وبيئتها الاجتماعية، وتعمل على تغيير هذه المعادلة الاستنزافية للموارد الإفريقية.

ومن الأهمية بمكان: التشديد على ضرورة السّعي إلى إيجاد حلولٍ مناسبة محليّاً لمشكلات الحكم، والموارد، إذا كان الهدف هو تطوير القارة وتحقيق التنمية الشاملة لشعوبها، فما من مجتمع تطوّر بنجاح وهو يعتمد اعتماداً كبيراً على الموارد الأجنبية، والنماذج السياسية والاقتصادية والثقافية المستوردة من الخارج، كما هو شأن أغلب الدول الإفريقية اليوم، فلم يحدث أبداً في تاريخ الإنسانية أن تطوّر شعب مستعبَد، أو مستعمَر، بمساعدة ظالمه السابق!

البنية التحتية فى افريقيا وامكانات التنمية

تنبع أهمية مشروعات «البنية التحتية» من حقيقة أنّ نمط التنمية يعتمد بصورةٍ رئيسة على طبيعة البنية التحتية الموجودة ومستواها؛ إذ إنّ جميع الأنشطة الاقتصادية- بل ووظائف الدولة الدفاعية والأمنية- تعتمد في أدائها على وجود بنيةٍ تحتيةٍ قوية؛ فضَعْفُ البنية التحتية يُعدّ بمثابة عقبات اقتصادية إضافية.

تُعدّ البنية الأساسية بوجهٍ عامٍّ هي المحرّك الرئيس للنشاط الاقتصادي، وعليه؛ فإنّ هدف الدول الإفريقية المتمثّل في تحقيق التنمية والتكامل لن يتحقّق من دون التكامل في مجال البنية التحتية؛ بما يتيح التعامل مع إفريقيا كسوقٍ واحد، وليس كأسواقٍ مجزّأة ومنفصلة.

والواقع؛ أنّ دول القارة كانت منذ الاستقلال على وَعْي بأهمية مشروعات البينة التحتية، وأجرت الدول، فُرادَى وجماعات، دراساتٍ للعديد من المشروعات الداخلية والإقليمية، تتفاوت في طبيعتها وحجمها، لكنّ معظمها تحطّم على صخرة ضَعْف الإرادة ونقص التمويل والتبعية الخارجية، ويشهد العَقْد الراهن بعثاً جديداً للاهتمام بمشروعات البنية التحتية، وخصوصاً في مجالات النقل والمواصلات، وكذا الاتصالات ومشروعات توليد الطاقة.

وتسعى هذه الدراسة إلى: بيان واقع «البنية التحتية» في إفريقيا، ودوافع الاهتمام بها، وكذا استعراض أهمّ جهود ومشروعات البنية التحتية الجارية في إفريقيا، وانعكاساتها المحتملة على جهود التنمية في بلدان القارة، في ظلّ المحفزات والتحدّيات القائمة والكامنة في طريق تلك المشروعات.

أولاً: البنية التحتية في إفريقيا: الواقع والآثار:

استقلّت الدول الإفريقية من دون وجود بنى تحتية يُعتدّ بها؛ إذ اقتصر اهتمام الدول الاستعمارية على إنشاء البنى التحتية التي تضمن وصول المواد الخام من أماكن إنتاجها في المستعمرات إلى موانئ الدول الاستعمارية.

ثم أعقب استقلالَ الدول الإفريقية طفرةٌ في مشروعات البنية التحتية في الستينيّات والسبعينيّات من القرن العشرين، غير أنّ ما تمّ من مشروعاتٍ تدهور لاحقاً؛ بفعل سوء الإدارة، وإهمال الصيانة؛ نظراً لغياب فكرة استدامة هذه المشروعات(٢)، ويمكن القول، بصورةٍ عامّة، بأنّ البنية التحتية في معظم أقاليم قارة إفريقيا تعاني مجموعةً من المشكلات الهيكلية، يمكن إجمالها فيما يأتي

على صعيد النقل البري:

تكمن مشكلة تدهور وسائل النقل البريّ إلى تردّي حالة الطرق البرية، ومحدودية مركبات ومعدات النقل المتاحة. فالطُّرق البرية الصالحة للاستعمال في كلّ الظروف الجوية في إفريقيا محدودة، وانخفاض كفاءة الموجود منها (نحو ٦٠% من سكان المناطق الريفية في إفريقيا لا يملكون طُرُقاً صالحة للاستخدام طوال العام)، الأمر الذي جعل من تكلفة النقل في إفريقيا واحدةً من بين الأعلى على مستوى العالم، وفي مثل هذه الظروف يصعب نقل السلع مع تردّي حالة الطُّرق البرية.

وتُعدّ السّكك الحديدية أسوأ حالاً، فهي قاصرة، في طولها وسعتها، عن الوفاء باحتياجات الدول الإفريقية، علاوةً على عزلة بعضها عن البعض الآخر، حيث يربط معظمها المدن الداخلية بموانئ التصدير؛ ويرجع ذلك إلى

أنّ شبكات النقل والمواصلات كان يتمّ إنشاؤها بما يخدم عملية الاستغلال الاقتصادي للمستعمر، فضلاً عن اختلاف تصميم كلّ خطّ سكّة حديد ومقاييسه؛ من حيث طول الخطوط، والمسافة بين القضبان، ونوعية الوقود المستخدم في تسيير المركبات، والحمولة، تبعاً لاختلاف الدول الاستعمارية التي قامت بإنشائها، مما يعني صعوبة أو استحالة ربط بعضها بالبعض الآخر، علاوةً على أنّ نحو عشر دول بالقارة لا يوجد لديها خطوط سكك حديدية، من بينها: ليبيا، وتشاد، وجامبيا، وغينيا بيساو، والنيجر، والصومال.

وعلى صعيد النقل الجوي:

إنّ إحدى أهمّ مشكلات النقل الجويّ بين الدول الإفريقية هي سيطرة الشركات غير الإفريقية على الرحلات الدولية، فعلى الرّغم من وجود خطوط طيران وطنية في معظم الدول الإفريقية؛ فإنها لا تقوَى على منافسة خطوط الطيران الدولية؛ حيث تختصّ خطوط الطيران الوطنية بنقل الركاب فقط. وفي كثيرٍ من الأحيان؛ فإنّ العواصم الإفريقية تخدمها خطوط طيران تصلها بالعواصم الغربية والآسيوية أكثر من تلك التي تربطها بدول القارة، نتيجة عوامل اقتصادية، أو لأسبابٍ سياسية.

أما النقل الجويّ للسلع والبضائع فلا يزال ضعيفاً؛ لافتقار معظم مطارات الدول الإفريقية للأجهزة المناسبة والتجهيزات اللازمة.

على صعيد النقل البحري:

لا تزال الدول الكبرى، وبخاصّة الدول الاستعمارية السابقة، تسيطر على خطوط الملاحة والنقل البحري في القارة الإفريقية وسواحلها، في ظلّ ما

تتصف به خطوط الشحن الإفريقية من ضَعْفٍ ومحدوديةٍ في المعدات والتجهيزات اللازمة للتعامل مع السفن العملاقة والحاويات الضخمة، الأمر الذي يزيد من الحاجة إلى الشركات الأجنبية على حساب التعاون البَيْني، حيث يُقدّر أنّ أكثر من ٩٠% من التجارة الملاحية البحرية يتمّ عبر الأساطيل الأجنبية

على صعيد الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

ولا شك بأنّ غياب تسهيلات النقل والاتصالات على المستوى الإقليمي يؤثّر سلبيّاً على إمكانية التجارة البينية؛ فالتكامل الإقليميّ- في أحد أبعاده الرئيسة- يعني سهولة الوصول إلى أسواق الدول الداخلة في العملية التكاملية، وهو ما يتعذّر حدوثه في ظلّ حجم وطبيعة المعوقات المرتبطة بالنقل والمواصلات والاتصالات، والتي أسفرت عن رفع تكاليف النقل والتسويق، بما في ذلك تكلفة الحصول على المعلومات الخاصّة بالأسواق المستهدَفة، استيراداً وتصديراً، وإقامة مزيدٍ من الحواجز أمام مساعي التكامل والتنمية.

وحسب دراسات البنك الدولي؛ تشمل التحديات، في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تحسين القدرة على الوصول إلى السكان الذين لا يتمتعون بخدمات الاتصالات، وتيسير وتطوير خدمات الاتصالات، كي تَكُون أسرع وأرخص للاستفادة منها، وكذلك هناك تحدٍّ يتعلّق بتطوير مهارات الأفراد؛ بما يواكب صناعات الخدمات واقتصاديات المعرفة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وتبيّن بعض الدراسات أنّ زيادة القدرة على الاتصال بنسبة ٢٠% تزيد من الفرص بأكثر من أربعة أضعاف، وعلى الرّغم من ارتفاع معدّلات استخدام وسائل الاتصالات، ولا سيما شبكات الاتصال الهاتفية، فإنّ نصيب قارة إفريقيا من شبكات الاتصالات الأرضية ظلّ متدنّياً، علاوةً على احتكاردول الشمال الإفريقي ونيجيريا وجنوب إفريقيا للنصيب الأكبرفي تلك الشبكات، الأمر الذي يحدّ من إمكانيات التنمية في القارة، خصوصاً إذا أخذنا في الحُسبان ضَعْف نوعية شبكات الاتصال المستخدمة، وضيق نطاقها، وبدائيتها النسبية، علاوةً على اعتماد الكثير منها على الخبرات الخارجية لا المحلية، وهو الأمر الذي عانت منه القارة تاريخيّاً في هذا القطاع.

وفي المقابل؛ فإنّ معدّلات نموّ استخدام الهواتف المتنقلة في إفريقيا اعتُبرت هي الأسرع والأكبر في العالم: خلال النصف الثاني من العَقْد الأول من القرن الحادي والعشرين، ما دفع البعض للتعويل على تلك الطفرة في استخدام الهواتف المحمولة لتحقيق التنمية.

وتجدر الإشارة إلى: أنّ الدول الحبيسة في إفريقيا تعاني من مشكلات النقل أكثر من غيرها، حيث تظهر الحاجة الماسّة لخطوط النقل البريّ والجويّ والسّكك الحديدية لربطها بالدول الساحلية، وعلى الرّغم من دخول معظم الدول الحبيسة في اتفاقيات تجارة الترانزيت مع الدول الساحلية المجاورة لها؛ فإنّ العقبات الاقتصادية والإدارية، كعدم التنسيق بين المستندات المطلوبة في الجمارك، وتعقيد الإجراءات الجمركية- على نحو ما تشير خبرة دول غرب إفريقيا-، والعقبات والخلافات السياسية- على نحو ما هو الحال في دول شرق إفريقيا-، قد أدّت إلى صعوبة مرور السلع من الدول الحبيسة إلى الدول الساحلية والعكس

وكما أشرنا آنفاً: فإنّ جزءاً من هذا الخلل يعود إلى طبيعة الهياكل الاقتصادية الاستعمارية، التي ركّزت على تنمية البنية التحتية في حدود ما يسمح بنقل السلع الأولية من مناطق إنتاجها أو استخراجها إلى موانئ التصدير، الأمر الذي جعل النقل في الدول الإفريقية عموماً يتّسم بكونه متوجّهاً إلى الخارج ومرتبطاً بالموانئ، وبرغم حصول الدول الإفريقية على الاستقلال؛ فإنها لم تستطع التخلّص من هذا النمط من هياكل الإنتاج

ثانياً: المساعي الإفريقية لعلاج القصور في البنية التحتية:

حملت الألفية الثانية اهتماماً ملاحظاً من قِبل الدول الإفريقية بقطاع البنى التحتية، حتى إنّ القمّة الثانية عشرة للاتحاد الإفريقي، المنعقدة في فبراير ٢٠٠٩م، حدّدت البنية التحتية كأولوية للقارة ككل، وانعكس هذا الاهتمام في تزايد الآليات والمؤسّسات والهياكل التي عُهد إليها بتخطيط، وتنفيذ، ومتابعة مشروعات البنية التحتية، وقد غلب على هذه المشروعات تبنّيها اقترابات إقليمية تعاونية، تتجاوز الحدود الوطنية للدول؛ بحيث تتوزع منافعها على الدول والأقاليم المختلفة، إدراكاً لحقيقة أنّ التكامل الإقليمي- وهو أولى أولويات القارة الإفريقية- يتطلّب التكامل والتعاون في مجالات البنية التحتية المختلفة.

وبنظرةٍ سريعةٍ على غايات «أجندة إفريقيا لعام ٢٠٦٣م»، والتي تمّ افتتاحها عام ٢٠١٣م، بهدف تعزيز التكامل والوحدة بين الدول الإفريقية، عبر خُططٍ عشرية لمدة خمسة عقود، نجد أنّ للبنية التحتية مكانةً مركزيةً

في تحقيق تلك الغايات في مجملها، وإن ارتبطت مباشرةً بغاية الوحدة وتحقيق التكامل بين دول القارة الإفريقية

أ- الجهود الإفريقية في مجال شبكات النقل والمواصلات:

وفي إطار محاولات الدول الإفريقية لتغيير الواقع سالف البيان؛ جاءت مساعي تغيير نمط البنية التحتية في القارة ليصبح أكثر توجّهاً للداخل Inward Oriented، من خلال عدّة مشروعات كبرى، على رأسها الطُّرق السريعة العابرة للقارة، والتي تُعرف اختصاراً بـ Trans-African Highways (TAH).

وقد بدأ التفكير في إنشاء هذه الطُّرق في السبعينيّات؛ لربط العواصم الإفريقية ومناطق الإنتاج الرئيسية بطُرقٍ سريعة ومعبّدة صالحة للاستخدام على مدار العام، وتَمّ تحديد تسعة طُرق رئيسة: (القاهرة - داكار)، (الجزائر- لاجوس)، (طرابلس – ويندهوك - كيب تاون)، (القاهرة – جابروني - كيب تاون) (داكار - انجامينا)، (انجامينا - جيبوتي)، (داكار - لاجوس)، (لاجوس – مومباسا)، (بيرا - لوبيتو)، تمتد من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال للجنوب.

ويبلغ إجمالي طول هذه المسارات التسعة نحو ٥٧ ألف و٣٠٠كم، اكتمل العمل في معظمها باستثناء بعض الأجزاء التي تحتاج إلى: البناء أو إعادة البناء أو التعبيد والرّصف، وتخضع هذه الطُّرق إلى إشراف التكتلات الإقليمية الفرعية التي تقع في نطاقها.

وفضلاً عن هذه الطُّرق السريعة العابرة للقارة؛ سعت العديد من الدول إلى تشييد طُرقٍ تربطها بدول الجوار لتدعيم التجارة الثنائية، ففي

وكما أشرنا آنفاً؛ فإنّ جزءاً من هذا الخلل يعود إلى طبيعة الهياكل الاقتصادية الاستعمارية، التي ركّزت على تنمية البنية التحتية في حدود ما يسمح بنقل السلع الأولية من مناطق إنتاجها أو استخراجها إلى موانئ التصدير، الأمر الذي جعل النقل في الدول الإفريقية عموماً يتّسم بكونه متوجّهاً إلى الخارج ومرتبطاً بالموانئ، وبرغم حصول الدول الإفريقية على الاستقلال؛ فإنها لم تستطع التخلّص من هذا النمط من هياكل الإنتاج

ثانياً: المساعي الإفريقية لعلاج القصور في البنية التحتية:

حملت الألفية الثانية اهتماماً ملاحظاً من قِبل الدول الإفريقية بقطاع البنى التحتية، حتى إنّ القمّة الثانية عشرة للاتحاد الإفريقي، المنعقدة في فبراير ٢٠٠٩م، حدّدت البنية التحتية كأولوية للقارة ككل، وانعكس هذا الاهتمام في تزايد الآليات والمؤسّسات والهياكل التي عُهد إليها بتخطيط، وتنفيذ، ومتابعة مشروعات البنية التحتية، وقد غلب على هذه المشروعات تبنّيها اقترابات إقليمية تعاونية، تتجاوز الحدود الوطنية للدول؛ بحيث تتوزع منافعها على الدول والأقاليم المختلفة، إدراكاً لحقيقة أنّ التكامل الإقليمي- وهو أولى أولويات القارة الإفريقية- يتطلّب التكامل والتعاون في مجالات البنية التحتية المختلفة.

وبنظرةٍ سريعةٍ على غايات «أجندة إفريقيا لعام ٢٠٦٣م»، والتي تمّ افتتاحها عام ٢٠١٣م، بهدف تعزيز التكامل والوحدة بين الدول الإفريقية، عبر خُططٍ عشرية لمدة خمسة عقود، نجد أنّ للبنية التحتية مكانةً مركزيةً

في تحقيق تلك الغايات في مجملها، وإن ارتبطت مباشرةً بغاية الوحدة وتحقيق التكامل بين دول القارة الإفريقية

أ- الجهود الإفريقية في مجال شبكات النقل والمواصلات:

وفي إطار محاولات الدول الإفريقية لتغيير الواقع سالف البيان؛ جاءت مساعي تغيير نمط البنية التحتية في القارة ليصبح أكثر توجّهاً للداخل Inward Oriented، من خلال عدّة مشروعات كبرى، على رأسها الطُّرق السريعة العابرة للقارة، والتي تُعرف اختصاراً بـ Trans-African Highways (TAH).

وقد بدأ التفكير في إنشاء هذه الطُّرق في السبعينيّات؛ لربط العواصم الإفريقية ومناطق الإنتاج الرئيسية بطُرقٍ سريعة ومعبّدة صالحة للاستخدام على مدار العام، وتَمّ تحديد تسعة طُرق رئيسة: (القاهرة - داكار)، (الجزائر- لاجوس)، (طرابلس – ويندهوك - كيب تاون)، (القاهرة – جابروني - كيب تاون) (داكار - انجامينا)، (انجامينا - جيبوتي)، (داكار - لاجوس)، (لاجوس – مومباسا)، (بيرا - لوبيتو)، تمتد من الشرق إلى الغرب، ومن الشمال للجنوب.

ويبلغ إجمالي طول هذه المسارات التسعة نحو ٥٧ ألف و٣٠٠كم، اكتمل العمل في معظمها باستثناء بعض الأجزاء التي تحتاج إلى: البناء أو إعادة البناء أو التعبيد والرّصف، وتخضع هذه الطُّرق إلى إشراف التكتلات الإقليمية الفرعية التي تقع في نطاقها.

وفضلاً عن هذه الطُّرق السريعة العابرة للقارة؛ سعت العديد من الدول إلى تشييد طُرقٍ تربطها بدول الجوار لتدعيم التجارة الثنائية، ففي

الشرق الإفريقي- مثلاً-، أنشأت إثيوبيا والسودان شبكات طُرق تربط المدن والأقاليم السودانية والإثيوبية، من شأنها دعم التجارة بين الدولتَيْن، وخصوصاً أنّ السودان هي المورد الوحيد للنفط لإثيوبيا.

كما تَمّ إنشاء معبر بريّ بين مصر والسودان (أشكيت- قسطل)، من المتوقع أن يُسهم في زيادة التبادل التجاري بين البلدَيْن بنسبة ٧٠-٨٠%، ويقلّل نفقات النقل بالنسبة نفسها

وبالمثل: أبدت الدول الإفريقية اهتماماً بقطاع السّكك الحديدية؛ انعكس في إعلان برازافيل وخطّة عمل لقطاع السّكك الحديدية في إفريقيا، تبنّاه مؤتمرٌوزاريٌّ في الكونغو برازافيل في ٢٠٠٦م، ثم تبنّته القمّة الإفريقية ١٢ في أديس أبابا عام ٢٠٠٩م، وقد حدّد الإعلان جملةً من المشروعات الهادفة إلى ربط شبكات السّكك الحديدية في إفريقيا من خلال عدة محاور، من بينها ما دَخَلَ حيّز التنفيذ، مثل خطّ السّكك الحديدية بين (نيروبي وومومباسا)، والذي من المتصوّر أن يمتد لدولٍ أخرى في الإقليم، فضلاً عن مشروع (كيجالي ومومباسا) الذي يربط ثلاث دول في شرق إفريقيا: كينيا- رواندا- أوغندا

ويمكن الإشارة إلى مشروعات أخرى نُفّذت بالفعل: مشروع خطّ السّكة الحديد بين (تنزانيا وزامبيا)(١٨) ، وفي غرب إفريقيا بين (بوركينا فاسو وكوت ديفوار)، وبين (السنغال ومالي)، وكذلك خط السّكك الحديدية بين (إثيوبيا وجيبوتي)، الذي افتُتح في أكتوبر ٢٠١٦م بتكلفةٍ بلغت ٣,٤ مليارات دولار، والمتوقّع أن يُساهم في تقليل زمن الرحلة بين البلدَيْن من ثلاثة أيام إلى ١٢ ساعة فقط، وهو ما سيُعطي دفعةً كبيرةً للاقتصاد الإثيوبي؛ كون ٥٠% من التجارة الإثيوبية تتمّ عبر جيبوتي

وتتجاوز أهمية خطوط وممرات النقل- برّية أو خطوط السّكك الحديدية- مجرد الربط بين نقطتَيْن، أو تسهيل انتقال الأفراد والسلع والخدمات، أو فتح منافذ للدول الحبيسة، إذ يمكن تحويل محاور النقل تلك إلى «محاور للتنمية»، من خلال إنشاء هياكل ومنشآت صناعية وزراعية وخدمية؛ بما يعزّز النموّ في المناطق الريفية والحدودية التي تمرّ بها هذه الطُّرق، وهي الفكرة الأساسية وراء ما يُعرف بـ«محاور التنمية المكانية»(٢٠)، ويُعدّ «محور تنمية مابوتو» نموذجاً يُحتذى به، ما دفع الجماعة الاقتصادية لدول الجنوب الإفريقي (السادك) إلى محاولة تطبيقه في ١٥ محوراً آخر، بالشراكة مع بنك التنمية للجنوب الإفريقي، فضلاً عن تبنّي الاتحاد الإفريقي للفكرة، ودعوة (النيباد) إلى تعميم الفكرة في أقاليم القارة الإفريقية كافّة

ب- مجال الاتصالات

تغيّر قطاع الاتصالات في إفريقيا تغيّراً كبيراً منذ أواخر التسعينيّات، وشَهِدت معظم البلدان الإفريقية تحرير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل جذب الاستثمارات، مع الاحتفاظ بالاحتكار الحكومي- تقريباً- للخطوط الأرضية، في حين يكون سوق الهاتف المحمول- بصفةٍ عامّة- في أيدي القطاع الخاص.

وخلال العَقْد الأول من القرن العشرين: كان هناك نحو ٤٥ بلداً إفريقيا قد منح تراخيص لمشغلي الهواتف المتنقلة، كما نشأت منافسة بين شركات الاتصالات الإقليمية والدولية على السوق الإفريقي في الهواتف المحمولة.

ونتيجةً لهيكل السوق، الذي طغت عليه الهواتف المحمولة، أصبحت الاتصالات الهاتفية الثابتة خدمةً أقلّ تنافسية في إفريقيا، ومن أجل خَلْق سوقٍ تنافسية بين مختلف المشغلين والسماح للعملاء بالاستفادة من المنافسة، كان من المهمّ إقامة سلطة مستقلّة وتنظيمية تُشرف على حسن سير قطاع الاتصالات، ولهذا أنشأت ٣٦ دولة إفريقية هيئات مستقلة لتنظيم سوق الاتصالات، وخَلْق منافسة تحقّق انخفاض الأسعار، وتحسين الخدمات، والانفتاح على الابتكار في سوق الاتصالات المُنظّمة

وقد انطلقت تلك الجهود من فرضية: أنّ التوسّع في شبكة الاتصالات يرتبط طرديّاً وبصورةٍ مباشرةٍ بالتنمية(٢٥)، الأمر الذي تصدّت له إحدى الدراسات(٢٦) بالرّصد والتحليل لتخلص إلى: وجود علاقةٍ إيجابيةٍ بين: كثافة استخدام الهواتف المحمولة، والنموّ السكاني، والاستثمار الأجنبي (كلٍّ على حِدَة) من ناحية، والنموّ الاقتصادي من ناحيةٍ أخرى، حيث يؤدّي التحسّن في كثافة الهاتف المحمول إلى زيادةٍ في نموّ الاقتصاد، ويؤدّي النموّ الاقتصادي المتزايد إلى نموّ انتشار الهواتف المتنقلة، والعكس صحيح. كما أنّ النموّ السكاني يؤدّي إلى زيادة الطلب على الهواتف المحمولة، علاوةً على أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الاتصالات؛ كان له تأثيرٌ إيجابيٌّ في انتشار الهواتف المحمولة على نطاقٍ واسعٍ في القارة

وأظهرت الدراسة: أنّ مساهمة وتأثير الهاتف المحمول، في النموّ الاقتصادي في إفريقيا، كانت أقوى في الفترة ٢٠٠١م-٢٠١٠م، والتي اتسمت بارتفاع مستوى انتشار الهواتف المحمولة في الاقتصادات الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى؛ مقارنةً بانتشار الهواتف الأرضية.

وتشير الدراسة إلى: أنّ هناك علاقةً عكسيةً بين انتشار الهواتف الثابتة والهواتف المحمولة، وإذا كانت هناك علاقةٌ إيجابيةُ الاتجاهَيْن بين النموّ الاقتصاديّ وانتشار الهواتف المحمولة؛ فإنّ العلاقة بين الهواتف الثابتة والنموّ الاقتصادي علاقةٌ أحادية الجانب؛ بمعنى أن توفّر شبكات الاتصال الأرضية تُسهم في تحقّق التنمية ولكن لا يشترط العكس.

وبصفةٍ عامّة؛ فإنّ أهمية الهواتف الأرضية في النموّ الاقتصادي لا تكاد تُذكر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومن النتائج الجديرة بالنظر، للمهتمين بالاستثمار في مجال الاتصالات، أنه يزداد تأثير النموّ الاقتصادي على انتشار الهاتف المحمول في المناطق التي يقلّ فيها انتشار الهاتف الثابت. وأن الاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية يخضع لقانون المنفعة المتناقصة؛ ما يعني أنّ البلدان التي تمرّ بمرحلةٍ مبكّرةٍ من التنمية من المرجّح أن تستفيد أكثر من غيرها من الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات

ج- الجهود الإفريقية مجال الطاقة:

تمثّل المشروعات في مجال الطاقة مكوّناً مهمّاً من مكونات البنية التحتية، وتذخر القارة الإفريقية بإمكانات ضخمة من مصادر الطاقة، التقليدية والمتجدّدة.

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي لهذه المصادر؛ يتضح أنّ أقاليم القارة الإفريقية كافّة يمكنها تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة؛ إذ يتركز الجانب الأكبر من «احتياطيات النفط والغاز» في شمال وغرب إفريقيا، بينما يتركز «احتياطي الفحم» في الجنوب الإفريقي. كما تمتلك القارة إمكانات كبيرة من «الطاقة المائية لتوليد الكهرباء» في معظم المناطق الداخلية، بوجود

مجموعة كبيرة من المجاري المائية الضخمة، مثل النيل، الكونغو، النيجر، السنغال، فولتا، أورانج. كما توجد مناطق كبيرة لإنتاج «الوقود الحراري» في منطقتي وادي البحر الأحمر، ووادي الصدع العظيم، هذ التنوع انعكس على طبيعة مشروعات البنية التحتية في مجال الطاقة، وعلى التوزيع الجغرافي لهذه المشروعات.

ويمكن تصنيف مشروعات الطاقة في عددٍ من المجموعات، وفقاً للمصدر المستخدم في توليد الطاقة، فالطاقة المتولدة من «الوقود الحفري» التقليدي (النفط والغاز)، نرى تركّزاً في مشروعاتها في الشمال الإفريقي، ولا سيما مصر (بها العدد الأكبر من مشروعات الطاقة، المنفَّذة بالفعل، أو التي تنتظر التنفيذ)، وليبيا، والمغرب، وبدرجةٍ أقلّ في الغرب الإفريقي، وتحديداً في دلتا النيجر.

فيما تتركّز مشروعات توليد الطاقة المعتمدة على «الفحم» في جنوب إفريقيا بالأساس، إضافةً إلى مشروعاتٍ متفرّقة في موزمبيق وزيمبابوي.

أما حقول «الغاز الطبيعي»: فتنتشر على كلّ السواحل الإفريقية تقريباً، ولا سيما الشمال والجنوب والغرب الإفريقي.

وعلى الرّغم من وفرة مصادر الطاقة التقليدية من نفط وغاز: فإنّ التجارة البينية في هذه السلع محدودة للغاية، بل إنّ الدول الإفريقية غير المنتجة تضطر إلى استيراد احتياجاتها من خارج القارة، بفعل تردّي وسائل النقل، وعدم وجود الطُّرق الملائمة لنقل الوقود، أو وعورتها وخطورتها (الأمنية) حال وجودها؛ ما يجعل استيراد الوقود من الخارج أيسر وأرخص، ولذا تمّ بناء عدّة خطوط أنابيب للغازوالبترول لسدّ حاجة الدول الإفريقية،

لتشجيع التجارة في المواد البترولية داخل القارة الإفريقية، وتحقيق الاعتماد الذاتي المتبادل(٣١).

وعلى الصعيد نفسه؛ تحتل مشروعات «الطاقة الهيدروليكية» المكانة الأولى على مستوى مشروعات الطاقة في القارة الإفريقية، فأنهار القارة الإفريقية، وبخاصّة نهر النيل والكونغو والنيجر وفولتا والزامبيزي، يمكنها مجتمعة أن تولّد نحو ١٣% من احتياجات العالم من الطاقة الكهرومائية، ويقدّر البنك الإفريقي للتنمية أنّ الطاقة الكهرومائية يمكنها أن تولّد ٤٥% من الكهرباء المستهلَكة في دول إفريقيا جنوب الصحراء.

وتحظَى إثيوبيا بالعدد الأكبر من مشروعات السدود، حيث يوجد بها سبعة سدود من إجمالي ٢٣ سدّاً على مستوى القارة، تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية بواقع ثلاثة سدود، إضافةً إلى مشروعٍ مشترك بينها وبين زامبيا، مع ملاحظة أنّ الطاقة الإنتاجية لمشروعات الكونغو تفوق مجمل الطاقة الإنتاجية الكهربائية المتوقّعة لباقي المشروعات في دول القارة.

وتجدر الإشارة إلى: أنّ التعاون المائي بين دول القارة الإفريقية لا يقتصر فقط على توليد الكهرباء، إذ يمكن تحقيق التعاون في مجال التخزين والاستخدام المشترك للمياه، وخصوصاً أنّ معظم الأنهار الكبرى في القارة تتسم بأنها أنهارٌ دولية أو عابرة للحدود، ويقدّم الجنوب الإفريقي نموذجاً ناجحاً في مجال التعاون المائي، متمثّلاً في مشروع نقل المياه من «جبال مالوتي» في ليسوتو، إلى جنوب إفريقيا، من خلال تحويل تدفق «نهر أورانج»، والمعروف بـ«نهر سنجو» في ليسوتو، لتغذية «نهر فال» في جنوب إفريقيا

وبامتدادها الجغرافي على جانبي خط الاستواء؛ تتمتع القارة الإفريقية بثروةٍ من مصادر الطاقة الشمسية اللازمة لأنظمة توليد الطاقة الضوئية والحرارية، وتنبع ميزة هذا المصدر من توافره في مواقع عديدة، فضلاً على إمكانية تخفيض التكلفة مع تقدّم التكنولوجيا في توليدها، وتتمتع كلٌّ من الصحراء الكبرى وصحراء كلهاري بإمكانيات ضخمة في هذا المجال.

وبالمثل؛ فإنّ طاقة الرياح يمكن توليدها بإمكانياتٍ كبيرةٍ في مناطق عدّة في الغرب والشرق والجنوب الإفريقي.

كما تتمتع القارة الإفريقية بإمكانيات في مجال الطاقة الحرارية الأرضية، وخصوصاً في منطقة أخدود شرق إفريقيا العظيم Great East African Rift System الممتد من الشرق الأوسط وحتى موزمبيق.

وأخيراً؛ فإنّ مشروعات «الوقود الحيوي» بدأت تظهر بوصفها بديلاً أو مكملاً للوقود الحفري التقليدي، وقد بدأت إفريقيا منذ بداية الثمانينيّات في مشروعاتٍ لاستغلال هذه الطاقة، غير أنّ الاستغلال الكامل لهذا المصدر لم يحدث بعد، ويوجد حوالي ١٠٠ مشروع منها في نحو ٢٠ دولة، بما فيها: مالي وغينيا والسنغال وتنزانيا.

ثالثاً: ملاحظات أخرى

يمكن إبداء مجموعة من الملاحظات على مساعي تطوير البنية التحتية في إفريقيا، وعلاقتها بجهود التنمية في القارة، فيما يأتي:

١- وفقاً لمؤشّر تنمية البنية التحتية، الصادر عن البنك الإفريقي عام ٢٠١٦م، فإنّ الدول الإفريقية جميعها أحرزت تقدّماً في الجوانب الأساسية التي يغطيها المؤشّر (النقل، الكهرباء، تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، المياه والصّرف الصّحي) ، حيث ارتفعت المخصّصات المالية لتلك القطاعات على مستوى القارة ككل، بنسب تتراوح بين ٥- ٨%، ووصلت في قطاع المياه إلى ١١%

٢- هناك تفاوتٌ واضحٌ في الأداء في تطوير البنية التحتية؛ حيث يأتي الشمال الإفريقي في المقدّمة مقارنةً بالأقاليم الأخرى، يليه الجنوب الإفريقي، ثمّ الغرب والوسط، وأخيراً شرق إفريقيا(٣٥). ويوضّح مؤشّر البنية التحتية لعام ٢٠١٦م ثبات الدول التي تحتل المراكز العشرة الأولى، مع تفاوت طفيفٍ في ترتيبها؛ مقارنةً بعام ٢٠١٣م

٣- أنّ الدول الإفريقية تعتمد في تمويل مشروعات البنية التحتية على خمسة موارد أساسية:

- الإنفاق العام من الدول الإفريقية نفسها.
- المساعدات التنموية الرسمية من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تُمنح على أساس ثنائي.
- القروض بأشكالها المختلفة (الميسرة وغير الميسرة)، والمنح من مؤسّسات التمويل الدولية والإقليمية.
- القروض الرسمية والتمويل من خارج دول OECD بما فيها البنوك الصينية والهندية.
- القطاع الخاص

٤- ما زالت هناك فجوةٌ تمويليةٌ في مجال البنية التحتية في إفريقيا بين المستهدَف والواقع؛ فعلى الرّغم من ارتفاع نسبة متوسط الإنفاق على مشروعات البنية التحتية في القارة إلى ٨% من إجمالي ميزانيات الدول الإفريقية، في الفترة ٢٠١١م-٢٠١٣م (بلغ الانفاق في الرأس الأخضر ٤٤%، وناميبيا ٣٩%، وأوغندا ٢٨%، وجنوب إفريقيا ٢٤%)، وبرغم نجاح الدول الإفريقية في تقليص فجوة التمويل عام ٢٠١٣م بنحو النصف (استطاعت الدول الإفريقية تدبير ٤٦,٧ مليار دولار من أصل ٩٩,٦ مليار دولار تكاليف مشروعات البنية التحتية في عام)(٣٨) ؛ فإنّ القارة ما زالت في حاجةٍ لإنفاق ما بين ٨٠-٩٠ مليار دولار سنويّاً على بناء وصيانة البنية التحتية؛ حتى يمكنها أن تحقّق الاندماج الفاعل في الاقتصاد العالمي وزيادة حصتها.

٥- على صعيد التمويل الخارجي تتصدّر: الصين (١٣ مليار دولار)، والولايات المتحدة الأمريكية (٧ مليارات دولار)، قائمة الدول والمؤسّسات المهتمة بالاستثمار في قطاعات البنية التحتية في دول القارة الإفريقية (جنوب الصحراء)، وبفارقٍ كبيرٍ عن أقرب منافسيهما، وهو ما يمثّل امتداداً للتنافس التقليدي بين القوتيْن على النفوذ السياسي والاقتصادي في القارة، حيث يُعدّ النقص في التمويل المتاح فرصةً لزيادة نفوذ القوى الكبرى لتقديم شراكات مع الدول الإفريقية، وهي وإن كانت تجبر عجزاً في الجانب الإفريقي؛ فإنها- ولا شك- تحقّق مصالح الشركاء الدوليّين.

٦- تشير البيانات إلى نصيبٍ معتبرٍ للاستثمارات العربية والإسلامية في قطاعات البنية التحتية في القارة الإفريقية، يتجاوز ثلاثة مليارات، موزّعة على استثمارات كلٍّ من: صندوق أبوظبي للتنمية (٧١ مليون دولار)، البنك العربي للتنمية في إفريقيا (١٠٢ مليون دولار)، الصندوق السعودي (١٨٢

مليون دولار)، الصندوق الكويتي للتنمية (٣٦٠ مليون دولار)، صندوق الأوبك للتنمية (٣٦٣ مليون دولار)، البنك العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٦١٣ مليون دولار)، البنك الإسلامي (مليار و٦٠٤ مليون دولار)(٤٠) ، وهو أمرٌ جديرٌ بمزيدٍ من المتابعة والتحليل؛ للوقوف على مدى تعاونية أو تنافسية تلك الاستثمارات من ناحية، ومدى اتساقها مع غايات التعاون (العربي الإفريقي) من ناحية، و (الإفريقي الإفريقي) من ناحية أخرى.

افريقيا بين التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادى

اقتصاديات التنمية Development Economics فرع يانع جديد وشيق من فروع علم الاقتصاد، الذي يركز على دراسة أسباب التخلف وسبل الخروج منها باتباع إستراتيجيات وسياسات معينة. كما يهتم هذا العلم بالتخصيص الأمثل لموارد الإنتاج النادرة ونموها مع مرور الزمن، فضلا عن دراسة الترابط بين البنى الاقتصادية و السياسية والاجتماعية وكيفية تغيير هذه البنى بما يسمح بحدوث تحسنات مستمرة في مستوى المعيشة و القضاء على الجهل والتخلف.

يقال بأن آدم سميث Adam smith يعد أول كتاب أو اقتصاديي التنمية من خلال مؤلفه "ثروة الأمم"١٧٧٦، إلا أن الكتابات المنظمة في مجال التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث ومشكلاتها لم تظهر بالفعل إلا قبل حوالي ستين عام، وبالتحديد منذ مولد العالم الثالث وبحصول العشرات من المستعمرات على استقلالها السياسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حظي موضوع التنمية باهتمام بالغ سواء على مستوى الشعوب أو الحكومات، وتزايد إحساس الشعوب بانقسام دول العالم إلى بلاد متقدمة وأخرى متخلفة، بلاد غنية تضم أقل من خمس سكان العالم وتحصل على ثلثي الدخل العالمي، وبلاد فقيرة تعيش مأساة التخلف وتضم على مسرحها أكثر من ثلثي سكان العالم بينما يقل

نصيبها عن سبع الدخل العالمي، وتتوسط هاتان المجموعتان مجموعة من البلاد متوسطة الدخل تضم أقل من سبع سكان العالم وتحصل على خمس الدخل العالمي. ولما كانت الدول المتخلفة تقع في معظمها في جنوب الكرة الأرضية والمتقدمة معظمها في شمالها، فقد فرق الاقتصاديون بين شمال متقدم وجنوب متخلف، لتزداد أهمية التنمية للدول المتخلفة والتي يطلق عليها تأدبا الدول النامية، والتي تسعى إلى عبور فجوة التخلف وتأمل في تخطيها للإلحاق بركب التقدم.

أصبح العالم يعي أكثر من السابق أن معظم الحروب والثورات في عصرنا هذا يرجع إلى وجود فجوة التخلف السحيقة التي تفصل "الذين يملكون" عن "الذين لا يملكون". أصبحت المشكلات التي تواجه الدول النامية في سعيها الدؤوب لتحسين مستوى معيشة شعوبها، وتطوير اقتصادياتها والنهوض بها لمواكبة عجلة التقدم الاقتصادي العالمي من أهم التحديات التي تواجه حكومات هذه البلاد منذ حصولها على استقلالها السياسي.

شهد عقد السبعينات تغيرات جذرية في مفهوم التنمية، حيث أصبح أكثر شمولا من مجرد الزيادة في الدخل والناتج القومي الإجمالي، لكون التنمية بذلك المفهوم الضيق لم تعد كافية لحل المشكلات المزمنة التي تعاني منها الدول النامية والمتمثلة في الفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل. بدأ التحول إلى التنمية الشاملة وتبني سياسات هادفة تتمثل في إزالة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، لتصبح هذه الأهداف هي المعايير الحقيقية للحكم على مدى نجاح وفشل السياسة الإنمائية لأي بلد. ويؤكد الاقتصادي الباكستاني "محبوب الحق" بأن التنمية يجب أن

تعني توسيع خيارات كافة أفراد المجتمع في جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية، كما أن التنمية بدون عدالة في توفير الفرص للجميع تعني تحديد الخيارات لكثير من الأفراد في المجتمع.

بعد أن أخفقت الدول النامية في تحقيق طموحاتها في مجال التنمية خلال عقد السبعينات، جاء عقد الثمانينات ليقضي على معظم الآمال بسبب التغيرات الجذرية التي طرأت على المسرح العالمي على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، والتي تسببت بإلحاق أضرار كبيرة بهذه البلدان مما أدى بكثير من الكتاب المهتمين بقضايا التنمية والعلاقات الدولية بوصف هذه الحقبة الزمنية "العقد الضائع". فعلى الصعيد الاقتصادي شهد الاقتصاد العالمي خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات فترة ركود اقتصادي استمرت حتى أوائل عقد التسعينات. أما على الصعيد السياسي، فقد جاء تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل عقد التسعينات وتحول جمهورياته وبلدان أوروبا الشرقية من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق ليشكل ضربة قوية إلى القوة التساومية التي كانت تتمتع بها البلدان النامية في علاقاتها الدولية.

اشتدت المشكلات التي تواجه العالم النامي حدة منذ أوائل التسعينات نتيجة الديناميكية السريعة للأحداث الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وزيادة الضغوط التي تواجه هذه الدول من قبل المنظمات الدولية والرامية إلى وجوب تقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي وتحرير الاقتصاديات النامية من كافة أشكال القيود وبالتالي فتح أسواقها أمام المنافسة الخارجية. كما وقد شهد العالم الغربي تحولات على الصعيدين الاقتصادي والسياسي كان من نتائجها تدعيم هيمنة

البلدان المتقدمة على الاقتصاد العالمي، فتحقيق دول أوروبا الغربية لوحدتها الاقتصادية والسياسية، واستكمال الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك لاجراءاتهم لاتفاقية التجارة الحرة، فضلا عن تكثيف الجهود اليابانية ودول جنوب شرق آسيا لتكوين تجمع اقتصادي مواز، كلها تحولات أضعفت من قوة الدول النامية وانعكست في صورة تراجعات في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة أعباء المديونية.

وآزاء كل تلك التطورات السياسية والاقتصادية السريعة على الساحة الدولية كان لزاما على الدول النامية أن تعيد النظر في سياستها الإنمائية ومحاولة التكيف بصورة أقوى مع الأوضاع الاقتصادية الدولية الجديدة أو ما يعرف بالعولمة وثورة المعلوماتية، فلم تعد التنمية قضية اقتصادية فحسب إنما أضحت قضية حضارية تتداخل فيها عوامل البيئة السياسية والاجتماعية وجميع عوامل النهضة الحضارية. ونظراً لزيادة المضطردة لحاجة الإنسان للعديد من السلع والخدمات الأساسية منها والكمالية، وغير ذلك من الدوافع التي تدعو ضرورة الأخذ بالتخطيط نهجاً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة وبصورة أوضح في الدول النامية.

وعلى ذلك فسوف نحاول في هذه المادة التعرف على ماهية التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي والتوصل إلى إجابات لأسئلة أساسية نلخصها في التالي:-

- من هم الفقراء؟ و لماذا يعيشون في فقر؟ ولماذا تتسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وعلى الدوام؟.

- ماذا نعني بالعالم الثالث؟ وما هي مشاكله؟
- كيف يتم النمو؟ ومن هم المستفيدون محليا ودوليا؟
- ما هي حقيقة "التنمية"؟ وما هي النظريات والمبادئ المفسرة لها؟.
- ما هي العقبات التي تواجه الدول النامية؟ ما الاستراتيجية الأنسب لتنمية هذه الدول؟.
- هل للدول النامية القدرة على مواجهة التحديات العالمية المعاصرة ؟
- ماهي السياسات الكفيلة بحل مشاكل تلك الدول؟
- كيف يكون التخطيط الاقتصادي أداة فعالة لتحقيق التنمية؟

ماهية التنمية الاقتصادية

بذلت الكثير من المحاولات لتحديد لمفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيئات، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوع من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي. ويعد الاقتصادي "شومبيتر" أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والادخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغيرات نوعية في هذه المتغيرات.

ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة نسبيا.

وعلى ذلك نخلص إلى أن النمو Growth هو عملية زيادة تلقائية ثابتة مستمرة وتطور بطئ تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة، أما التنمية Development فعبارة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن و تحتاج إلى دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو. ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى أن مشكلة البلاد المتخلفة ليست في حاجتها إلى مجرد النمو، وإنما في حاجتها للتنمية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية بالأسلوب الكيفي والكمي.

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام ١٩٥٦م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع. هذا في حين يتفق كل من "سلتز" و "روستو" W. Rostow على اعتبار أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة.

ويذكر "ماير" Meier أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة، ويتفق معه "بولدوين" Boldwin في ذلك، ولكنه يضيف أن تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى. ويشير سيد عويس إلى أن

تنمية المجتمع تكون باشتراك أعضاء المجتمع انفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية، ويلزم لذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم. في حين يضيف عاطف غيث تعريفا آخر للتنمية يرى فيه أنها التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية ، تتم من خلال ايدلوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها.

أما "نيتل" و"روبرتسون" Nettle & Robertson فقد عرفا التنمية بأنها "العملية التي بمقتضاها تسعى الصفوف القومية –بنجاح نحو الحد من انخفاض مكانة أممهم، والتحرك نحو مساواة هذه الأمم بالأمم الأخرى التي تحتل مكانة مرموقة".

ومما سبق نشير إلى أن مفهوم التنمية يتمثل في كونها "عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد".

ماهية التخطيط الاقتصادي

لما لم يكن علم الاقتصاد وليد الصدفة، إنما هو نتاج تطورات أجيال وتجارب إنسانية على مر العصور، فإن التخطيط الاقتصادي جاء بالتالي

نتاج لتلك التطورات. تعود جذور التخطيط إلي أيام الإغريق، وبالتحديد في عهد أفلاطون الذي اشار بشكل غير مباشر لمفهوم وعملية التخطيط من خلال جمهوريته الفاضله. ولقد كانت قبل ذلك مصر الفرعونية مركز الإشعاع الحضاري وعلي مسيرة آلاف السنين، وليس منا من لا يعرف قصة نبي الله يوسف بن يعقوب مع عزيز مصر، فطبقاً لما جاء في العقد القديم بدأ يوسف عليه السلام تخطيط اقتصاد مصروهو في الثلاثين من عمره حينما استدعاه الفرعون وجعله وزيراً للاقتصاد والمالية، وأعطاه صلا حيات مطلقه في إدارة اقتصاد البلاد. وفي ظل التقدم العلمي الملحوظ حينذاك تمكن يوسف عليه السلام من وضع خطة توزيع دقيقه قائمه علي حصر السكان الأحياء خلال الـ ١٤عاماً محل الخطة الموضوعه بأسلوب لايختلف كثيراً عما عما يدرس حالياً في نظرية الاحتمالات .. كما خصص لكل فرد حصته السنوية ونصيبه اليومي من المؤن على أساس ما يعرف اليوم بحد الكاف. كل ذلك يدل على أن العالم القديم عرف الأزمات الاقتصادية وتمكن من تطبيق نظام الطوارئ والتخطيط الاقتصادي لعلاج تلك الأزمات.

أما عن التخطيط الاقتصادي في الإسلام فقد هدف إلى أن يجد مل مسلم ما يكفيه من مال، فحرم الربا وأمر بالزكاة، ولم يكن هناك حاجة لتخطيط اقتصادي دقيق بمفهومه المعاصر في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لأسباب عديدة، لعل من أهمها أن ما كان يصل إلى المسلمين من الغنائم أكثر من حاجتهم وحاجة المسلمين. أما أول مثل للتخطيط في الدولة الإسلامية فكان في عهد الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث استبقى ريع الأراضي الزراعية التي حصل عليها المسلمون من فتوحاتهم كمورداً ثابتاً للدولة بجانب الزكاة والخراج.

قال عمربن الخطاب رضي الله عنه:"ليس أحد أحق بمال الدولة من أحد ولا أنا أحق به من أحد، للرجل وقدمه في الإسلام وللرجل وبلاءه وللرجل وحاجته. والله لو طال بي العمر لجعلت راعي الغنم في جبال صنعاء يستلم حقه من هذا المال وهو يرعى غنمه" . كما و خصص رضي الله عنه أرض الحمى فاستحدث بذلك أول قطاع عام للدولة الإسلامية. ومن اجتهاداته رضي الله عنه في التخطيط الاقتصادي خطته لحفر قناة لأمير المؤمنين لتسهيل نقل الغلال من مصر إلى الحجاز والتي تربط بين نهر النيل والبحرالأحمر(قناة السويس حالياً).

تطورت فكرة التخطيط خلال الحرب العالمية الأولى في ألمانيا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى. واتخذ التخطيط أسلوباً لإدارة دفة الحرب، وتعبئة الموارد الاقتصادية لتجهيز الجيوش وإمدادها بما تحتاجه من جيوش وعتاد ومؤن وذخائر. واعتبر التخطيط في الدول الرأسمالية حينئذ وسيلة مؤقتة لتنظيم عملية تحول الاقتصاد القومي من ظروف السلم إلى ظروف الحرب. وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى، حتى عصفت بالنظام الرأسمالي أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٢)، ففي تلك الفترة، انخفضت مستويات الإنتاج والاستهلاك والدخل، وارتفعت مستويات الأسعار، وتكدست السلع في المخازن والمستودعات، مما أدى إلى تسريح العمال وانتشار البطالة والفقر. وأدت هذه الأزمة إلى زعزعة الثقة بالنظام الاقتصادي الحر، الذي اعتمد على فكرة التوازن التلقائي. وتبين أن اليد الخلفية التي تحدث عنها آدم سميث في كتابة ثروة الأمم غيركافية لضمان النمو والاستقرار والاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية. كما تبين فشل

قانون المنافذ الذي تحدث عنه ساي، والذي ينص على أن المنتجات تخلق الطلب عليها، أو العرض يخلق الطلب الخاص به.

جاءت أفكار الاقتصادي البريطاني جون مينرد كينز في كتابة الشهر المنشور عام ١٩٣٦"النظرية العامة للفائدة والتوظف والنقود" لتناقض أفكار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بالتركيز على جانب الطلب بدل العرض. واقترح كينز للخروج من أزمة الكساد زيادة الإنفاق العام وضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتخطيط لزيادة حجم الطلب الفعال الذي يعيد النشاط والفعالية ويحرك عجلة الاقتصاد.

حلت الحرب العالمية الثانية لتحول اقتصاديات الدول من اقتصاديات السلم إلى اقتصاديات الحرب مرة أخرى. وهنا دعت الحاجة إلى قيام الدول بانتهاج أسلوب التخطيط تماما كما حدث في الحرب الأولى. وما أن حطت الحرب أوزارها حتى سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعداتها لدول أوروبا الغربية لإعادة تعمير ما دمرته الحرب، وذلك من خلال ما عرف بخطة مارشال Marshal plan لمواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والنهوض باقتصادياتها. وكان لزاما على الدول أن تنتهج أسلوباً تخطيطياً لتقدير احتياجات إعادة التعمير (فرنسا وبريطانيا عام ١٩٤٦).

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية قسمت دول العالم إلى ثلاث مجموعات: دول العالم الأول وهي الدول الصناعية الرأسمالية (الاقتصاد الحر) ودول العلم الثاني وهي الدول الصناعية الاشتراكية (التخطيط المركزي)، ودول العالم الثالث وهي الدول الفقيرة المختلفة. وقد قامت عدة دول من الدول النامية وبمساعدة المنظمات الدولية بانتهاج أسلوب

التخطيط الاقتصادي لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ارتبط مفهوم التخطيط الاقتصادي بدول الكتلة الشرقية والتي اعتمدت اسلوب التخطيط المركزي كنظام بديل لنظام السوق الذي ساد في الدول الرأسمالية. وعليه ساد الاعتقاد بأن انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات يعد نهاية للتخطيط الاقتصادي غير أن الواقع هو أنه ليس هناك ترادف بين التخطيط والاشتراكية أو بين عدم التخطيط والرأسمالية، حيث أن التخطيط الاقتصادي غير مقصور على الدول الاشتراكية بل هو ضرورة لأي دولة يعجز فيها نظام السوق وحده عن تحقيق التنمية المستدامة بالصورة المطلوبة.

التخطيط والمشكلة الاقتصادية:

كما سبق ودرسنا في مبادئ الاقتصاد أن هناك حاجة إنسانية تتحول إلى رغبة تتطلب الإشباع، وهناك وسائل كفيلة بإشباع هذه الرغبات. هذه الوسائل هي الموارد الاقتصادية Economic resources والمتمثلة في الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية التي تستخدم في أنتاج السلع والخدمات المختلفة. وتتميز الموارد بأنها نادرة ومحدودة بالنسبة لكثرة الحاجات، ومعيار الندرة هو وجود ثمن لتلك الموارد، وعليه تسمى موارد اقتصادية تمييزا لها عن الموارد الحرة التي لا ثمن لها والتي توجد في الطبيعة بكميات كبيرة، ولا يبذل الإنسان أي جهد للحصول عليها، كالشمس والهواء ومياه البحر. كما تعرفنا على ماهية المشكلة الاقتصادية والمتمثلة في محدودية الموارد

الاقتصادية المتاحة أمام الحاجات الإنسانية متعددة وغير محدودة، في حين أن الموارد المتاحة لإشباع هذه الحاجات محدودة مقارنة بالحاجة إليها، فإن المشكلة الاقتصادية تكون مشكلة "ندرة مطلقة Scarcityومشكلة "اختيار"choice. والندرة بالنسبة للحاجة إليها، ولحكمة أرادها الله عز وجل. ولحل المشكلة الاقتصادية يستوجب على المجتمع أن يجيب على ثلاثه أسئلة هي: ماذا ينتج؟ وكيف ينتج ؟ولمن ينتج؟. وتختلف الإةجابة على التساؤلات السابقه من مجتمع لاخر تبعاً لظروفه ومرحلة نمو وتطور وتبعاً للنظام الاقتصاديه المتبع، وهل هو نظام اقتصادي رأسمالي؟ أم نظام اقتصادي إسلامي؟.

في نظام السوق (النظام الرأسمالي) المتمتع بالمنافسه الكاملة ينتج المجتمع السلع والخدمات التي يفضلها المستهلكون. ويتم مزج عناصر الإنتاج واستخدامها وتحديد أساليب الإنتاج بما يحقق أعلى مستويات إنتاجة بأقل التكاليف الممكنة. هذا ويتم توزيع الإنتاج حسب دخول عناصر الإنتاج والمتحددة وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق (حسب الندرة النسبية). اما نظام الاقتصاد المخطط فينتج المجتمع تلك السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ككل، بحيث تقوم هيئة تخطيطيه عليا باختبار أساليب الإنتاج المناسب بما يحقق أقل تكلفة إنتاجية. ويتم توزيع الإنتاج حسب الجهد المبذول من المشاركين في العملية الإنتاجية ووفق قرارات السلطة التخطيطية العليا. وكما يعتقد البعض، فإن أحد النظامين السابقين حصرياً غير وارد من الناحية العملية، حيث تمزج كل دولة بين النظامين وبدرجات متفاوتة. ولا يمكن الفصل بين النظامين قطعياً او إحلال أحدهما محل الآخر، فكما ان السوق يلعب دوراً مهماً في الاقتصاديات

المخططة. فإن تدخل الدولة وتخطيط الاقتصادي لهما دورهما المهم في اقتصاديات السوق.

مفهوم التخطيط الاقتصادي:

التخطيط أو ما يعرف بالتخطيط القومي National planning هو نظام جديد لم يؤخذ به إلا في العشرينات من القرن الماضي، حيث لفتت الحربان العالميتان الأنظار لأهمية التخطيط سواء لكسب الحرب، أو لتعمير ما دمرته الحرب. ويرجع الفضل في استخدام اصطلاح التخطيط - كما أشرنا مسبقا- إلي النمساوي كريستان شويندر في مقال له عن النشاط الاقتصادي نشر في عام ١٩١٠م، ولم يكتسب اللفظ شهرته إلا بعد عام ١٩٢٨ عندما بدا الاتحاد السوفيتي في استخدام التخطيط كأسلوب لتنظيم اقتصاده القومي.

التخطيط كما قال جواهر لال نهرو هو "ممارسة ذكية للتفاعل مع الحقائق والمواقف كما هي عليه في الواقع وحاولة العثور على حلول لمشاكل القادمة". وسوف نتناول في الأجزاء القادمة من المادة تعريف التخطيط الاقتصادي بشيء من التفصيل.

التخلف الاقتصادي

من السهولة بمكان أن نتحدث عن التخلف الاقتصادي، غير أنه من الصعب علينا أن نضع تعريفا شاملا دقيقا لمعنى التخلف. فإذا كان علماء

الاقتصاد لم يتوصلوا إلى اتفاق على تعريف علم الاقتصاد، فليس بالأمر الغريب أن يخفقوا في التوصل إلى تعريف موحد لأحد فروعه المسمى باقتصاديات التنمية أو لأحد مفاهيمه"التخلف الاقتصادي". ويرى الاقتصادي الشهير"كوزنيتس" Kuznets التخلف يحمل ثلاثة معان:-

أولا- التخلف يعني عدم الاستفادة من القدرة الإنتاجية التي يتيحها استخدام الطرق الفنية والتكنولوجية الحديثة بسبب المقاومة الشديدة التي تبديها المؤسسات الاجتماعية في وجه مثل هذا الاستخدام.

ثانيا- التخلف يعني ضعف الآداء الاقتصادي في الدولة المتخلفة مقارنة بأكثر الدول تقدما في لحظة معينة.

ثالثا- التخلف حالة الفقر التي يعيشها البلد المتخلف والمتمثلة بعدم قدرته على ضمان الحد الأدنى من الرفاهية المادية لمعظم سكانه.

ويرى كتاب آخرون أن التخلف هو حالة البلدان التي تكون مستويات الإنتاج والدخل فيها أقل بكثير مما تسمح به مواردها برفع مستويات إنتاجها ودخلها أكثر بكثير مما هي عليه، فهي دول فقيرة أو نامية ، لكنها ليست دولا متخلفة. وحسب هؤلاء فإن التخلف يوحي دائما بأن التنمية هي أمر ممكن ومرغوب فيه".

أما الكاتب الفرنسي "ايف لاكوست"Yves Lacoste فيرى في التخلف ظاهرة تاريخية نتجت عن وضع اقتصادي واجتماعي متناقض، فمن جهة نتج عن هذا الوضع نمو سكاني سريع في الدول المتخلفة. في حين أن حالة التخلف لا تسمح بتلبية الحاجات التي تولدت عن النمو السكاني المتزايد.

وهكذا يرى "لاكوست" أن هناك معنى داخليا بحت للتخلف، إضافة إلى ما يعنيه التخلف من انخفاض في الإنتاج و الدخل مقارنة بالدول المتقدمة.

وعلى ذلك نقول بأن التخلف حالة مجموعة من الدول تجمعها خصائص مشتركة أهمها: انخفاض مستوى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي وفي استخدام قوة العمل، ارتفاع البطالة المقنعة في القطاع الزراعي و الحكومي، انخفاض حجم رأس المال المتاح، بدائية وازدواجية التكنولوجيا المستخدمة، التبعية للخارج، الانفجار السكاني، انخفاض المستوى الصحي والتعليمي، ندرة المنظمين والإداريين الأكفاء، وسيادة قيم اجتماعية ومعنوية بالية..الخ.

الفقراء من مسمى دول العالم الثالث إلى الدول النامية:-

ظهر تعبير "العالم الثالث"The Third World لأول مرة في عام ١٩٥٢،عندما استخدمه الفرنسي "ألفريد سوفيه" Alfred Sauvy، لتلقى هذه التسمية انتشارا وشيوعا خاصة وأن المقصود بها تلك الدول التي تمثل الطرف الثالث في أي عمليات أو اتفاقات بين العالم الرأسمالي الغني وبين الاشتراكية المخططة مركزيا، وهو اصطلاح يتغلب معه الطابع السياسي على الطابع الاقتصادي. قبل انتشار هذا الاصطلاح كان يطلق على هذه المجموعة اسم البلاد الفقيرة Poor Countries أو البلاد المتأخرة Backward Countries ، لكن سرعان ما اتضح أن هذا الاصطلاح لا يوحي فقط بتأخر هذه الدول اقتصاديا وتكنولوجيا، وانما أيضا اجتماعيا وحضاريا الأمر الذي

يحرج شعوب تلك الدول ويجرح مشاعرها، خاصة وأن هذه الشعوب كانت في وقت من الأوقات مهدا لحضارات عريقة مثل الهند ومصر والصين وغيرها.

وعليه تم استبدال هذه التسمية باسم الدول الغير متطورةUndeveloped Countries، ورؤيي تعديلها إلى الدول المتخلفة Underdeveloped Countries محاولة للتخفيف من الأثر السلبي الذي تركه الاصطلاحين السابقين، ولكون علماء الاقتصاد يرون بأن هذا الاصطلاح له إيجابيات مهمة، منها أن الدول التخلفة تعني نسبية مفهوم التخلف والتقدم، أي أن وجود دول متخلفة مرتبط بوجود دول متقدمة. هذا وكما أن اصطلاح الدول المتخلفة باللغة العربية أكثر فائدة وايحاء من مقابله باللغة الانجليزية، لكونه يوحى بأن الدول المعنية قد تخلفت عن الركب الحضاري لسبب أو لأخر، ولزمن قد يطول أو يقصر. وعلى الرغم من ذلك فقد ظهر وبسرعة أن وقع هذا المسمى على الدول المعنية لم يكن أفضل مما سبقه، إذا أنه يوحي تقريبا نفس المعنى، أي تخلف هذه الشعوب عن مهد الحضارة اقتصاديا واجتماعيا وتكنولوجيا وحضاريا.

ابتدأ المهتمون بقضايا التنمية باستخدام اصطلاح "الدول الأقل تقدما" Less Developing Countries ليقابله من الجهة الأخرى "الدول الأكثر تقدما"، اعتقادا بأنه مسمى أكثر حيادية علمية، ويعطي نسبية أكثر لمفهومي التخلف والتقدم مما قبله. ورغم إيجابيات هذا المسمى، إلا أن العددية التي حققتها دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على مؤسسات الأمم المتحدة دفعت خبراء هذه الأخيرة إلى استحداث واستخدام اصطلاح"الدول النامية"Developing Countries بهدف الإيحاء الإيجابي بكون هذه الدول سائرة في طريقها للنمو. والواقع أن المشكلة هنا تكمن في

أن مسمى "النامية" يكاد يكون مرادفا لمسمى "متقدمة" في اللغة العربية، وليس كما أريد لها في اللغة الانجليزية أن تعني "في طريق النمو". ولكن إذا كان مسمى "الدول النامية" يلقى الترحيب من حكومات و شعوب هذه الدول، فإن التسمية لن تغيرشيئا بالنسبة لواقعها.

ويمكن القول بأن الاستخدام السليم للغة يحتم التفرقة بين دول نامية ودول غيرنامية، وبين دول متخلفة ودول متطورة، ففي العالم مناطق غير نامية تتسم بالركود لخلوها من الموارد الاقتصادية اللازمة للتنمية بعكس مناطق أخرى تنتج وتمتلك الموارد الطبيعية والبشرية وتفتقر إلى التكنولوجيا المتقدمة، وهناك مناطق تمتلك جميع المقومات التي يمكن من خلالها أن يطلق علها دول متقدمة.

يُعدّ مفهوم «التنمية» من المفاهيم التي حظيت باهتمامٍ كبيرٍ من قِبل الباحثين والأكاديميّين؛ لما له من أهميةٍ بالغةٍ على المستويين الفكريّ والعملي، فدول العالم الثالث عموماً، ودول إفريقيا خصوصاً، قد عرفت عدة مشكلات، مما دفع العديد من المفكرين إلى تجديد علم السياسة من خلال دراسة مواضيع ومناطق كانت متجاهلة قبل خمسينيات القرن العشرين، لذا تعدّ «التنمية الاقتصادية» من المجالات التي أضافت الكثير لعلم السياسة وحقله الخاصّ بالدراسات المقارنة.

فإذا كانت عملية التنمية بمختلف أنواعها تجري بوتيرةٍ مستمرةٍ نحو تحقيق الرفاه والتقدّم في الغرب؛ فإنها في إفريقيا وجدت صعوبةً كبيرةً في التجسيد الميداني، بفعل جملةٍ من العراقيل الداخلية والخارجية.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تحديد أهمّ العوامل التي جعلت إفريقيا، تلك القارة التي تزوّد العالم وتُنعش اقتصاده بمواردها المتنوعة، قارةً تعاني العديد من المشكلات الاقتصادية داخليّاً ودوليّاً، وتبيان ما إذا كانت مرتبطة بخصوصية البيئة الإفريقية أو بعوامل أخرى؟!

وعلى ضوء ما تقدّم؛ يمكن طرح الإشكالية الآتية: كيف يمكن تفسير العجز الذي تعانيه الدول الإفريقية من حيث التنمية الاقتصادية؟ ولفَهْم وتفسير الظاهرة المدروسة سينطلق البحث من فرضية: أنه كلما تمكّنت الدولة في إفريقيا من تحقيق الاستقرار الداخلي؛ تمكّنت من تبنّي استراتيجيات فعّالة في مجالات التنمية الاقتصادية.

وعليه؛ ستحاول الدراسة تناول «التنمية الاقتصادية» بالمفهوم الشامل، وواقعها في إفريقيا، ومن ثمّ التطرق إلى العوامل المتسبّبة في غيابها، إضافة إلى أهمّ المبادرات الإقليمية والجهود الدولية التي تمّ تبنّيها من أجل تنمية إفريقيا اقتصاديّاً، وستُختم ببعض المقترحات والاستراتيجيات للنهوض بالقارة، والقضاء على مظاهر الفقر والتخلّف فيها.

المحور الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية (Econmic Development):

في البداية؛ لا بدّ من التعرّف على مصطلح «التنمية» بشكلٍ عام، ثمّ في المجال الاقتصادي؛ لأنّ التنمية بمفهومها الشامل تتضمّن عدة مجالات.

أولاً: تعريف التنمية (Development):

«التنمية» لغة: مصدر الفعل «نمّى»، «نمّى» الشيءَ «تنمية»: جعله نامياً (أي زاده ورفعه)، و «تنمّى تنمياً»؛ أي الشيء: ارتفع من موضعه إلى موضع آخر

«التنمية» اصطلاحاً: هي سياسة تلجأ لها الدول النامية لكي تتخلّص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج التصنيعي

وهناك مَن يرى أنّ «التنمية» تشمل تطوير القيم والمعايير والهياكل الاجتماعية، وبذلك هي تختلف عن «النمو الاقتصادي»، في كونها ظاهرة نوعية تعمل على تنمية مستوى التعليم، الصحّة، الحريات المدنية والسياسية، في حين أنّ «النمو الاقتصادي» ليس سوى ظاهرة كمّية تعبّر عن تراكم الثروة

و «التنمية» بشكلٍ عام: هي عملية تتضمن تغيّرات عدّة، تشمل مختلف جوانب الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، تهدف إلى عصرنة وتحديث وتطوير القطاعات بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات الواقع الراهن، وهي غير مرتبطة بهدفٍ محدود، وإنما هي عملية مستمرة لا يتوقف مسارها عند مستوى معيّن.

ثانياً: تعريف التنمية الاقتصادية:

ظهور هذا المفهوم كان لأول مرة في كتاب آدم سميث Adam Smith (ثروة الأمم) عام ١٧٧٦م، ويعدّ الأطروحة الأولى للتنمية

الاقتصادية، بحيث شكّل دراسة منهجية للمشكلات والعمليات التنموية في المجال الاقتصاديّ في دول أمريكا اللاتينية، آسيا، وإفريقيا

وتعدّ «التنمية الاقتصادية» من بين المفاهيم الحديثة التي جذبت استقطاب واهتمام علماء الاقتصاد في بدايات القرن العشرين، خصوصاً في مناطق الدول النامية، لذلك وردت له العديد من التعاريف:

حيث عُرّفت «التنمية الاقتصادية» بأنها: «عملية مهتمة بالتخصّص والاستغلال الكفء للموارد الإنتاجية الموجودة، النادرة والمعطلة، وهي تسعى لتحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة عبر الزمن»

كما عرّفها قسم التنمية الحضرية بالبنك الدولي بأنها: «تعزيز القدرات الاقتصادية من أجل تحسين مستقبل الدولة الاقتصادي ومستوى المعيشة، فهي عبارة عن عملية يقوم خلالها الشركاء من القطاع الحكوميّ وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي، بالعمل بشكلٍ جماعيٍّ من أجل توفير ظروفٍ أفضل لتحقيق النمو الاقتصاديّ وخلق فرص العمل»

وفي هذا الصدد: يرى تشارلز كندلبيرغر **Charles P.Kindeleberger** وبروس هيريك **Bruce Herrick** : أنّ مفهوم «التنمية الاقتصادية» هو مفهومٌ متعدّد المتغيّرات، حيث ينطوي على التحسينات النوعية والكمية للاقتصاد في الدولة، بمعنى الانتقال من حالةٍ إلى أخرى، وفي الوقت نفسه يشتمل على التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فجوهر هذا المفهوم ينصّ على توفير الرفاه المادي، خصوصاً للأشخاص الذين يعانون من أدنى مستوى للدخل، وذلك بالعمل على رفعه إلى مستوى أعلى للقضاء على الفقر

في حين يرى آخرون بأنّ «التنمية الاقتصادية» تشير إلى: «الاستثمار في الأفكار الجديدة ونقل المعرفة، وذلك متوقّفٌ على الأداء الجيد للمؤسّسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعلى التعاون بين القطاعَيْن العامّ والخاص»

وفي هذا الصدد؛ ينطلق الطرح الرأسماليّ للتنمية من فكرة أنّ الاقتصاد هو المكوّن الرئيس لتركيبة الحياة السياسية والاجتماعية، مما يجعل التنمية الاقتصادية والديمقراطية متلازمتَيْن، تكمل إحداهما الأخرى، لأنّ الأولى في أدبيات الطَرْح الرأسماليّ تقود نحو تغيير القيم المجتمعية بما يخدم أهداف الديمقراطية، من حيث: العدالة التوزيعية – المشاركة السياسية – المساءلة والشفافية، حيث إنّ «التنمية الاقتصادية» تؤدّي إلى انتعاش الدخل القومي بما يحقّق الأمن الاقتصادي للمواطنين، وتمكّنهم من الاهتمام بالشؤون السياسية المختلفة. ولكن ما يُعاب على هذا الطَرْح هو نشأة الديمقراطية الغربية التي ظهرت على أنقاض انهيار النظام الإقطاعي وبروز الطبقة البورجوازية التي تولّت إدارة الملفات الاقتصادية، وتقاسمت الأدوار السياسية لخدمة مصالحها الخاصّة على حساب باقي فئات المجتمع (٩).

وفي سياق آخر؛ نجد طَرْحاً مغايراً؛ يربط بين «التنمية السياسية» و «التنمية الاقتصادية» كشرطٍ أساسيٍ لبلوغ التنمية بمفهومها الشامل والتقدّم في عمليات الديمقراطية، ومن الواضح جدّاً أنّ بلوغ «التنمية السياسية» من شأنه أن يسهّل النمو، ويعجّل سير عمليات «التنمية الاقتصادية» في جميع المجالات، فهي الضامن لتطوير البنية التحتية للدولة، وفي الوقت نفسه اعتراف بمبدأ الديمقراطية واحترام حقوق

الأقليات وقبول التنوع الثقافي والعدالة في التوزيع. أما غيابها فسيعيق تحديث البنى التحتية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ومنه لن يجد المستثمرون في القطاع العامّ والخاصّ بيئةً مناسبةً لنشاطهم، مما سيعرقل بلوغ التنمية الاقتصادية، ومنه الاستقرار السياسيّ للدولة.

والعمل بهذا الطَرْح يجعلنا نقرّ بأنّ العائق الرئيس المتسبّب في غياب التنمية؛ راجع لانعدام الديمقراطية في معظم الدول الإفريقية، ولكن لو قارنّا نُظُم الحكم في هذه القارة مع نُظُمٍ أخرى، كالصين مثلاً، لوجدنا أنها نظام تسلّطي، ولكنها في الوقت نفسه دولة صاعدة، تمكّنت من تحقيق مستويات مرتفعة في التنمية، من ثمّ نصل إلى مقولةٍ مفادها: أنّ الديمقراطية والتنمية السياسية ليستّا ضروريتَيْن لتحقيق التنمية الاقتصادية؛ لأنّ النظام التسلّطي في الصين نجح في إدماج الشعب في النظام السياسي؛ من خلال استثمار فوائد التنمية الاقتصادية في تعبئة المواطنين اجتماعيّاً

ومنه نستنتج أنّ العلاقة بين «التنمية السياسية» و «التنمية الاقتصادية» هي علاقة تفاعلية، بحيث هنالك تأثيرٌ متبادلٌ بينهما، فالتنمية الاقتصادية تساعد على تحقيق الاستقرار الداخلي، بفضل ضمانها للاحتياجات الضرورية للمواطنين، وإضفائها لعنصر الشرعية على ممارسات النظام السياسيّ نتيجة قبول سياساته الاقتصادية، بينما غياب ذلك سيؤدي إلى خلق التوتر داخل الدولة، ويهدّد استقرارها، وأمنها السياسي والاجتماعي، والأمر نفسه بالنسبة للتنمية السياسية التي تُعدّ شرطاً أساسيّاً لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المحور الثاني: واقع التنمية الاقتصادية في إفريقيا:

تُعدّ قارة إفريقيا من القارات التي تغيب فيها التنمية، نظراً لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية، وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، وقبل الحديث عن واقع «التنمية الاقتصادية» في إفريقيا لا بدّ من تقديم بطاقة تعريفية لثروات القارة ومواردها الطاقوية.

فإفريقيا هي القارة التي تمثّل ٦% من سطح الكرة الأرضية، تغطي مساحة ٣٠٤،١٥٨٧٣كم٢، وتضمّ ٥٤ دولة، ويبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

تزخر إفريقيا بمعدلاتٍ ضخمةٍ في موارد النفط والغاز والمعادن، فهي موطن ٥٤% من احتياطي البلاتين العالمي، و٧٨% من الماس، و ٤٠% من الكروم، و٢٨% من المنغنيز في حوالي ١٩ دولة، كما أنّ ٤٦ دولة إفريقية لديها احتياطات من: النفط، الغاز، الفحم، ومعادن أخرى، وهذا ما توضحه الخريطة ١.

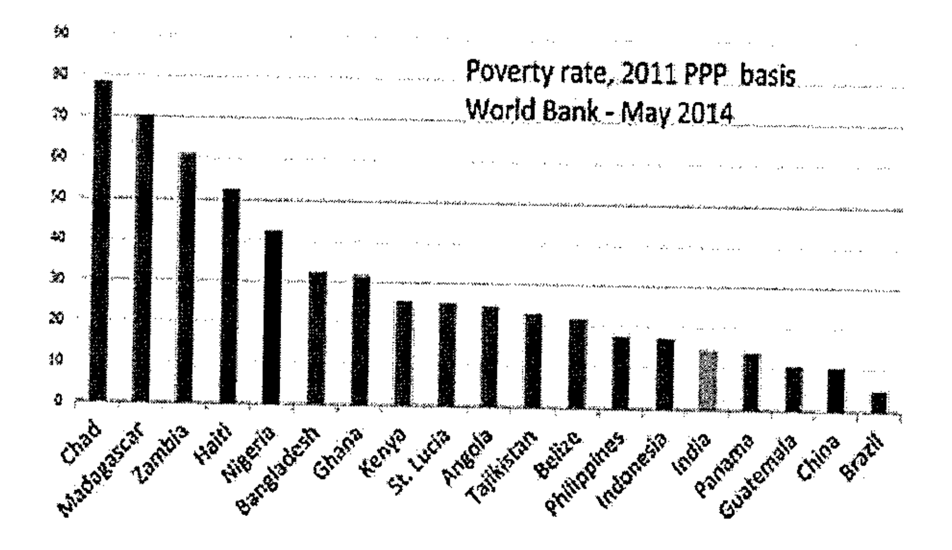
ويتوزّع النفط بكمياتٍ مرتفعة جدّاً في كلٍّ من: نيجيريا والسودان والجزائر وليبيا ومصر وأنغولا، أما احتياطيّ الغاز فنجده بنسبٍ كبيرة في كلٍّ من الجزائر ومصر، وبنسبٍ أقلّ في نيجيريا وليبيا، إضافةً إلى غنى العديد من الدول بمعدن الذهب المتوفر في كلٍّ من: مالي وغانا وإريتريا وإثيوبيا ورواندا وزامبيا وناميبيا وجنوب إفريقيا، إلى جانب وجود معادن أخرى تشكّل ثروةً ومصدراً مهمّاً للطاقة على غرار اليورانيوم.

وبذلك يتضح أنّ كلّ دولة إفريقية تختصّ بإنتاج موردٍ أو معدنٍ معين.

ولكن برغم كلّ هذه الموارد؛ فإنّ القارة تُصنّف من أفقر المناطق في العالم، وهذا ما يمكن رصده من خلال الرجوع إلى تقارير التنمية البشرية، وتوضيح ذلك عبر ما يأتي:

الدولة	الترتيب
الجزائر	83
ليبيا	94
تونس	96
مصر	108
الغابون	110
جنوب إفريقيا	116
سوازيلاند	150
غانا	140
نيجيريا	158
السودان	167

جدول ١: يوضح تصنيف بعض الدول الإفريقية ضمن فئات التنمية البشرية لعام ٢٠١٤م (١٢)



شكل ١: منحنى بياني لترتيب الدول الفقيرة حسب الناتج المحليّ الإجمالي لعام ٢٠١٤م (١٣)

بالنظر إلى (الجدول ١): نجد أنّ الدول الإفريقية لم تستطع حجز مكانٍ ضمن الدول ذات الدرجة المرتفعة من حيث التنمية البشرية، فأعلى مستوى للتنمية البشرية في إفريقيا احتلته الجزائر بالمرتبة ٨٣، أما جنوب إفريقيا ونيجيريا؛ فهي في أسفل الترتيب، برتبة ١١٦ و١٥٨ على التوالي، وفي غالبيتها هي من أغنى البلدان في إفريقيا من حيث الموارد.

ولم يتوقف الأمر عند ذلك فقط؛ وإنما تجاوزه، فحسب الرسم البياني الممثل في (الشكل ١) فإنّ دول إفريقيا جنوب الصحراء تُصنف من أفقر الدول عالميّاً، فعدد الأفراد الذين يعيشون تحت خطّ الفقر في تشاد مثلاً يصل إلى ٨٠%، ولكن السؤال المحيّر هو نيجيريا؛ لأنها الدولة الأولى اقتصادياً في إفريقيا، وعدد سكانها الفقراء يصلون إلى نسبة ٤٢%.

وهذا يعني أنّ الخلل ليس في النموّ الاقتصادي، وإنما يرجع- ربما- إلى التفاوت في التوزيع؛ لأنّ نيجيريا بادرت بمجموعةٍ من الإصلاحات لنظامها الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وقامت بإعادة هيكلة نظامها المصرفي الذي كان متأثراً جدّاً بالقروض، وتمكّنت بفضل هذا من رفع متوسط النمو إلى ٧% في مستوى الناتج المحليّ الحقيقيّ منذ عشر سنوات تقريباً، بالإضافة إلى نموّ القطاعات الأخرى بشكلٍ متزايد، فكلٌّ من قطاعَي الزراعة والخدمات يساهمان معاً في الناتج المحليّ الإجمالي؛ مثلما يساهم القطاع الصناعيّ الذي يهيمن عليه النفط، ولكن برغم هذه الإمكانات فإنّ الوضع الداخليّ الهشّ جعلها تعاني من عدة أزمات متعلقة بالتوزيع والشرعية، وهو ما عرقل تحقيق مشروع الألفية المتعلق بتقليص عدد الفقراء

وعليه؛ يمكن القول بأنّ العبرة ليست في امتلاك المورد؛ وإنما في القدرة على استغلاله واستثماره فيما يسمح بتنمية وتطوير اقتصادات هذه الدول، وتحقيق الرفاهية والعيش الملائم لسكانها.

المحور الثالث: عوامل غياب التنمية في إفريقيا:

يمكن إرجاع عوامل غياب التنمية ومعيقاتها في إفريقيا إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولاً: العوامل الداخلية:

تتمتع القارة الإفريقية بخصوصيةٍ من حيث: البنية التحتية، تنوّع المناخ، كثرة الموارد، التركيبة السكانية، فهي تضمّ تكوينات مجتمعية

مختلفة، وثقافات متعددة، تشتمل على لغات وعادات متنوعة، حيث تمّ استغلال هذه الاختلافات وتعبئتها داخليّاً.

١ - العوامل الطبيعية:

تُعدّ القارة الإفريقية واحدة من أكثر القارات تعرّضاً للتغيّرات والتقلبات المناخية، وهذا ما يتسبّب في غياب القدرة على التكيّف في العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في إفريقيا، مما ساهم في تفاقم حجم الأضرار والتحديات التنموية، كالفقر المدقع ومحدودية الحصول على رأس المال، بالإضافة إلى تدهور النُّظم الأيكولوجية، وبخاصّة الجزء الجنوبي من القارة، والذي شهد في السنوات الأخيرة أعقد الصراعات والنزاعات الداخلية بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، نتيجة تضرّر القطاع الزراعيّ والفلاحيّ في عدّة أجزاء من القارة، كإقليم دارفور بالسودان - مالي- الصومال، وغيرها من المناطق التي تشهد حالة الجفاف والتصحّر في ربوع القارة.

٢ - العوامل المجتمعية:

إنّ غياب الدولة ومؤسّساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدّي إلى غياب التنمية، والسبب راجعٌ إلى العجز عن توفير الاستقرار السياسي، نتيجة فقدان دَوْرها الأساسيّ المتمثل في تلبية مطالب المواطنين، وهذا ما يدفع بهم إلى التمرّد والدخول في صراعات من أجل الحصول على الموارد؛ نتيجةً للتهميش والشعور بالإقصاء وتردّي شرعية النظام السياسي، خاصّة في الدول المتعددة الأعراق والإثنيات، فعجز هذه الدولة راجعٌ إلى مساهمتها في

تغييب عنصر الهوية الجامعة؛ بفعل شخصنة الدولة وتسخيرها لخدمة أقليات وجماعات معيّنة يحتكرون السلطة والثروة.

ولعلّ أبرز مثال على ذلك: ما يحدث من صراعاتٍ داخليةٍ في السودان، مثل نزاع دارفور: هو نزاعٌ قائمٌ على غياب الأمن الغذائي بالأساس، مما دفع بالقبائل غير العربية إلى التمرّد نتيجة شعورها بالإقصاء والتهميش من حيث السياسات التنموية، والخلل في ذلك يعود إلى السياسات الاقتصادية الحكومية التي لم تكن في المستوى، وتميّزت بالعشوائية، فبالرغم من ارتفاع معدّل النموّ الاقتصادي من ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٩م بعد اكتشاف النفط بالسودان؛ فإنّ حكومة الدولة لم تستطع الاستفادة من مداخيل صادرات هذا المورد بطريقةٍ فعّالة، نتيجة مواصلة اتباع النموذج الاقتصاديّ الرأسماليّ نفسه الذي ساد أثناء حكم الاستعمار، كذلك دون إهمال تراجع وانخفاض الإنتاج الزراعيّ لصالح الإنتاج الصناعي.

فطبيعة الدولة الإفريقية، بحكم تاريخها الاستعماري، جعلها مجرد نسخة إفريقية لدولة المستعمر، حيث حافظت على مؤسّساته نفسها التي تركها، وأبقت على نخبة سياسية مشبعة بثقافةٍ غربية، حرصت على تنفيذ مخططات التبعية، ومن ثمّ وسّعت الهوّة بين الفرد والدولة، وجعلته يبحث عن هويته وذاته بعيداً عنها، وهذا ما جعل العديد من الدول، على غرار بورندي وإفريقيا الوسطى وكينيا، تعاني من أزمة الهوية وانعدام الاستقرار السياسي.

وباستثناء تنزانيا: لم تتمكن دولة في شرق إفريقيا ووسطها من تحقيق التجانس العرقي، ففي الوقت الذي زاد فيه العداء العرقيّ في كينيا؛ نجحت تنزانيا في تحقيق التعايش السلميّ بين المجموعات العرقية والدينية، فتعدد

قبائلها، والذي بلغ ما يقارب الـ ١٠٠ قبيلة، لم يمنعها من تحقيق المساواة والتداول السلمي للسلطة، والتناوب على الحكم بين المسلمين والمسيحيين، وإنما جعل منها نموذجاً للاستقرار السياسيّ والتعايش الدينيّ في إفريقيا، واستطاعت أن تعكس هذا النجاح السياسي والمجتمعي اقتصاديّاً، فاليوم تنزانيا أصبحت من أسرع الاقتصادات نموّاً في إفريقيا الشرقية، حيث بلغ معدّل إنتاجها المحليّ ٦,٩% في ٢٠١٤م، كما نجحت في تطوير اقتصاداتها التحويلية والصناعية. وحتى إن لم تنجح في تحقيق مراتب أعلى اقتصاديّاً وتنمويّاً بفعل تآكل بنيتها التحتية وارتفاع معدلات الفقر، فإنّ ذلك لن يعيق مسارها التنموي، ففي السنوات المقبلة ستكون في وضعٍ أمثل: لأنّ التحدي الرئيس ومشكلة الهوية وأزمة التوزيع تجاوزته، يبقى فقط مشكلة التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص العمل والخدمات، وهذا ليس بالأمر الصعب عندما تتوافر الإرادة الحقيقية لبلوغ مستويات أفضل تنمويّاً

٣ - العوامل السياسية:

إنّ السبب الرئيس الذي أدى إلى تغييب عنصر «التنمية الاقتصادية» في القارة؛ راجعٌ إلى انشغال القوى السياسية بالسلطة بدلاً من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، فلتحقيق غرض الوصول إلى السلطة نفذت العديد من الأساليب؛ من بينها: التمرّد، العصيان المدني، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، وهذه الأخيرة تعدّ من سمات القارة الإفريقية، حيث كانت تتمّ الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباستغلال الضعف الاقتصادي كسببٍ لتنحية النّخب التي لا تخدم المصالح العسكرية، وهذا ما ساد في كلٍّ من أوغندا في ديسمبر ١٩٩٩م، وغينيا بيساو

٢٠٠٣م، ومصر٢٠١٢م، ومن هنا تظهرسيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشّي الفساد ونخره لكلّ الأجهزة السياسية داخل الدول الإفريقية.

وبالعودة إلى انقلاب أوت/أغسطس ٢٠٠٨م في موريتانيا؛ نلاحظ أنه كان عكس الانقلابات السابقة التي شهدتها البلاد؛ لأنّ دلالة الانقلاب ومضمونه تنضوي على إشكاليةٍ عميقة، وهي تهديم العسكر لمشروع الديمقراطية، وهذا ما أثّر سلباً على تردي السياسات الاقتصادية في موريتانيا وبالتالي تنامي الفقر، حيث وصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خطّ الفقرإلى حوالي ٤٢% في السنوات الأخيرة

كما يمكن إرجاع سبب غياب التنمية الاقتصادية في إفريقيا إلى غياب أحزاب سياسية فعلية، لأنّ الواقع يؤكد أنّ استقرار النُظم السياسية مرتبط بقوة الأحزاب، وليس بطبيعة النظام الحزبي، فلا يهم إن كان أحاديّاً أوتعدديّاً، ما دام الهدف هوالوصول إلى السلطة، وتحقيق التداول، وتقديم البرامج والبدائل لإيجاد الحلول وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها.

اعتمدت معظم الدول الإفريقية على نظام الحزب الواحد؛ استكمالاً لمسيرة النضال الثوري للحزب الذي ساهم في تحرير البلاد من المستعمر، وبذلك أخذ على عاتقه اتباع الاستقلال السياسي بالتحرّر الاقتصادي، ولكن لم تنجح تلك الأحزاب؛ لا في تحقيق التنمية ولا في ضمان الاستقلالية، وإنما حافظت على نهج المستعمر، وفي الوقت نفسه حقّقت مصالحه بالوكالة.

وفي هذا السياق؛ يمكن الإشارة إلى طبيعة الأنظمة السياسية الهجينة التي تحكم الدول الإفريقية، حيث لم تعد ديكتاتورية ولا ديمقراطية في الوقت نفسه، بل حصرت الدولة في شخص الرئيس وحاشيته والمستفيدين منه. فلغرض الإبقاء على السلطة تمّ تبنّي حيلة تعديل الدستور للاستمرار في الحكم، إضافةً إلى تزوير الانتخابات وتعديل النُّظم الانتخابية وفق ما يتلاءم مع طموحات القادة والنّخب، وهذا ما يستدعي تجديد نمط الثقافة السلطوية، وتبنّي الخيارات الديمقراطية لتجسيد سياسة التوافقات، وفتح المجال لتطوير البنى التحتية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

٤ - العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

إنّ أكبر معيقات «التنمية الاقتصادية» في إفريقيا ترتبط بعدم توفّر خريطة استثمارية متكاملة توضّح مختلف الأنشطة في مجال الاستثمار، وكذا ضعف البنية التحتية للقارة الإفريقية، وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة، فبرغم التحسينات فلا تزال القارة بعيدة عن الوضع الأمثل، إلى جانب عدم الاهتمام الكافي بمستوى التدريب التقني والفني، وبالتالي غياب يد عاملة إفريقية مؤهّلة.

إنّ مؤشر الفقر في البلدان الإفريقية أعلى بكثير مقارنةً ببقية المناطق النامية الأخرى، حيث يُقدّر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولارٍ واحدٍ في اليوم حوالي ٤٦% من إجمالي سكان القارة، وهذا بالرغم من التحسينات الكبيرة في نموّ الناتج المحليّ الإجماليّ لإفريقيا في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لفقدان غالبية الشباب لوظائف ومصادر دائمة للدخل، فمن بين التحديات الاقتصادية التي تعانيها إفريقيا نجد انخفاض اليد العاملة في قطاعات النمو، وتمركز معظم العاملين في مجال الزراعة، ولكن نظراً للتقلبات

المناخية؛ فإنّ القارة عرفت انخفاضاً في مستوى الإنتاج الزراعي، ومن ثمّ لم تتمكن من توظيف المواطنين، ولا تحسين دخلهم الفرديّ في الوقت نفسه.

ويعود سبب تأثّر الجانب الاقتصادي في القارة الإفريقية إلى: غياب التجهيزات الملائمة للإنتاج الزراعي، وعدم الاستفادة من فرص العولمة، وعدم اهتمام القادة السياسيّين في إفريقيا بتبنّي مشاريع التنمية الوطنية؛ بما في ذلك استراتيجيات الحدّ من الفقر.

ثانياً: العوامل الخارجية:

لا يمكن حصر المعيقات الخارجية للتنمية في الاستعمار التاريخي فحسب، فاليوم لم تعد إفريقيا مستعمرة أوروبية فقط، وإنما هي كذلك محلّ تنافس من قِبل أقطاب دولية أخرى، عبر الشركات متعددة الجنسيات، وضغوط المؤسّسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول الإفريقية، وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمطٍ احتلاليٍّ حديث، يتمّ بواسطة الغزو الثقافي والاقتصادي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى.

لذا؛ فإنّ إثارة المشكلات، وتعددية النزاعات والصراعات، ومحاربة الإرهاب، ما هي إلا استراتيجيات غربية لتوفير المواد الخام لصناعتها، وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها؛ بقصد إبقاء دول القارة في استهلاكٍ مستمرٍّ لمنتجات الشركات الغربية، أضف إلى ذلك أنّ الأطماع والاستراتيجيات والمخططات تزداد وتتسع كلما زاد الفقر والجهل والحروب داخل دول القارة الإفريقية

إنّ الدول الإفريقية بحاجةٍ إلى بيئةٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ ملائمة، تتطلب إصلاح الأنظمة ومؤسّساتها بما يتوائم ومقتضيات حاجة المواطنين، وإتاحة الفرص لكلّ القطاعات العامّة والخاصّة للاستثمار في جميع المجالات، وضرورة تأهيل العامل البشريّ بما يخدم التنمية الاقتصادية، والعمل على تثبيت مبادئ الشفافية والمساءلة والتوزيع العادل للدخل الوطني.

«التنمية الاقتصادية» تبدأ من الداخل، من خلال استثمار الموارد والاستفادة منها، ولكن كلّ هذا يتوقف على حنكة وإرادة القادة السياسيّين ونضجهم، بغضّ النظر عن ديمقراطيتهم أو تسلّطهم، فاللجوء إلى المؤسّسات الدولية لن يكون الحلّ الأمثل لمعالجة داء التخلّف وغياب التنمية؛ لأنّ كلّ فاعلٍ دوليٍّ يتحرك بناءً على مصلحته وأهدافه.

٢ - توسيع الإنتاج الزراعيّ في إفريقيا:

إنّ الضرورة الملحّة لتطوير إفريقيا تستلزم العثور على طريقةٍ لتوسيع الإنتاج الزراعي؛ لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر من جهة، وتقوية النموّ الاقتصادي من جهةٍ أخرى بزيادة الإنتاج الزراعي، خاصّةً في دولٍ مثل الصومال، وغيرها من مناطق القارة التي تعاني أزمة ندرة الغذاء، فوجود النفط والغازليس الحلّ الوحيد للتنمية الاقتصادية؛ حيث لا بدّ من تنويع المنتج الداخلي، وكذا الصادرات.

٣ - تعزيز التنوّع الاقتصادي، وخلق فرص العمل:

ويكون بواسطة الحدّ من عدم المساواة والفقر، وقلّة الفرص، ونقص الخدمات الأساسية، باتباع خطوات التحول الهيكلي، ويُقصد به التغيير في

فرص العمل والإنتاج، وتنويع الاقتصاد عبر تنويع السلع المصنّعة، والاعتماد على الصناعات التحويلية، وعدم ربط الاقتصاد الوطنيّ بالمقوّمات الريعية فقط، وهذا ما سيؤدي إلى توزيعٍ عادلٍ وأكثر إنصافاً للدخل.

إضافةً إلى ضرورة تشجيع التكامل الإقليمي، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة على غرار دولة جنوب إفريقيا، التي أصبحت من أبرز الاقتصاديات الناشئة في إفريقيا، واليوم تقود وتموّل أنجع التكتلات الاقتصادية (الساداك)، وذلك بفضل: تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير القروض اللازمة للتنمية الصناعية، والاعتماد على التكنولوجيات المتقدّمة، والاستفادة من أيدي العمل الرخيصة، والتركيز على إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، وعدم الاعتماد على المعادن فقط، والتحديث الذي جعل منها أكبر دولة صناعية في القارة، وإدخال إصلاحات في قوانين الاقتصاد: لتمكين مختلف الأعراق في الدولة من المشاركة في عملية التنمية، والاهتمام بقطاعات السياحة، وصناعة الإسمنت، والقطاع البحري، والتي أصبحت من بين القطاعات الواعدة في الدولة.

كلّ هذه الإجراءات سمحت لجنوب إفريقيا بتحقيق التوافق المجتمعي؛ ممّا مكّنها من بلوغ نموذج الديمقراطية التوافقية سياسيّاً، وهو ما أدى إلى تغيّرٍ ملاحظ في السياسات الاقتصادية للدولة، ومن ثمّ النجاح في تقليص مستوى الفقر، وتحقيق مزيدٍ من التنمية والاستقلالية، وبذلك أصبحت نموذجاً ناجحاً؛ يمكن لبقية الدول الإفريقية الأخرى السير على نهجه.

نخلص هنا إلى أنّ بلوغ «التنمية الاقتصادية» يكون بناءً على معطيات داخلية بحتة، سواء من حيث الاستثمار أو الوعي أو تطوير

القدرات، وترجمتها إلى سياسات فعّالة، تعود بالفائدة على دول القارة الإفريقية ككل، فاحترام الخصوصيات الداخلية، وبناء استراتيجيات فعّالة يكون بمعايشة الأوضاع لا بمحاكاة تجارب تبقى دخيلة على واقع البيئة الإفريقية، وفي الوقت نفسه يُعدّ العائق الرئيس وراء غياب التنمية الاقتصادية في إفريقيا هو عدم وجود دولة قوية بمعناها الحقيقي، أي غياب دولة قادرة على التخلّص من فخّ التبعية والمشاركة في الاقتصاد العالمي، ومنافسة الدول الكبرى؛ لأنّ اهتمام نخبها ينصبّ على جمع الأموال، وخدمة الدول الداعمة لها؛ بدلاً من استغلال الفرص، وتحدّي القيود لبلوغ الأهداف؛ التي يُعدّ الاستقرار الداخلي أهمّ مقومات تحقيقها.

وبالتالي يمكن استنتاج النقاط الآتية:

- يتطلب بناء اقتصادٍ وطنيٍّ متكامل، ومستويات عالية من التنمية الاقتصادية، اهتمام الدول الإفريقية بالدولة بدلاً من الديمقراطية، فهذه الأخيرة ما هي إلا شرطٌ من شروط المؤسّسات المالية العالمية لضمان مداخيلها من القارة.

- لا بدّ من التفكير جليّاً في نماذج ومقاربات واقعية من صلب البيئة الإفريقية؛ لأنّ المسألة أعمق من استيراد نماذج أو تلقي مساعدات دولية، فالأزمة هي أزمة بناء وتقنيات أكثر منها مساعدات.

- القارة الإفريقية اليوم بحاجةٍ ماسةٍ إلى بنى تحتية مطوّرة، ويدٍ عاملةٍ مؤهلة، وخبراء تقنيّين ذوي كفاءة عالية، يتمتعون بقدرةٍ تساعدهم على صياغة برامج ومشاريع فعلية، فالمحاولة موجودة طبعاً، ولكن التهميش

والتجاهل والعجز المالي يقف عائقاً أمام ترجمة أفكار الأدمغة الإفريقية إلى نماذج عملية.

الأمن الغذائى فى افريقيا وتحديات التنمية

يتصدّر «الأمن الغذائيّ، والقضاء على نقص التغذية» جملة الأهداف الإنمائية المستدامة التي تناضل إفريقيا من أجل تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٥م، لكن بالبرغم من انخفاض معدّل الفقر، منذ عام ٢٠٠٥م إلى يومنا هذا عام ٢٠١٦م، بطريقة سريعة؛ مقارنةً بسنوات (١٩٩٠م – ٢٠٠٥م)، فإنه لا يسير بالسرعة الكافية لتحقيق هذا الهدف المرجو في آفاق ٢٠٢٥م (١)، فمعظم العاملين يشغلون وظائف ذات دخلٍ منخفضٍ وغير مستقرة؛ ما أدى إلى تدنّي مستويات المعيشة، وزيادة الفروقات الاجتماعية، وقد أثبتت عدد من الدراسات الاقتصادية أنّ الهدف الرئيس للنموّ هو زيادة المداخيل والتقليل من نسبة الفقر، غير أنّ ازدياد النموّ الاقتصادي قد لا يطال الجميع، وقد لا يؤدي إلى توفير مزيدٍ من فرص العمل للجميع؛ ما لم توضع سياسات موجّهة للفقراء خاصّة.

وعليه؛ سنحاول الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما واقع «الأمن الغذائي» في إفريقيا؛ في ظلّ تحقيق برامج التنمية وأهداف الألفية؟

أولاً: قياس الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي:

مفهوم «الأمن الغذائي»:

يصف مفهومَ «الأمن الغذائي» عددٌ من الظواهر المتصلة، فهو لا يعني توافر الغذاء فقط، بل أيضاً: إمكانية الحصول عليه، واستخدامه بشكلٍ آمن.

كما أنّ مقلوبه، أي «انعدام الأمن الغذائي»، أوسع من مجرّد الجوع (أو نقص التغذية)؛ وذلك لاشتماله على «سوء التغذية» أيضاً، وهي: عدم وجود ما يكفي من المغذيات الدقيقة (أو وجود كميات مفرطة، أو غير متوازنة) في الوجبة الغذائية

وتتصل حلقة «الأمن الغذائي» بحلقتَي «الفقر» و «الصّحة» وفق حسابات البنك الدولي، فإنّ قدرة الاستثمارات الزراعية على الحدّ من الفقر ضِعف قدرة الاستثمارات في أي قطاع آخر، وإضافةً إلى ذلك: غالباً ما يعجز الذين يعانون من انخفاض مستويات الطاقة، أو سوء الحالة الصحية، عن الإنتاج، وعليه: مَن لا يجد عملاً يكفيه تقلّ قدرته على شراء الغذاء، وكثيراً ما يُشار إلى هذه العلاقة بوصفها همزة الوصل بين «الغذاء والتغذية» و«سبل العيش».

وغالباً ما يتمّ ربط مصطلح «الأمن الغذائي» بـ«الاكتفاء الذاتي»، لكن مفهوم «الاكتفاء الذاتي» يختلف تماماً عن مفهوم «الأمن الغذائي»، فالاكتفاء الذاتي هو: أن يعتمد بلدٌ ما على إمكانياته المحلية للحصول على احتياجاته من السلع الاستهلاكية، بهدف التقليل من مستوى التبعية الاقتصادية للدول الأخرى، وبالتالي تحقيق درجةٍ أعلى من الاستقلالية في قراراته ومواقفه الدولية

أبعاد الأمن الغذائي:

حسب التقرير الصادر عن مؤتمر القمّة العالميّ للأمن الغذائي لعام ٢٠٠٩م: «يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كلّ الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على أغذية كافيةٍ وسليمةٍ ومغذّية، تلبّي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم، وتكفل لهم حياةً موفورة الصحة والنشاط».

استناداً إلى هذا التعريف؛ فإنّ أبعاد الأمن الغذائي تتمثل في:

- توافر الأغذية، والقدرة الاقتصادية والمادية للحصول على الأغذية.
- استخدام الأغذية، واستقرارها مع الوقت (في وجه التعرض للأخطار والصدمات).

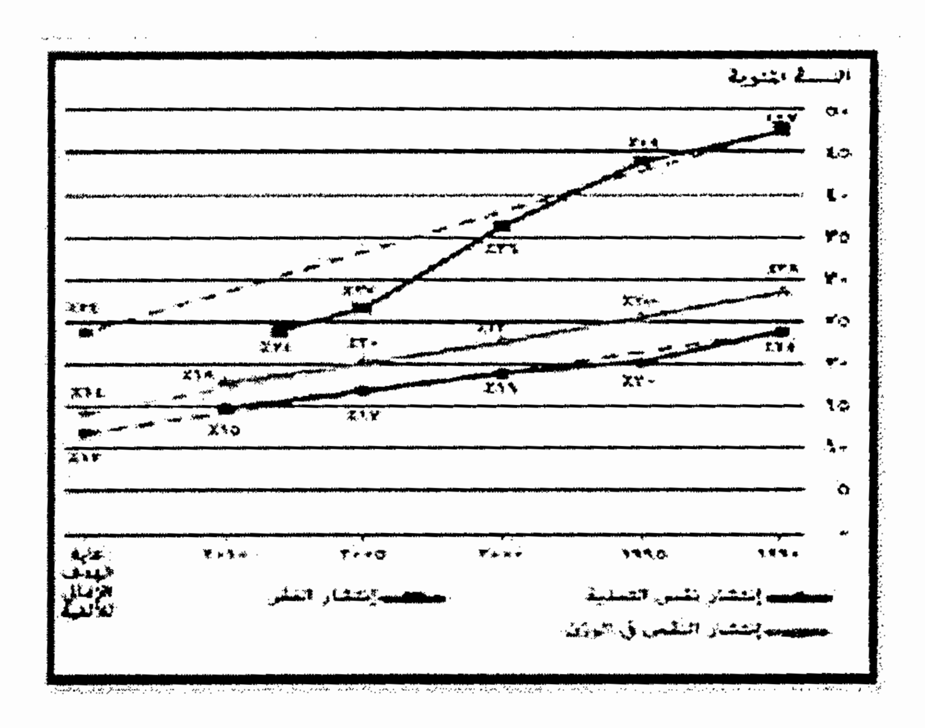
من هذا المنطلق؛ يوجد عاملان أساسيّان يساهمان بصورةٍ مباشرةٍ في تحقيق الأمن الغذائي، وهما: الوصول المادي، والوصول الاقتصادي.

يُحدَّد الوصول المادي من خلال: توافر البنى الأساسية ونوعيتها؛ بما في ذلك الموانئ، والطرقات، وسكك الحديد، والاتصالات، ومرافق تخزين الأغذية، وغيرها من المنشآت التي تسهّل عمل الأسواق.

أمّا الوصول الاقتصادي؛ فيحدَّد من خلال: الدخل المتاح، وأسعار الأغذية، وتوفير الدعم الاجتماعي والحصول عليه.

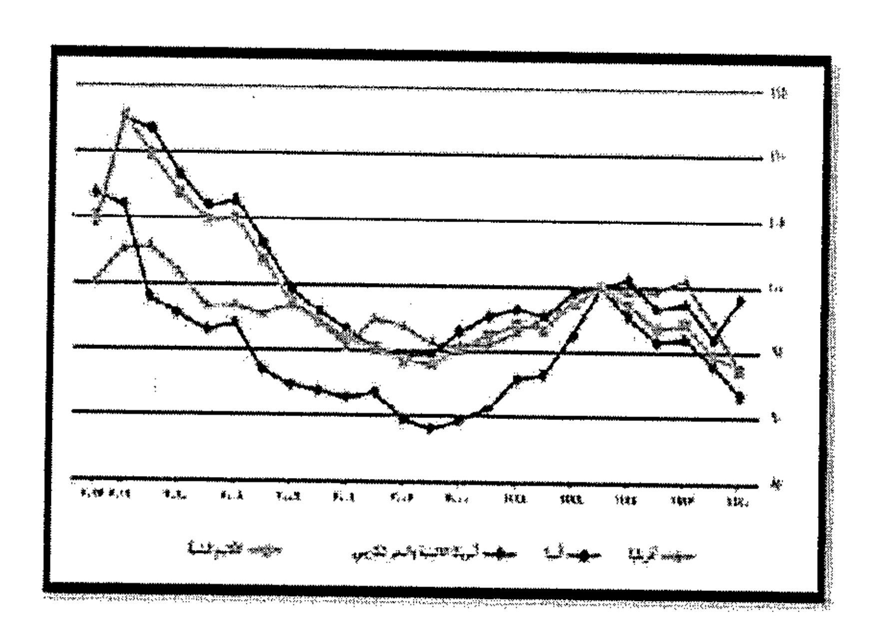
ولمداخيل الزراعة، والغابات، ومصايد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، دورٌ رئيسٌ في تحديد نتائج الأمن الغذائي.

ويمكن للتحسينات الحاصلة على مستوى الوصول الاقتصاديّ أن تنعكس في شكل انخفاضٍ في معدلات الفقر. فقد سجّلت معدلات الفقر ونقص التغذية انخفاضات على مدى السنوات العشرين المنصرمة؛ لكن بنسبٍ مختلفة، وحسب تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة لسنة ٢٠١٤م؛ فقد تراجعت معدلات نقص التغذية في الفترة ما بين ١٩٩٠م و٢٠١٠ م من (٢٤% إلى ١٥%) في الأقاليم النامية، مثل دول إفريقيا، في حين أنّ معدلات الفقر تراجعت من (٤٧% إلى ٢٤%) عام ٢٠٠٨م؛ حسب المصدر نفسه.



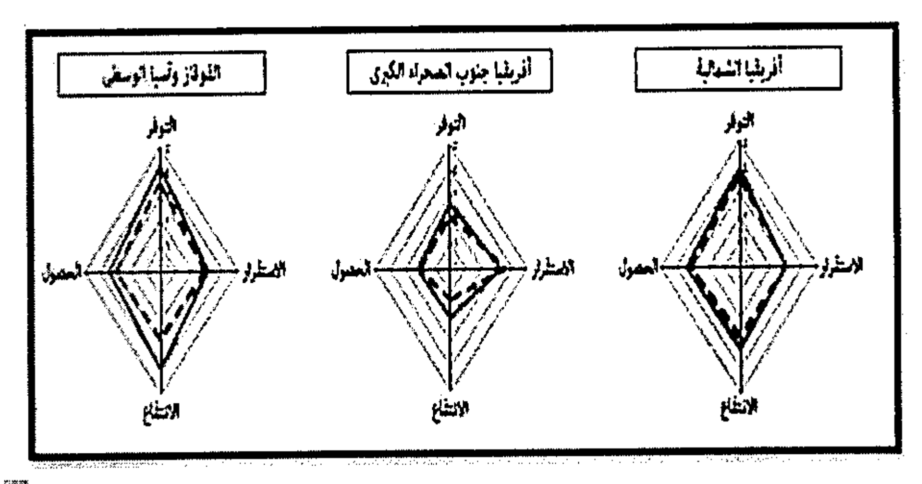
الشكل (١): تراجع معدلات الفقر، معدلات نقص التغذية، بكلّ الأقاليم النامية(٤):

ويمكن تحديد الوصول الاقتصادي إلى الأغذية من خلال: أسعار الأغذية، وقدرة السكان الشرائية، فالمؤشر المحلّي لأسعار الأغذية، الذي يُعرّف بأنه: نسبة معادل القدرة الشرائية الغذائية إلى معادل القدرة الشرائية بشكلٍ عام، يسجّل تكلفة الأغذية مقارنةً بإجمالي الاستهلاك، وعرفت هذه النسبة اتجاهاً تصاعديّاً منذ عام ٢٠٠١م، لكنها استقرّت سنة ٢٠١٣م على مستوياتٍ تتسق مع الاتجاهات على المدى الأطول لمعظم الأقاليم.



الشكل (٢): تطور مؤشر سعر الغذاء المحلّي(٦):

وأدّت «الاتجاهات غير القابلة للتوقع» في أسواق الأغذية العالمية إلى وضع مسألة «الهشاشة» في مقدّمة المناقشات المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي، في حين واجه منتجو الأغذية «المخاطر العالية»، وكان أثر «تقلبات الأسعار» وارتفاعها الحاد محدوداً أكثر مما كان متوقّعاً في البداية



الشكل (٣): تطور أبعاد الأمن الغذائي في إفريقيا(٨):

ويكون الأمن الغذائي للبلد في أفضل أوضاعه إذا توافرت نسبٌ متساويةٌ لأربعة أبعاد، وهي: (التوفر، الاستقرار، الانتفاع، الحصول)؛ حسبما يبينه الشكل (٣).

وقد حققت دول إفريقيا الشمالية سنة ٢٠١٣م توازناً نسبيّاً في مجموع هذه الأبعاد؛ حرصاً منها على تحقيق الأمن الغذائي، أما دول إفريقيا جنوب الصحراء فتحاول تحقيق هدف الاستقرار أولاً؛ نظراً لما تعانيه من حروبٍ أهليةٍ وتحولاتٍ عسكرية.

صورةً عامةً لمجموعة المؤشرات، وتنظيمها حسب الأبعاد الأربعة الخاصّة بالأمن الغذائي(٩):

التوفر	- متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية - متوسط قيمة إنتاج الأغذية - نصيب إمدادات الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجذور والدرنات - متوسط الإمدادات من البروتينات - متوسط الإمدادات من البروتينات الحيوانية المصدر.
الحصول (الوصول المادي)	- النسبة المئوية من الطرقات المعبّدة من إجمالي الطرقات - كثافة الطرقات - كثافة السكك الحديدية.
الحصول (الوصول الاقتصادي)	- المؤشر المحليّ لأسعار الأغذية.
الانتفاع	- الوصول إلى مصادر المياه المحسّنة - الوصول إلى مرافق الإصحاح المحسّنة(١٠).
الاستقرار (تجنب التعرّض للخطر)	- نسبة الاعتماد على الواردات من الحبوب - النسبة المئوية من الأراضي الصالحة للزراعة المجهّزة للريّ - قيمة الواردات الغذائية مقارنة بالصادرات الإجمالية من البضائع.
الاستقرار (تجنب الصدمات)	- الاستقرار السياسيّ وغياب العنف/الإرهاب - تقلّب الأسعار المحلية للأغذية - تغيّر إنتاج الأغذية للفرد الواحد - تغيّر الإمدادات الغذائية للفرد الواحد.

الوصول	- انتشار نقص التغذية - نصيب الأغذية مما ينفقه الفقراء - عمق العجز الغذائي - معدل انتشار عدم كفاية الأغذية.
الانتفاع (مستويات الاستخدام)	- النسبة المئوية من الأطفال دون سنّ الخامسة الذين يعانون الهزال. - النسبة المئوية من الأطفال دون سنّ الخامسة الذين يعانون التقزّم. - النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقص الوزن. - النسبة المئوية من البالغين الذين يعانون نقص الوزن. - معدل انتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل. - معدل انتشار فقر الدم لدى الأطفال دون سنّ الخامسة. - معدل انتشار النقص في فيتامين أ. - معدل انتشار النقص في اليود.

ثانياً: واقع الأمن الغذائي في إفريقيا.. قراءة في الأرقام والإحصائيات:

يعاني نحو ٧٩٥ مليون نسمة(١١) من سوء التغذية في العالم، في الفترة (٢٠١١م – ٢٠١٣م)، بعدما تراجع بنحو ١٦٧ مليون نسمة خلال العقد الأخير (منذ ٢٠٠٠م)، أي أقلّ من العدد المسجّل في الفترة (٢٠١٠م – ٢٠١٢م)، والذي بلغ ٨٦٨ مليون شخص(١٢).

وعليه: تشير آخر تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أنّه من المحتمل أن يكون شخصٌ واحدٌ من أصل ثمانية أشخاص في العالم قد عانى الجوع المزمن؛ بفعل عدم الحصول على الغذاء الكافي للتمتع بحياةٍ نشطةٍ وصحية.

ويعيش أكبرُ عددٍ من الجياع(١٣) في الأقاليم النامية، حيث يُقدّر انتشار نقص التغذية في إفريقيا بـ(٢١,٢%) في الفترة (٢٠١١م – ٢٠١٣م).

إنّ النمو السكاني الكبير الذي شهدته القارة الإفريقية منذ سنة ٢٠٠٩(١٤)، والذي يمثّل ١٥% من عدد سكان العالم، أعاق النموّ الاقتصادي، فأصبح أكثر بطئاً وأقلّ شمولاً، إلى جانب عدم الاستقرار السياسيّ في بعض الأقاليم النامية، مثل إفريقيا الوسطى؛ مما أدى إلى كبح مسيرة التقدّم والتنمية بشكلٍ كبير.

وفي السياق نفسه: يشير تقرير المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الصادر سنة ٢٠١٥م إلى: أنّ الكوارث الطبيعية، وتلك التي من صنع الإنسان، أو عدم الاستقرار السياسي، قد أدت إلى أزماتٍ ممتدة، تتلازم مع زيادة المخاطر وانعدام الأمن الغذائي لدى شرائح واسعة من السكان.

وبالرغم من أنّ عدد ناقصي التغذية في العالم ما فتئ يتراجع في الفترة ما بين (١٩٩٠م إلى ٢٠١٣م) ليصل إلى ١٢%، فلا تزال إفريقيا القارة التي يُسجّل فيها أعلى معدّلٍ لانتشار نقص التغذية؛ بواقع شخصٍ من أصل خمسة أشخاص، ونسبة ٢١,٢%؛ مقابل ١٣,٥% في القارة الآسيوية، و٧% في أمريكا اللاتينية، و ٥% في الأقاليم المتقدمة؛ حسب تقرير «حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم» الصادر سنة ٢٠١٣م عن منظمة الأغذية والزراعة FAO.

نقص التغذية في إفريقيا: ١٩٩٠م – ١٩٩٢م حتى ٢٠١١م – ٢٠١٣م ، عدد (ملايين)، ومدى انتشار(%) نقص التغذية:

إفريقيا مدى انتشارنقصالتغذية	١٧٧,٦ ٢٨,٣٪	٢١٤,٣ ٢٥,٩٪	٢١٧,٦ ٢٣,٤٪	٢٢٦,٠ ٢٢,٧٪	٢٢٦,٤ ٢١,٢٪
إفريقيا الشمالية مدى انتشار نقص التغذية	٤,٦ ٥٪	٤,٩ ٥٪	٤,٨ ٥٪	٤,٤ ٥٪	٣,٧ ٥٪
إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مدى انتشارنقص التغذية	١٧٣,١ ٣٢,٧٪	٢٠٩,٥ ٣٠,٦٪	٢١٢,٨ ٢٧,٥٪	٢٢١,٦ ٢٦,٦٪	٢٢٢,٧ ٢٤,٨٪

وتتباين مستويات نقص التغذية داخل إفريقيا نفسها، فتسجّل منطقة جنوب الصحراء الكبرى أعلى مستوى نقص التغذية بنسبة ٢٤,٨%؛ مع التقدير بأنّ واحداً من أربعة أفارقة في هذا الإقليم يعانون الجوع باستمرار؛ في حين يتميّز شمال إفريقيا بمعدل أقلّ كثيراً (٥%)؛ حسب التقرير نفسه.

في السياق نفسه؛ وفي قمّة الاتحاد الإفريقي التي انعقدت في يوليو/ تموز عام٢٠١٤ م، في مالابو (غينيا الاستوائية)، التزم رؤساء الدول الإفريقية بالقضاء على الجوع في القارة بحلول عام٢٠٢٥ م،، ويعدُّ التزام إفريقيا ببرنامج عمل القضاء على الجوع، بتعزيز الجهود الجارية في إطار (البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا) الذي ترعاه (الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا)، وحساب الأمانة التضامني لإفريقيا من أجل الأمن الغذائي- الذي أنشئ عام٢٠١٣ م-: مظهراً من مظاهر رغبة الحكومات الإفريقية في إنشاء الأدوات المناسبة للقضاء على الجوع

واستجابت الحكومات في مختلف الأقاليم أيضاً للنداء الذي وجّهه الأمين العام للأمم المتحدة بان كيمون، في دعوته لمواجهة تحدي القضاء على الجوع، وبناء مستقبلٍ يتمتع فيه الجميع بحقهم الأساسي في الغذاء، وتكون فيه سُبل العيش والنُّظم الغذائية قادرة على الصمود، وتحمّل الضغوط الناجمة عن تغيّرالمناخ

جملة من العراقيل والمشكلات الاقتصادية التي تعيق وتيرة التنمية في القارة الإفريقية:

إنّ تقرير «حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لسنة ٢٠١٣م» يرجّح أن تعجز بلدان كثيرة، ولا سيما الإفريقية منها، عن تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي وتقليل نسبة الفقر، فالبلدان التي شهدت نزاعات مسلحة في العقدَيْن الماضيَيْن (ما بعد ١٩٩٦م) مرشحة لأن تشهد تراجعاً ملاحظاً في الحدّ من الجوع، كما أنّ البلدان غير الساحلية تواجه باستمرار إشكالية النفاذ إلى الأسواق العالمية، في حين أنّ البلدان التي تعاني من ضعفٍ في البنى التحتية ستواجه مزيداً من القيود.

- الصراعات المسلحة: تشكّل الصراعات المسلحة عائقاً حقيقيّاً للتنمية والأمن الغذائي، حيث شهدت القارة الإفريقية ١٦ صراعاً داخليّاً، من ٣٥ صراعاً على مستوى العالم، في منتصف التسعينيات، وفي عام ١٩٩٣م وحده نزح نحو ٥,٢ ملايين لاجئ، وصار هناك ١٣ مليون مشرّد في القارة؛ ما أدى إلى قلّة الإنتاج الزراعيّ بشكلٍ خطير.

- الجفاف: بالرغم من أنّ إفريقيا فيها كثيرٌ من مصادر المياه؛ فإنها ثاني قارة من حيث معدَّلات الجفاف بعد أستراليا، فحسب المجلس العالمي للتنمية المستدامة: أدَّى الجفاف في كينيا، من ١٩٩١م - ٢٠٠١م، إلى خسائر اقتصادية قُدِّرت بنحو ٢,٥ مليار دولار.

- التغيرات المناخية: تزيد التغيرات المناخية من معاناة الأفارقة، حيث انخفض مستوى هطول الأمطار جنوب الصحراء الإفريقية أكثر من أيّ منطقة أخرى خلال العقد الماضي (منذ سنة ٢٠٠٠م)، وتضاعف بذلك عدد المتضررين من الجفاف والحرارة الشديدة وحرائق الغابات، كما تزايد عدد الفيضانات والعواصف والهجرات الجماعية ثلاث مرات تقريباً؛ حسب التقرير الإفريقي للتنمية البشرية

ويؤكد الباحثون في معهد بوتسام لبحوث آثار المناخ والتحليلات المناخية: أنّ الأمن الغذائي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء سيكون هو التحدي الأكبر؛ في ظلّ مخاطر الجفاف والفيضانات والتحولات في معدلات وأماكن هطول الأمطار

- أزمة الديون: زادت الديون الخارجية للدول الإفريقية من حوالي ١١٠ مليارات دولار أمريكي في عام ١٩٨٠م - إلى ٣٥٠ مليار دولار في عام ١٩٩٨م؛ بما

يمثّل ٦٥% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة، وتزداد خطورة أزمة الديون مع انهيار أسعار السلع الأساسية، والتي تعتمد عليها أغلب الدول الإفريقية

من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالتغذية – خطى ضعيفة:

وإصراراً على العمل من أجل بلوغ التنمية المطلوبة: يعكف القادة الأفارقة على بلورة تصوّرٍ استراتيجيّ؛ من خلال إعداد أجندة عام ٢٠٦٣م للتنمية، والتي تهدف إلى بناء الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي: بالتركيز في التحويل الزراعي.

وعليه؛ يتعين على القارة الإفريقية، متمثلة في الاتحاد الإفريقي، مواجهة تحديات كبيرة، أهمها: تهيئة بيئة مستقرة، وتسيير أحسن للإدارات (تجسيد مفهوم الحكم الراشد)، ومشاركة أكبر من القطاع الخاص، وإيلاء اهتمامٍ أكبرٍ لمشاركة المرأة، والاستثمار في البحوث والتكنولوجيا لتعزيز إنتاجية المزارعين، يُضاف إلى ذلك: مواجهة كلٍّ من الانكماش الاقتصادي الحالي، وتقلبات أسعار الأغذية، اللذَين أعاقَا بشكلٍ مباشرٍ وتيرة التنمية.

وفي هذا الاتجاه نلاحظ بعض الخطوات:

- أطلق الاتحاد الإفريقي «البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا» التابع للشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا (النيباد)، من أجل استدامة الجهود التنموية، كإطارٍ لتحقيق النموّ الزراعيّ والتنمية الريفية والأمن الغذائي في الإقليم الإفريقي، وقد حظي البرنامج بالمصادقة على مستوى الوزراء الأفارقة المجتمعين في دورةٍ خاصّةٍ من مؤتمر المنظمة الإقليمي لإفريقيا بروما سنة ٢٠٠٢م.

- كما تؤكد مفوضة الاتحاد الإفريقي للاقتصاد الريفي والزراعة السيدة RODA-BISTOMOSIMI في مناسبات عدة: أنّ القضاء على الفقر والجوع يبقى أكبر تحدٍّ شاملٍ يواجهه العالم اليوم، ويعدّ مطلباً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة؛ إذ أنّ الحدّ من الفقر يُعدّ مهمّة معقدة، تتطلب تضافر جهودٍ عدةٍ في بلدان القارة، وفي مختلف المجالات، بدءاً بالاقتصاد، والنشاط الاجتماعي، مروراً بالمجال السياسي، والبيئي.

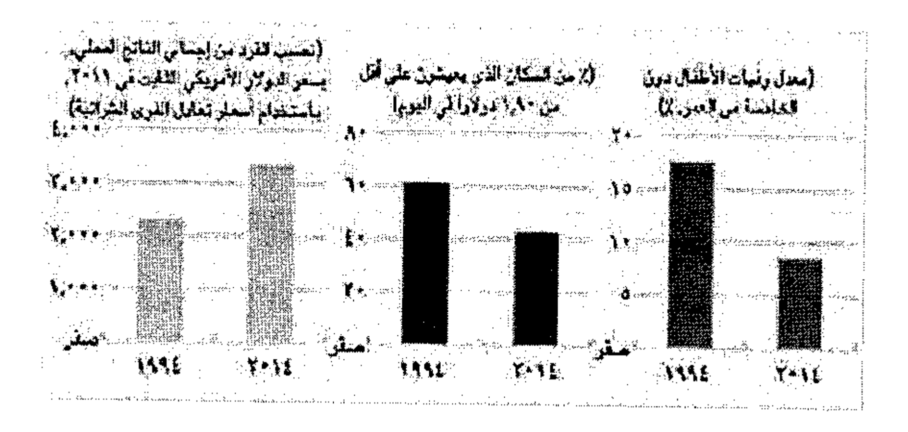
- ونظراً إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني، حيث يقدّر عدد سكان إفريقيا بـ١ ١٥٤ ٧٢١ ٢٧٤ ، خصوصاً في العديد من البلدان المتأثرة بسوء التغذية، ركز التقرير الإفريقي للتنمية البشرية (٢٠١٢م) في الكيفية التي يمكن بها المضي قُدماً في بناء الأمن الغذائي في القارة، من خلال وضع برامج التنمية الوطنية لزيادة الإنتاجية الزراعية بين المزارعين الصغار، وتحسين التغذية لدى المرأة والأطفال، وبناء نُظمٍ معيشيةٍ مرنة، وتمكين المرأة والفقراء في المناطق الريفية.

- من جانبه؛ يقترح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، في أول تقاريره عن التنمية البشرية في إفريقيا، مركزاً في: «الأمن الغذائي كوسيلة لتحسين جودة الحياة للجميع»: اتخاذ إجراءاتٍ فعّالة، تتمثل في: زيادة الإنتاج الزراعي، والاستثمار في مجال البحوث والبنى التحتية، والمساهمات، والثورة الخضراء في إفريقيا

ثالثاً: النموّ الاقتصادي والتنمية بوصفه رهاناً لتحقيق الأمن الغذائي في القارة السمراء:

في بادئ الأمر؛ ينبغي أن نشير إلى أنّ إفريقيا عاشت على مدى عقدَين (منذ سنة ٢٠٠٠م تقريباً) في تقدّمٍ ملاحظٍ للتنمية؛ إذ ارتفعت مستويات الدخل، وانخفضت معدلات الفقر، وتراجعت معدلات وفيات الأطفال في إفريقيا جنوب الصحراء، وتحسّنت خدمات الصحة والتعليم، وكلها مكاسب ساهمت- بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر- في تقليل حدّة الفقر واللاأمن الغذائي.

وحين تسارعت وتيرة النمو؛ بدأ مستوى الفقر ينخفض، وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في فقرٍ مدقع (أقلّ من ١,٩٠ دولار يوميّاً بأسعار سنة ٢٠١١م الثابتة) من ٦١% سنة ١٩٩٣م إلى ٤٣% سنة ٢٠١٢م، أي أنها تراجعت بنقطةٍ مئويةٍ واحدة سنويّاً منذ سنة ٢٠٠٠م، وتراجع الفقر بمعدل أعلى في بعض البلدان، كالسنغال، ولم يتراجع في بلدان أخرى، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية



الشكل (٤): تطور مؤشرات التنمية البشرية في إفريقيا(٣٠):

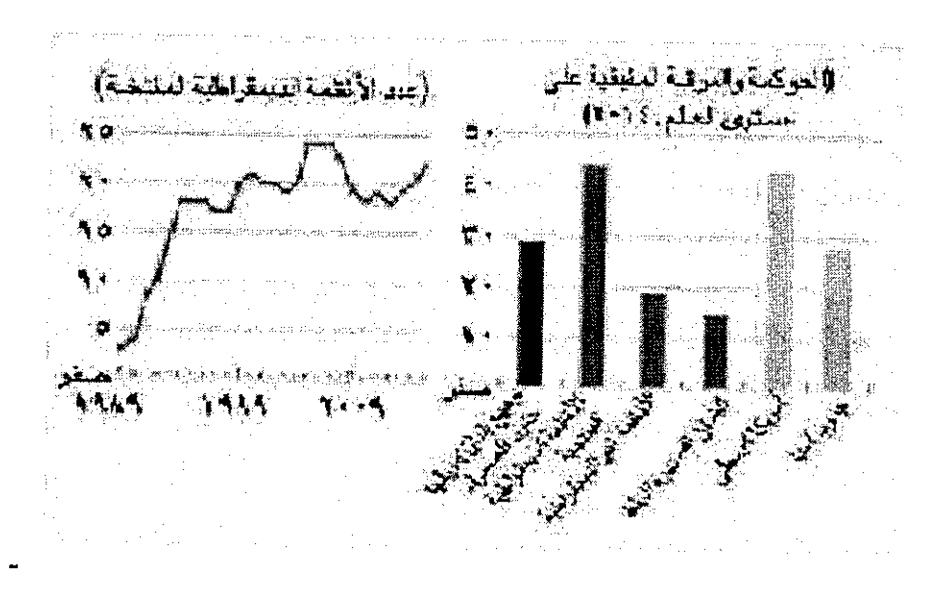
أما خدمات الصحة، فمنذ منتصف التسعينيات انخفضت نسبة وفيات الأطفال قبل بلوغهم سنّ الخامسة بما يزيد على النصف، أي من ١٧% إلى ٨% سنة ٢٠١٤م؛ حسب إحصائيات البنك الدولي.

هذا التحسّن في مؤشرات التنمية البشرية راجع بالدرجة الأولى إلى: التغيرات الاقتصادية الهيكلية في العقد الأخير، ونذكر منها:

- السياسات الاقتصادية والاجتماعية: حيث أصبحت الإدارة الاقتصادية أكثر عصرنة وفعالية، مع زيادة مرونة أسعار الصرف، وتراجع التضخم، وانخفاض معدلات العجز في الموازنات، وارتفاع مستويات الاحتياطيات بالنقد الأجنبي، وتقلّص دور الدولة لتتيح المجال أمام نُظُمٍ اقتصاديةٍ كثيرةٍ لاقتصاد السوق؛ إذ تخلصت كثيرٌ من الحكومات من التشوهات التي كانت تعوق النمو؛ ما أدى إلى انفتاح التجارة، وزيادة الاختيارات المتاحة للمزارعين، وتراجعت البيروقراطية، وانخفضت تكلفة مزاولة الأعمال، وكلها أسباب مكّنت عدداً كبيراً من الدول الإفريقية من تجنّب عدة صدمات اقتصادية في السنوات الأخيرة، بما فيها أزمة الغذاء سنة ٢٠٠٧م، والأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م – ٢٠٠٩م

- الحَوْكمة: تُعدّ الحوكمة من أهم مؤشرات التنمية، فقد تحسّنت الحوكمة بصورةٍ ملاحظةٍ في كثيرٍ من البلدان؛ وفقاً لمستودع الفكر الأمريكيFreedom House ؛ إذ قفزت عددٌ من الأنظمة الديمقراطية المنتخبة في إفريقيا من أربعة أنظمة في ١٩٩٠م إلى ٢٣ نظاماً اليوم، وهذا راجع إلى ترسيخ مبادئ الديمقراطية، لكن لا يزال الطريق طويلاً أمام الأنظمة الديمقراطية الجديدة لتصل إلى مرحلة الاكتمال أو الأمثلية.

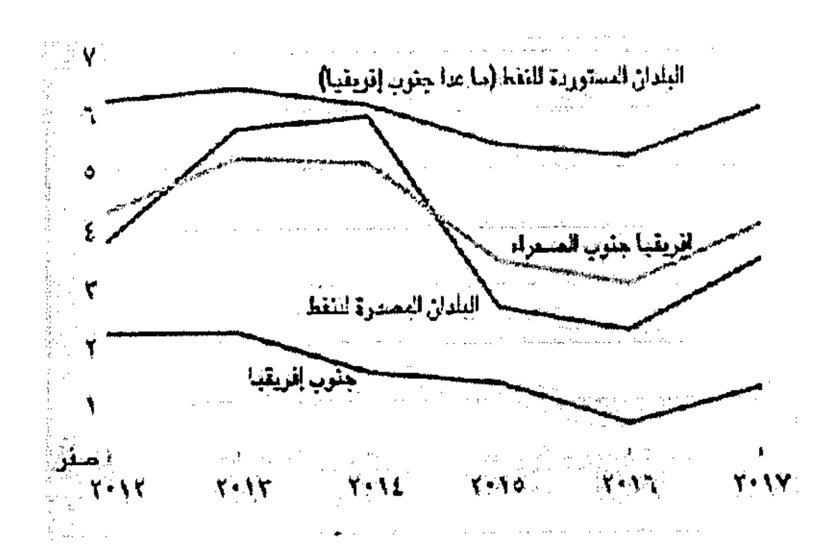
بينما تظهر الفروق في جودة الحوكمة من خلال مؤشرات الحوكمة العالمية التي يضعها البنك الدولي كلّ سنة، ففي سنة ٢٠١٤م كان متوسط ترتيب الحوكمة في الأنظمة الديمقراطية- البالغ عددها ٢٣ نظاماً في إفريقيا جنوب الصحراء- هو٢٤٢ على مستوى العالم



الشكل (٥): الديمقراطية في العالم وتحسّن الحوكمة في إفريقيا(٣٣):

النموّ الاقتصادي: العامل الأبرز لانخفاضه تدريجيّاً في السنوات القليلة الماضية هو التباطؤ الحادّ للتجارة بين الصين وإفريقيا، وانكماش كبير في اقتصاديات بعض الدول التي تعدّ من الشركاء الرئيسيين التجاريين للصين، مثل: أنغولا وجمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية وجنوب إفريقيا وزامبيا، وتركيز الصين في اقتصادها المحلي(٣٤)، ويُذكر أنّ التجارة الثنائية بين

الصين وإفريقيا كانت قد نمت من ١٠,٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠م، إلى ١٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١١م



الشكل (٦): تطور نمو اجمالي الناتج المحلي (%)

ومع تباطؤ النمو؛ هبطت أسعار السلع الأولية كثيراً؛ مع العلم بأنّ إفريقيا تعتمد على تجارة المعادن بالدرجة الأولى، فانخفضت أسعار الذرة والنحاس والقطن بما يزيد على ٢٠% منذ عام ٢٠١٣م، وهبطت أسعار الحديد الخام والنفط بأكثر من ٥٠%، وكان لهذا التراجع في الأسعار تأثيرٌ واسع النطاق على توظيف العمالة، وأسعار الصرف، والاحتياطيات بالنقد الأجنبي.

وكان لهذه العوامل آثارٌ سلبية، خصوصاً على البلدان المنتجة للنفط، كأنغولا ونيجيريا، وغيرها من البلدان التي تصدّر الحديد الخام، مثل ليبيريا

وسيراليون وجنوب إفريقيا، والنحاس، كجمهورية الكونغو وجنوب إفريقيا وزامبيا، والألماس، مثل بوتسوانا وناميبيا وجنوب إفريقيا

استجابة إفريقيا.. نظرة تفاؤل تتجلّى في الأفق:

في بادئ الأمر؛ تجدر الإشارة إلى الجهود التي بذلتها، ولا تزال تبذلها، حكومات الدول الإفريقية من أجل الحدّ من حدّة الفقر وتوفير الغذاء للجميع.

وردّاً على الوضع غير المقبول للجوع وسوء التغذية؛ اعتمد رؤساء الحكومات الإفريقية إعلان مابوتو عام ٢٠٠٣م، من خلال برنامج التنمية الزراعية الشاملة لإفريقيا، وفي أبريل ٢٠٠٤م عُقد مؤتمرٌ إفريقيٌّ جامع في كمبالا تحت شعار: «ضمان الأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠م»، وفي ديسمبر٢٠٠٦م جاءت قرارات قمة أبوجا للأمن الغذائي تحت شعار: «يجب على إفريقيا إطعام نفسها، ولا ينبغي أن يذهب أيّ طفل إلى الفراش جائعاً»، وفي أكتوبر ٢٠١٠م تمّ إطلاق اليوم العالمي للأمن الغذائي والتغذية في إفريقيا في مالاوي يوم ٣٠ أكتوبر، كما التزم وزراء ومسؤولو الصحة الأفارقة بالعمل بالاقتراحات التي خلص إليها المؤتمر وهذه كلها تظاهرات تدلّ على أنّ إفريقيا قد استجابت من أجل تحقيق اكتفاءٍ ذاتيٍّ كافلٍ للجميع.

العمود الفقري للتنمية:

إنّ الاستثمار في البيئة الزراعية هو العمود الفقري للتنمية، حيث يساهم في نموّ الدخل أكثر من أيّ قطاعٍ آخر، وخصوصاً للفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية، إذ تبيّن عددٌ من الدراسات أنّ التجارة الزراعية تقلّل من الفقر والجوع عموماً، عن طريق زيادة الإمدادات الغذائية وطرق الوصول إليها؛ مما يزيد من نسبة الصادرات بـ ١%؛ مما يؤثر إيجاباً على النموّ الاقتصادي.

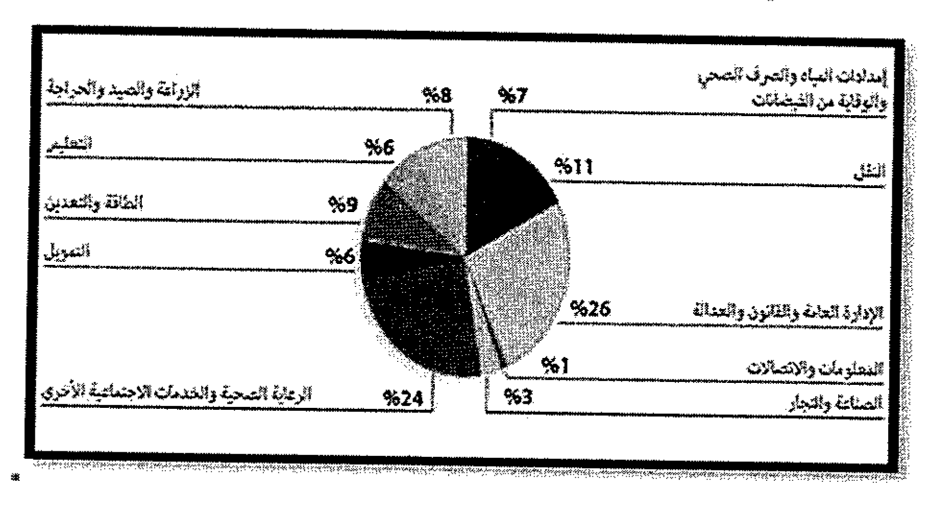
وتظهر نتائج الدراسة التي أجرتها النيباد عام ٢٠٠٠م: أنّ المتوقع أن يزيد الطلب على السلع الإفريقية خلال السنوات العشر المقبلة؛ من خلال زيادة الطلب على الغذاء في إفريقيا من ٥٠ مليار دولار إلى ١٥٠ مليار دولار، وبحلول ٢٠٣٠م يمكن للمزارعين الحصول على دخلٍ يُتوقع أن يصل إلى ٤ مليارات دولار من إجمالي الصادرات، هذه الدراسة اعتمدت على مجهودات وسياسات البنك الدولي في القارة السمراء، إضافة إلى المساعدات التي قُدّرت بـ ١١,٦ مليار دولار لتمويل ١٠٣ مشروعات سنة ٢٠١٦م، وشملت المساندة ١,٢ مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، و ١٠,٤ مليارات دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية.

كانت القطاعات التي حصلت على أكبر تمويل هي: الإدارة العامة والقانون والعدالة (٣ مليارات دولار)، والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى (٢,٨ مليار دولار)، والنقل (١,٢ مليار دولار)

هذه الزيادة في الطلب على السلع الإفريقية راجعة إلى تعزيز الإنتاجية والإنتاج للمزارعين الأفارقة؛ إذ يساعد البنك أصحاب الحيازات الصغيرة

من خلال برامج تموّل الاستثمار في مجال التقنيات المحسَّنة، وتنفيذ حلولٍ زراعيةٍ تراعي تغيُّر المناخ، وجعل الزراعة أكثر استدامة من الناحية البيئية.

وتشتمل المشروعات التي تمّت الموافقة عليها في هذه السنة المالية على مساندة مشتركة بين البنك ومؤسسة التمويل الدولية لتطوير سلاسل للقيمة- تنافسية، وموجّهة تجاريّاً- في الكاميرون، كما تساند زيادة وتكثيف إنتاجية قطاعَي الزراعة والثروة الحيوانية في رواندا



الشكل (٧): إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية لمؤسسات إفريقيا حسب القطاعات- للسنة المالية ٢٠١٥م :

تقدّر الحصة المخصّصة للنهوض بقطاع الزراعة والصيد ٨%: من إجمالي الميزانية المقدرة بـ ١١,٦ مليار دولار.

كما أُنشئت شبكات ووضعت سياسات لتعزيز التعليم، ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية (VIH)، والأمراض الأخرى، من أجل السلامة الاجتماعية.

وعلى الرغم من هذه التغيرات الهيكلية للسياسة الاجتماعية؛ فإنّ المعدلات الإجمالية للفقر في القارة لا تزال حوالي ٤٨٪، صحيحٌ أنّ معظم البلدان الإفريقية أحرزت تقدّماً على هدفٍ واحدٍ من الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو: القضاء على الفقر المدقع والجوع، لكن هناك الكثير من العمل يجب القيام به لضمان مستوى أفضل لحياة الشعوب الإفريقية، وبالإضافة إلى ذلك؛ فإنّ تحقيق التنمية المستدامة يكون ممكناً إذا كان للدول الإفريقية قدرة على توقّع حالات الصدمات والتحديات المقبلة، مثل تغير المناخ، والأزمات الصحية، مثل تفشي الإيبولا في غرب إفريقيا مؤخراً، واندلاع حالات النزاع، وعدم الاستقرار.

تجدر الإشارة إلى أنّ عدداً من الدول الإفريقية أحرزت تقدماً نسبيّاً في تحقيق الأمن الغذائي، والحدّ من الفقر، مثل غامبيا التي انخفضت مستويات الفقر فيها بنسبة ٣٢٪ بين عامَي ١٩٩٠م و ٢٠١٠م، حيث تركزت جهودها في الزراعة وتحسين سبل الحياة الريفية

قطعت إفريقيا أشواطاً كبيرةً لتحقيق أهداف الألفية، لكن الطريق لا يزال طويلاً لعدة أسباب، منها:

- صعوبة تأسيس شركات تجارية؛ إذ يستغرق ذلك وقتاً طويلاً.

- الافتقار إلى القدرات الزراعية التي تضبط المعروض من السلع الزراعية.

- الافتقار إلى نُظُم معلومات السوق.

- السياسات والحواجز الجمركية التي أثقلت كاهل المزارعين وصغار التجار.

لم تنجح إفريقيا في الماضي في حلّ هذه المشكلات، لكنها تخطو خطوات إيجابية من أجل إطعام نفسها، والحلّ الجوهري يكمن في الثروة الزراعية التي تزخر بها القارة السمراء، فلا سبيل أمام القارة الإفريقية إلا النهوض بالزراعة؛ تحقيقاً للأمن الغذائي، والتنمية المستدامة.

السدود المائية فى حوض النيل ودواعى التنمية

تُشَكِّلُ السدودُ أحدَ أهمّ مظاهر التدخّلِ البشري في البيئة النهرية؛ إلا أنها - برغم ذلك - تُعَدُ ضرورة حياتية وتنموية للكثير من سكان هذه البيئات؛ فوفقاً لبياناتِ (اللجنة العالمية للسدود W.C.D) يَعتمدُ ما يتراوحُ بين ٣٠-٤٠% من الأراضي الزراعية بالعالم على السدود.

هذا بالإضافة إلى ما تسهمُ به تلك السدود (قرابة ٥٠ ألف سدٍّ كبير بالعالم) في مجال الطاقة الكهرومائية؛ حيث تُسهم بنحو ١٩% من جملة الإنتاج العالمي للطاقة (٢,٦٥٠ تيراوات/السنة)، فضلاً عن توفيرها مصدراً منتظماً لمياه الشرب النقية

ولا شكَّ أنَّ السدودَ الكبيرة لها دورٌ كبيرٌ في تعديل هيدرولوجية الأنهار المقامة عليها، كذلك للسدود أثرُها في جيومورفولوجيةِ النهر، حيثُ تَحْرِمُ قطاعَ المجرىَ الأدنىَ للنهر من حمولة الطمي التي يرسّبُها السدُّ أمامه؛ وهو ما يتسبّب في رفع قدرة النهر - بهذا القطاع - على نَحْرِ قاعِهِ وجوانبه؛ لتعويض ما فقده من رواسب.

هذا، إلى جانب أنها تُحدث تغييرات عظيمة بالحالة البيولوجية للنهر؛ إذ تشهد البحيرة الناشئة أمام السدّ نُموّ كائناتٍ جديدةٍ، وفي مصرَكان للسدّ العالي تأثيراته البيولوجية بمصبّ النهر والنظام البيئي الساحلي؛ فقد تناقصتْ كمياتُ الصيد من السردين بنسبة ٩٥% ، كما تناقص العدد الإجمالي للأنواع إلى ٢٥ نوعاً بعد بناء السدّ مقارنة بـ٧٢ نوعاً قبل بنائه

كما أنّ هناك العديد من التداعيات الاجتماعية لإنشاء السدود، أبرزها التهجير، وقد تراوح عددُ النازحين نتيجةً إنشاءِ السدود بالعالم ما بين ٤٠ - ٨٠ مليون نسمة ، وقد تسبّب إنشاءُ السدِّ العالي في تهجير ١٠٠ ألف نسمة من سكان النوبة خلال الفترة (١٩٦٣م - ١٩٦٩م) ، بالإضافة إلى التأثيرات الصحية نتيجة الأمراض المُوَلَّدة والمنقولة عن طريق وسائط ترتبط ببيئة المياه الواقعة تحت تأثير مشروعات التنمية.

أولاً: المشروعات المائية ومتطلبات التنمية بدول حوض النيل:

تشترك في مياه الحوض إحدى عشرة دولة، هي: (إثيوبيا، كينيا، أوغندا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، الكونغو الديموقراطية، إريتريا، السودان، جنوب السودان، مصر).

أ - حالة التساقط (المطر) بقطاعات حوض النيل:

يمتد حوض النيل من الجنوب إلى الشمال، عبرَ ما يزيد على ٣٥ درجةً عَرْضيةً؛ وهو ما أسهَمَ في تفرّدِ النهرِ وحوضِهِ من الناحية الإيكولوجية؛ لِمَا اشتمله من أنماطٍ بيئيةٍ متنوعةٍ، ومناطق مناخية ونباتية متعدّدة.

معدلات سقوط المطر بحوض النيل (مم/ سنة، عن : Camberlin, P., ٢٠٠٩).

وقد بلغ المتوسط العام للتساقط داخل الحوض (٦١٥) ملليمتراً/سنوياً، يرتفع في كينيا والكونغو إلى (١٢٦٠ و ١٢٤٥) ملليمتراً، ويصل إلى (١١٤٠ و١١٢٥) ملليمتراً في أوغندا وإثيوبيا، وإلى (١١١٠ و١١٠٥ و ١٠١٥) ملليمتراً في بوروندي ورواندا وتنزانيا - على التوالي - (انظر: شكل ١)، بينما ينخفض إلى ٥٢٠ ملليمتراً في إريتريا، ويتدنى شمالاً إلى ٥٠٠ ملليمترٍ في السودان، و١٥ ملليمتراً فقط في مصر

ب - السدود والخزانات المائية القائمة:

أُنشئت العديد من المشروعات المائية على النهر، لتخزين المياه أو لتلبية الاحتياجات المائية، وكان من أهمها: (سدّ أوين، جبل الأولياء، الروصيرص، سنار، خشم القربة) (انظر: جدول ١).

وفي مصر تعددت مشروعات الضبط والتخزين المائي، وكان أهمها على الإطلاق: (خزان أسوان، والسدّ العالي)، بُني الأول عام ١٩٠٢م، بسعةٍ تخزينيةٍ مليار م٣، وتمت تعليته مرتين: عام ١٩١١م، وعام ١٩٢٦م، لترتفع سعته التخزينية إلى ٥,٥ مليارات م٣.

أما السدّ العالي (٧): فيُعدّ أكبر مشروع مائي على النهر، افتُتح عام ١٩٧١م، وهو من النوع الركامي، وأقصى منسوب للمياه المحجوزة أمامه في بحيرة ناصر١٨٣ متراً، حيث تبلغ سعةُ البحيرةِ التخزينية - عند هذا المنسوب - ١٦٩ مليارم٣، وتنتج المحطة طاقة كهربائية تصل إلى ٢١٠٠ ميجاوات.

السدود والقناطر الرئيسة: (المكتملة، والجاري إنشاؤها، والمخطط لها)، بحوض النيل

من ١٩٠٠م حتى ١٩٧٠م				
مصر	قناطرأسيوط	المجرى الرئيس	١٩٠٢م	الري
مصر	قناطرإسنا	المجرى الرئيس	١٩٠٨م	الري
مصر	قناطرنجع حمادي	المجرى الرئيس	١٩٣٠م	الري
مصر	سدّ أسوان القديم	المجرى الرئيس	١٩٣٣م	-
مصر	السدّ العالي	المجرى الرئيس	١٩٧٠م	٢١٠٠
إثيوبيا	تيس آباي	بحيرة تانا	١٩٥٣م	١٢
السودان	سنار	النيل الأزرق	١٩٢٥م	٤٨
السودان	جبل الأولياء	النيل الأبيض	١٩٣٧م	١٨
السودان	خشم القربة	العطبرة	١٩٦٤م	٣٥
السودان	الروصيرص	النيل الأزرق	١٩٦٦م	٦٠
أوغندا	أوين	النيل الأبيض	١٩٥٤م	١٨٠
من ١٩٧٠م حتى الآن				
إثيوبيا	تكزي ٥	تكزي	٢٠٠٩م - ٢٠١٠م	٣٠٠
السودان	مروي	المجرى الرئيس	٢٠٠٩م - ٢٠١٠م	١٢٥٠
إثيوبيا	فنشا	فنشا	١٩٧١م -	١٣٤

			٢٠١٣م	
إثيوبيا	تشارا تشارا	النيل الأزرق	٢٠٠٠م	٨٤
إثيوبيا	كوجا	النيل الأزرق	٢٠٠٨م	الري
إثيوبيا	تانا بليز	النيل الأزرق	٢٠١١م	٤٦٠
كينيا	سونحت ديو ميريو	فيكتوريا	٢٠٠٧م	٦٠
أوغندا	كييرا	النيل الأبيض	١٩٩٣م - ٢٠٠٠م	٢٠٠
تحت الإنشاء				
السودان	تعلية الروصيرص	النيل الأزرق	٢٠١٣م	-
السودان	بيردانا	العطبرة	-	١٣٥
السودان	ريوميلا	العطبرة	-	١٣٥
السودان	الشيريك	المجرى الرئيس	-	٣٠٠
إثيوبيا	فان (FAN)	فنشا	٢٠١١م	-
إثيوبيا	تكزي (II)	تكزي	٢٠٢٠م	-
إثيوبيا	ميجيش	أباي	-	الري
إثيوبيا	ريب	أباي	٢٠١١م	-
إثيوبيا	سدّ النهضة (الألفية)	النيل الأزرق	٢٠١٧م	٦٠٠٠

رواندا	نيابارونجو	نيابارونجو	٢٠١١م	٢٧,٥
أوغندا	بيوجاجلي	النيل الأبيض	٢٠١١م	٢٥٠
السدود المقترحة				
الكونغو	سميليكي	سميليكي	-	-
إثيوبيا	جيما	جيما	-	-
إثيوبيا	كارادوبي	النيل الأزرق	٢٠٢٣م	١٦٠٠
إثيوبيا	بوردر	النيل الأزرق	٢٠٢٦م	١٤٠٠
إثيوبيا	مابيل	النيل الأزرق	٢٠٢١م	-
إثيوبيا	بيكوأبو	النيل الأزرق	-	٢٠٠٠
إثيوبيا	منداريا	النيل الأزرق	٢٠٣٠م	١٧٠٠
إثيوبيا	شيمودا/ بيدا	شيموجا	٢٠١٥م	٢٧٨
إثيوبيا	بارو I&II	السوباط	-	-
السودان	نيمالي	النيل	-	-
السودان	دال-١	النيل	-	٤٠٠
السودان	كاجبار	النيل	-	٣٠٠
جنوب السودان	بيدين	بحر الجبل	-	-

جنوب السودان	شكولي	بحر الجبل	-	-
جنوب السودان	لاكي	بحر الجبل	-	-
جنوب السودان	فيولا	بحر الجبل	-	-
أوغندا	اسميا	النيل الأبيض	٢٠١٥م	٨٧
أوغندا	كلاجالا	النيل الأبيض	٢٠١١م	٣٠٠
أوغندا	كاروما	النيل الأبيض	٢٠١٧م	٢٠٠
أوغندا	مرتشيزون	النيل الأبيض	-	٦٠٠
أوغندا	أياجو الشمالي	النيل الأبيض	٢٠١٨م	٣٠٤
أوغندا	أياجو الجنوبي	النيل الأبيض	-	٢٣٤
رواندا	كيكاجيت	كاجيرا	٢٠١٦م	١٠
رواندا	نيابارونجو	كاجيرا	٢٠١٢م	٢٧
رواندا - تنزانيا - بوروندي	ريسيمو I&II	كاجيرا	٢٠١٢م	٦٠
كينيا	جورونجا- ماشوفي-	مارا	-	-

			كيلجورس	
١٨٠	٢٠١٢م	مارا	إيواسونجيرو	كينيا

Source:

Conniff, K., et al., Nile water and agriculture Past, present and future, In: Awulachew, S.B., et al., The River Nile Basin-Water, Agriculture, Governance and Livelihoods, Routledge, London and New York, ٢٠١٢, pp.٢٢-٢٣. (With Modification(

ومن أحدث المنشآت الهيدروليكية التي اكتمل إنشاؤها على نهر النيل:

- (سدّ مِرْوِي): بالولاية الشمالية للسودان (٣٥٠ كم من الخرطوم)، اكتمل عام ٢٠٠٩م، ويولّد طاقة كهربائية قدرها ١٢٥٠ ميجاوات، ويساهم في زراعة حوالي ٣٠٠ ألف هكتار.

- ومشروع (نفق تانا – بليز): بولاية أمهرة الإثيوبية (٥٠٠ كم شمال أديس أبابا)، على أحد روافد النيل الأزرق، اكتمل في مايو ٢٠١٠م، ويستمد مياهَه من بحيرة تانا، ويهدف إلى إنتاج طاقةٍ كهربيةٍ بقدرة ٤٦٠ ميجاوات، ويساهم في زراعة ٢٥٠ ألف فدان.

- و (سدّ تكزّي): سدٌّ ضخم على نهر العطبرة، ارتفاعه ١٨٨ متراً، وافتُتِحَ في ١٤ نوفمبر٢٠٠٩م، ويولّد نحو ٣٠٠ ميجاوات من الطاقة.

السدود والقناطر الرئيسة بحوض النيل (شراقي ٢٠١٠م، عن: Waterwiki, ٢٠١٠)

وبلغ عدد المشروعات الهيدروليكية المقترحة بحوض النهر ٢٧ مشروعاً، تتوزعُ بواقع ٨ مشروعات في إثيوبيا، و٧ مشروعات في السودان وجنوب السودان، و ٦ مشروعات في أوغندا، و ٤ مشروعات في كينيا ورواندا، ومشروع في الكونغو، وآخر لصالح رواندا وتنزانيا وبوروندي.

ج - حالة التنمية وبعض مؤشراتها بدول الحوض:

جاءت دولُ حوضِ النيل في ترتيبٍ متأخرٍ في (دليل التنمية البشرية العالمي / عام ٢٠١٢م): مصر (١١٢)، كينيا (١٤٥)، تنزانيا (١٥٢)، أوغندا (١٦١)، رواندا (١٦٧)، السودان (١٧١)، إثيوبيا (١٧٣)، بوروندي (١٧٨)، إريتريا (١٨١)، وجمهورية الكونغو الديموقراطية التي جاءت في المرتبة الأخيرة عالمياً (١٨٦).

وبذلك تقع ستٌّ من دول الحوض ضمن أقلّ عشرينَ دولةٍ بالعالم في (دليل التنمية البشرية).

١ - معدل النمو والحالة الاقتصادية لسكان حوض النيل:

يعرض ذلك الجدول (٢):

جدول (٢)

الأبعاد المكانية لمؤشرات الحجم، ومعدل النمو، والحالة الاقتصادية، لسكان دول حوض النيل

			الإجمالي (بليون دولار)	نصيب الفرد (دولار/ نسمة)		
مصر	٨٣,٩٥٨	١,٨	٥٣٦,٣	٦,٦٤٠	١,٧	٢٢

السودان	٣٦,١٠٨	٢,٤	٧٥,٣	٢,٠٣٠	**	**
جنوب السودان	٩,٦١٥	٢,٨ (*)	**	**	٥١,٠ (*)	**
إثيوبيا	٨٦,٥٣٨	٢,٧	١٠٤,٢	١,١٤٠	٣٩	٣٨,٩
إريتريا	٥,٥٨١	٣,٧	٣,٤	٥٦٠	**	**
بوروندي	٨,٧٤٩	٣,٢	٥,٥	٥٦٠	٨١,٣	٦٦,٩
كينيا	٤٢,٧٤٩	٢,٧	٧٦,١	١,٧٦٠	٤٣,٤	٤٥,٩
الكونغو الديموقراطية	٦٩,٥٧٥	٢,٨	٢٤,٥	٣٧٠	٨٧,٧	٧١,٣
رواندا	١١,٢٧٢	٢,٦	١٣,٩	١,٢٥٠	٦٣,٢	٤٤,٩
تنزانيا	٤٧,٥٦٥	٢,٨	٧٣,٦	١,٥٩٠	٦٧,٩	٣٣,٤
أوغندا	٣٥,٦٢١	٣,٤	٤١,٤	١,١٤٠	٥١,٥	٣١,١
الإجمالي	٤٣٧,٣٣١	-	٩٥٤,٢	-	-	-

Source:

(١)Nile Basin Initiative (NBI), State of the River Nile Basin, ٢٠١٢.

(٢)The World Bank, World Development Report, ٢٠١٤ .

(٣)UNDP, Human Development Report, ٢٠١٣.

(*) معدلات النمو للفترة (٢٠٠٠م - ٢٠٠٥م) (UNDP - ٢٠١٣)، نسبة السكان دون خط الفقر الدولي (NBI, ٢٠١٢).

(**) بدون بيانات.

ويتضح من تحليل جدول (٢) ما يأتي:

■ بلغ إجمالي حجم السكان بدول حوض النيل ٤٣٧,٣ مليون نسمة عام ٢٠١٢م، يعيش نحو ٥٥% منهم في إثيوبيا ومصر والكونغو الديموقراطية، وفي ظلّ متوسط معدل النمو السكاني السنوي الحالي بالحوض (٢,٨١%) سوف يبلغ الحجم السكاني قرابة ٥٩٧ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥م.

■ ارتفعتْ نسبةُ سكانِ الحوض الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (١,٢٥ دولار يومياً)، حيث زادت على ٨٠% في كلٍّ من: بوروندي والكونغو اللتين ارتفعت فيهما كذلك نسبةُ السكان - دونَ خطّ الفقر الوطني - إلى ما يزيد على ثلثي جملة السكان، وتجاوزت النسبة ٦٠% في كلٍّ من: رواندا وتنزانيا، وتعدت ٥٠% في أوغندا وجنوب السودان.

٢ - موارد المياه بأقطار الحوض، ومستويات العجز والفائض بها:

يعرض تفاصيل ذلك الجدول

موارد المياه العذبة المتجددة، ومتوسط نصيب الفرد منها، بدول حوض النيل

مصر	٥٧,٣	٦٨٢,٤٨	٩٦,٩
السودان	٦٤,٥	١٤١٠,٦٧	٧٦,٩
إثيوبيا	١٢٢,٠	١٤٠٩,٧٩	٠
إريتريا	٦,٣	١١٢٨,٨٣	٥٥,٦
بوروندي	١٢,٥	١٤٢٨,٧٣	٠
كينيا	٣٠,٧	٧١٨,١٥	٣٣,١
الكونغو الديموقراطية	١٢٨٣,٠	١٨٤٤٠,٥٣	٢٩,٩
رواندا	٩,٥	٨٤٢,٨٠	٠
تنزانيا	٩٦,٣	٢٠٢٤,٦٠	٩,٩
أوغندا	٦٦,٠	١٨٥٢,٨٤	٤٠,٩
الجملة	١٧٤٨,١	٣٩٩٧,٢٠	-

Source:

(١)The World's Water, Volume ٨, Available at :(http://worldwater.org(

(٢) من حساب الباحث، اعتماداً على أحجام السكان عام ٢٠١٢م.

(٣)FAO, Review of World Water Resources by Country, ٢٠٠٣.

يتضح من الجدول ما يأتي:

■ بَلَغَ حجم موارد المياه العذبة المتجددة سنوياً بدول حوض النيل ١٧٤٨,١ مليار م٣، وارتفع المتوسط الافتراضي لنصيب الفرد منها إلى ٣٩٩٧,٢ م٣/سنوياً.

■ تبايُنُ التوزيعِ الجغرافي لموارد المياه العذبة المتجددة بدول الحوض، حيث تصدَّرَت: (الكونغو وإثيوبيا وتنزانيا) دولَ الحوض؛ فبلغت: (١٢٨٣ و ١٢٢ و ٩٦,٣ مليار م٣/سنوياً) على التوالي، وهو يمثّل ٨٥,٩% من إجمالي المواردِ المائية المتجددة.

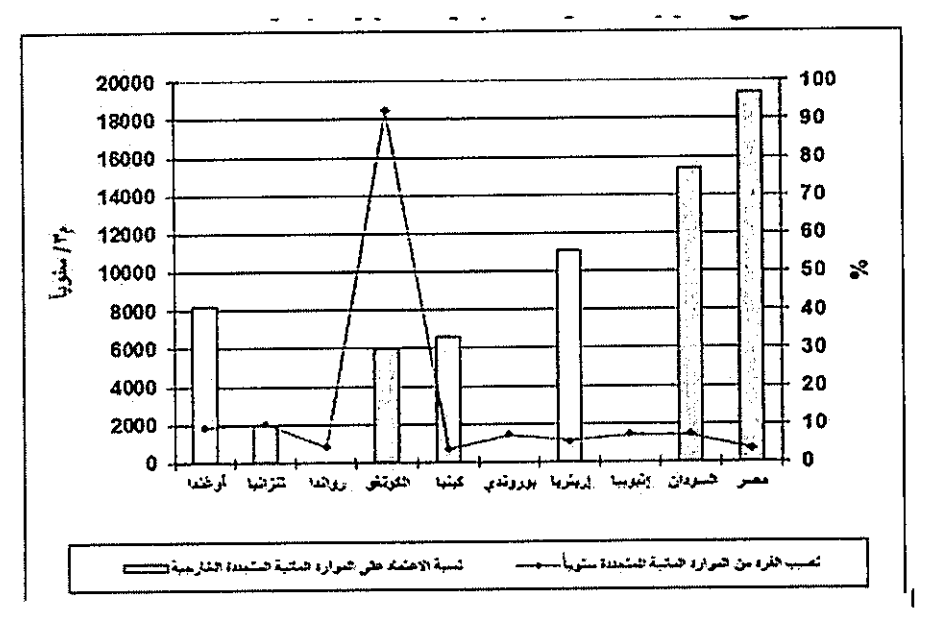
■ تبايُنُ متوسطِ نصيب الفردِ من الموارد بدول الحوض بشكل كبير، فبينما وصل إلى ١٨,٤٤ ألف م٣/فردٍ في الكونغو؛ انخفض إلى ما دون خط الفقر المائي (١٠٠٠ م٣/ فرد/سنة) في (روندا وكينيا ومصر)، حيث بلغ فيها (٨٤٢,٨ و ٧١٨,٢ و ٦٨٢,٥ م٣/فردٍ) على التوالي، في حين تراوَحَ بين (١٠٠٠ و ٢٠٠٠ م٣/ فردٍ) في بقية دول الحوض.

■ جاءت مصر والسودان في مقدمة دول الحوض من حيث الاعتماد على الموارد المائية الخارجية (من خارج القُطر)، حيث بلغت (٩٦,٩ % و ٧٦,٩%) بكلٍّ منهما - على التوالي -، (انظر: شكل ٣).

٣ - نصيب الفرد من الموارد المائية الكلية بدول حوض النيل:

شكل

نصيب الفرد من الموارد المائية الكلية المتجددة سنوياً، ونسبة الاعتماد على الموارد المائية الخارجية، بدول حوض النيل



يلاحظ انخفاض متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية بدول حوض النيل بشكلٍ واضحٍ في أغلبها، كما يأتي:

■ انخفضت بوضوحٍ نِسَبُ اتصالِ السكان في ريف دول حوض النيل بشبكات الكهرباء؛ إذ لم تتجاوز ١٠% من إجمالي السكان، سوى كينيا (١٢%) ومصر (٩٩%). وارتفعت – نسبياً - في القطاع الحضري؛ فتراوحت بين (٤٠ و٦٠%) في: (أوغندا، وتنزانيا، والكونغو، وكينيا، وإريتريا)، وتجاوزت (٦٠%) في: (السودان، وإثيوبيا، ومصر)، بينما تخلفت بوروندي (٢٦%)، وجنوب السودان (١٧%)، ورواندا (١٢%).

■ بينما يُقدّرُ متوسطُ استهلاكِ الفرد الذي يعيش في مستوىً متوسط بنحو ٥٠٠ كيلووات ساعة/سنة ؛ جاءت جميع دول الحوض دون ذلك، وبخاصة إثيوبيا (٢٥,٣ كيلووات/ساعة)، ولم يتجاوزه من دول الحوض سوى مصر(١,٠٧٢,٥ كيلووات ساعةٍ/سنةٍ)، (انظر: جدول ٤).

جدول (٤)

متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية في بعض دول حوض النيل (٢٠٠١م)

مصر	٩٩	١٠٠	١,٠٧٢,٥
السودان	٧	٦٠	٧٤,٢
جنوب السودان	١	١٧	*
إثيوبيا	٢	٨٦	٢٥,٣
إريتريا	٣	٥٧	*
بوروندي	٣	٢٦	*
كينيا	١٢	٥١	١٢٠,٣
الكونغو الديموقراطية	٠	٤٥	٨٢,٣
رواندا	٢	١٢	٦٢,١
تنزانيا	٢	٤٠	*
أوغندا	٦	٤٠	*

Source:

(١)Nile Basin Initiative (NBI), State of the River Nile Basin, ٢٠١٢.

(٢)Ofid, Energy Poverty in Africa, Proceedings of a Workshop held by OFID in Abuja, Nigeria, June ٨-١٠, ٢٠٠٨.

(*) بدون بيانات.

وبذلك: فإنه على الرغم من وفرة الموارد المائية المتجددة بحوض النهر: فإنه يُعوِزُها الإدارة وحسن الاستغلال، سواء المباشر (بالتخزين وتقليل الفاقد) أو غير المباشر (عبر توليد الطاقة)، فعلى سبيل المثال: تُقدّر إمكانيات توليد الطاقة الكهرومائية في دولة الكونغو الديموقراطية بنحو ٥٥٠ تيراوات/ساعة ، وهو ما يزيد على احتياجات دول الحوض – جميعاً - من الطاقة الكهربائية!

ثانياً: الاستغلال المائي والضغوط الهيدروبوليتيكية:

أ – الاستغلال المائي:

تتفاوت معدلات السحب والاستهلاك السنوي للموارد المائية بين دول حوض نهر النيل، فَتَصِلُ جملةُ السحب السنوي للمياه بالحوض إلى ٨١,٠٥ مليارم٣، أغلبُها من مصر والسودان بنسبة ٩١,٥%، ويستأثر القطاع الزراعي بالنسبة الأكبر من معدلات السحب، فمتوسط سحب الأنشطة الزراعية ٧٤,٦%، والمعيشية ٢٠,٤%، وينخفض إلى ٥% في النشاط الصناعي

وتتميز الزراعة بأنها (مطرية) مطلقة في المنابع، وهي - على النقيض تماماً – زراعةُ (ريٍّ) مطلقة في المصب، وبين هذا وذلك نجدُها تجمع بين النمطين في وسط السودان، وبذلك: تجد الزراعة في نطاق المنابع كفايتَها من الماء دون أدنى حاجةٍ إلى ماء الري، بل تصبح المشكلة في بعض الأحيان هي

إفراطُ المطر، وإذا كانت هناك جيوبٌ تعاني الجفاف بهذا النطاق؛ فهي مناطقُ المرتفعات العالية

إلا أنَّ هناك ميزةً حاسمةً بنطاق المنابع يتفوق فيها خارج كلّ مقارنة، فبحكم تركيبه الجغرافي كهضاب شاهقة؛ فإنَّ توليد الكهرباء يصبح الشكل الأمثل، وربما الأوحد، لاستغلال مياه النهر

ب – الضغوط الهيدروبوليتيكية:

شهدت العقود الأخيرة – بعد الاستعمار - دخولَ (المسألة المائية لنهر النيل) بوصفها قضية ضمن سياسات دول حوض النيل الاقتصادية، وأصبحت المشروعات التنموية التي تتبناها دول حوض النيل مجالاً للتأويل السياسي، بل استُخدمتْ - ولا تزال - سلاحاً سياسيّاً، حتى في صراع المعارضة مع حكوماتها، في كلّ بلد في حوض النهر، ولم يكن ذلك - في الحقيقة - من فعلِ دول حوض النيل، وإنما كان من إيعاز الاستعمار الخارجي، وبخاصة في العصر الحديث.

لقد كان المستعمرُ على وعي تامٍّ بأهمية المنابع كورقة للضغط والمساومة السياسية، يذكر (ويلكوكس) - المهندس الإنجليزي الشهير في مصر - إلى القول بأنّ «كلّ حاكم يسيطر على بحيرة فيكتوريا؛ يملك بيده زمام الحياة لمصر»، ومن آراء (صاموئيل بيكر) - الذي كانت معارفه عن النيل حُجّةً في أواخر القرن ١٩، وكان يُصِرُّ على الخطر المُحْدِقِ بمصرَ لو تَركَت السودان – أنه «لو استولى عدوٌّ متمدن، أو شبه متمدن، على الخرطوم؛ فإنه يمكنه أن يُحَوِّلَ مجرى مياه الرهد، والدندر، والنيل الأزرق، والعطبرة، ويبعثر مياهها في الصحراوات، مما يؤدي إلى الهلاك المحقّق»

ومارس الاستعمارُ البريطانيُّ دوراً مزدوجاً بالغَ الخبثِ؛ فقد كان يُوعِزُ إلى الآخرين بفكرة الادعاءات بالحقوق المائية، أو التلميح إليها، وفي الوقت نفسه كان يتقدّم إلى مصر – نفسها - في ثوب المدافع الصلب عن (حقوقها المشروعة) ضدّ هذه الادعاءات المزجاة، لينال امتنانها ويكسب تمسكها بحمايته

وعاوَدَ ممارسة اللعبة في صورة مختلفة فيما بعد في السودان وشرق إفريقيا، حيث كانت السياسة البريطانية المخططة هي: الإكثار من السدود والخزانات والمشروعات المائية والزراعية في السودان؛ بما يُفضِي إلى تخفيض مستوى النيل بشكل يتعذّر معه مَلء الحياض، ويُفاقِمُ من خطر الجفاف في سِني الفيضانات الشحيحة، ولعل مثل هذه الحال هي إحدى البواعث على تشييد قناطر نجع حمادي

وتطبيقاً لهذه السياسة؛ تَمَّ - تحت السيطرة البريطانية - إنشاءُ خزانيْنِ للمياه في السودان، وهما: (خزان سنار) على النيل الأزرق لصالح السودان، والآخر (خزان جبل الأولياء) على النيل الأبيض لصالح مصر.

وتَقنِيناً لذلك؛ فرضت بريطانيا على مصر (اتفاقية مياه النيل) سنة ١٩٢٩م، والتي كان فيها إجحافٌ واضحٌ بمصالح مصر، وضغطٌ حادٌّ عليها، وقد أعطت بريطانيا مزيداً من التحكم في مياه النيل

وامتداداً لذلك؛ عَمَدَت بريطانيا قبل تركها (أوغندا – كينيا - تنزانيا) إلى تأليبها على مصر مائياً، للمطالبة بحصصٍ في مياه النيل، وهو ما ظهر جليّاً في عملية تمويل السدّ العالي، فقد كانت إحدى الذرائع التي تَعَلّلَ بها الغربُ (الولايات المتحدة وبريطانيا) لسحب عَرْضِهِ قَرْض تمويلِ السدِّ - بعد أن كان

قد وافق عليه فنيّاً وهندسيّاً - هي ما زَعَمَهُ من أنه يضرُّ ببعض الدول الواقعة في حوض النيل

إلاَّ أنَّ تأجيج الصراع على مياه النيل بين دول الحوض لم ينتهِ بانتهاء الاستعمار، أو يتوقف عند المصالح الغربية بالمنطقة، وإنما واصلته (إسرائيل) كوكيل استعماري؛ بتوسيع تحالفاتها بمنطقة المنابع للضغط على مصر منذ بداية السبعينيات.

وتحاول (إسرائيل) من خلال تهديد الأمن المائي لمصر والسودان توسيعَ معركتها مع العالم العربي؛ للتخفيف من عبء جبهة المواجهة المباشرة مع (إسرائيل)، ولإضعاف الدول العربية الكبرى، مثل مصر، بشكل غير مباشر.

وتعتمد (إسرائيل) لتحقيق ذلك على سياسة إثارة الخلافات السياسية بين الأقطار العربية النيلية (مصروالسودان) ونظيراتها الإفريقية، واستغلال البعد الاقتصادي، وذلك لتأمين سيطرتها على مشروعات الريّ والمياه في دول الحوض، وقد نجحت بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين سيطرتها على بعض مشروعات الريّ في منطقة البحيرات، من خلال تقديم الشركات (الإسرائيلية) الدعم الفني والتكنولوجي والهندسي لها، وتنمية العلاقات التجارية بين (إسرائيل) ودول الحوض

سدّ النهضة (الألفية) الإثيوبي

الدوافع والتداعيات:

تَشغَلُ إثيوبيا المكانة الأكثر أهمية بالنسبة لكلٍّ من مصر والسودان، إذ أنَّ أكثر من ٨٥% من إجمالي الإيراد السنوي لنهر النيل عند أسوان يأتي من الهضبة الإثيوبية (النيل الأزرق – العطبرة – السوباط).

وقد أعلنت إثيوبيا (رفضها المطلق) لاتفاقيات تقسيم مياه النهر، وعلى الأخصّ اتفاقية ١٩٥٩م بين مصر والسودان التي تنصّ على (الحقّ التاريخي المكتسب) في مياه النيل، وأعلنت أنها سوف تحتفظ - لاستعمالها الخاص مستقبلاً - بموارد النيل وتصريفاته في الإقليم الإثيوبي، بينما قد وقّعت مع مصر - في يوليو ١٩٩٣م - إطاراً للتعاون والاتفاق على استخدام مياه النيل على أساس مبادئ القانون الدولي، والامتناع عن أي نشاط يؤدي إلى ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يخصّ النيل، وأن يلتزما بالتشاور والتعاون في المشاريع ذات الفائدة المشتركة

وكانت جامعة أديس أبابا قد نشرت في عام ١٩٨٤م دراسةً؛ أَوْضَحَ فيها صاحبُها أنّ «إثيوبيا تتحكم تماماً، بفضل النيل، في كلٍّ من مصر والسودان، وأنه يكفي التصرف في ١٠% من المياه المخصّصة للريّ في البلدين؛ لكي يصبح ذلك مسألة حياة أو موت» ، وبدأت إثيوبيا في ترجمة ذلك من خلال سلسلة السدود التي شرعت في إنشائها على منابع النيل بأراضيها، وبالأخصّ على النيل الأزرق الذي يتدفق عبره نحو ٤٨ مليار م٣ من المياه سنوياً باتجاه

السودان ومصر، ويُعدّ سدّ النهضة الإثيوبي الكبير (GERD) أو سدّ الألفية (MD) أحدَ أكبرِ هذه السدود، ويستهدف السدُّ توليدَ الطاقة الكهربائية بقدرة ٦ آلاف ميجاوات سنوياً.

ولا شك أنّ لإثيوبيا - كما لسائر دول الحوض الأخرى - الحقّ في التنمية وتحقيق وفورات في مجال الطاقة الكهربائية، ولكن من الصعوبة تَفَهُّمُ شُروعِ الجانبِ الإثيوبي في إنشاء السدّ بينما توجد بدائل تحقّق غايته التنموية أخفّ ضرراً وأقلّ خطورة منه.

وقد أظهرت دراسةٌ، أجراها (مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي) فيما بين عامي ١٩٥٩م و١٩٦٤م، أنه لا توجد أراض في حوض النيل الأزرق تمكن زراعتها، وإنما توجد أراض في الهضاب المحيطة يمكن توصيل الماء إليها وزراعتها، وعلى الأخص حول بحيرة تانا، وحول رافدي الانجاروالفنشا، وعلى الحدود الإثيوبية - السودانية، وتبلغ مساحة هذه الأراضي نحو مليون فدان، ويتطلب رَيُّها حوالي ٦ ملياراتِ م٣/السنة. ورَكَّزَ التقرير في إمكانيات استخدام مياه النيل الأزرق لتوليد الكهرباء، واقترح بناء أربعة سدود كبيرة بقطاع المجرى الأدنى من النيل الأزرق في الأراضي الإثيوبية، وهي: سدود (كارادوبي، ومابيل، ومندايا، والحدود)، وتبلغ سعتُها التخزينية مجتمعةً ٧٣,١٠٤ مليارم٣، كما يبلغ إجمالي الطاقة التي يمكن توليدها - من خلالها - إلى حوالي ٥٥٠٠ ميجاوات.

كذلك؛ تقدّمت الحكومتان المصرية والسودانية بمقترح آخر، يتضمّن إنشاء خزان قبل موقع شلالات (تسيسات) على النيل الأزرق، يرفع منسوب التخزين في بحيرة تانا ١٠ أمتاركاملة، وتتجلى وجاهة الفكرة في توفيرها نحو ١٠ مليارات م٣ من المياه، تُفقد بالتبخر سنوياً في بحيرة ناصر عند أعلى

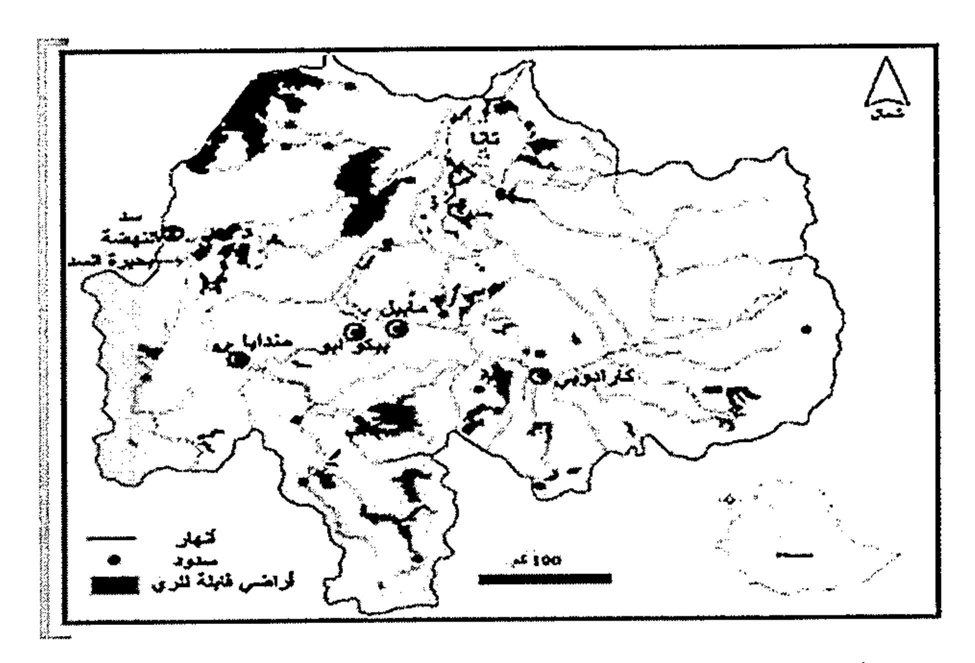
منسوب للتخزين، وهو أعلى بكثير من الفاقد بالتبخر في قطاع بحيرة تانا، كما تُعدّ شلالات تسيسات (٢٥ كم من مخرج النهر، من بحيرة تانا) موقعاً مثالياً لإقامة محطة لتوليد الكهرباء

وأيضاً اقترح الجانب المصرى - عبر اللجنة الدولية للخبراء - الرجوعَ إلى الأبعاد الخاصة بـ (سدّ الحدود) ذي السعة التصميمية ١٤,٥ مليار م٣ وارتفاع ٩٠ متراً، والسابق دراستُهُ في مشروع تجارة الطاقة بالنيل الشرقي، مع الاتفاق على شروط الملء التي تمنع حدوث أي آثار سلبية على مصر، إلا أنَّ إثيوبيا قد استغلت انشغال المصريين بالشأن الداخلي وغيرت مواصفاته ليصبح ارتفاعه ١٤٥ متراً، وزادت سعته التخزينية لتصل إلى ٧٤ مليار م٣، ثم شرعت في بنائه.

ويرى العديد من الخبراء أنّ المشروع ينبغي أن يكون أصغر حجماً لتحقيق الكفاءة وتقليل التكلفة، على النحو المقترح من الجانب المصري، وقد ذكر ٢٤) Asfaw Beyene) - أستاذ الهندسة الميكانيكية في جامعة ولاية سان دييجو (كاليفورنيا) - أنَّ السدَّ قد زِيدَ في حجمه بنسبة ٣٠٠% عمّا ينبغي أن يكون عليه؛ ومن ثمّ فأكثر من نصف التوربينات نادراً ما ستُستخدم! ووفقاً لمتوسط التدفق المائي السنوي بالنهر وارتفاع السدّ: فإنّ القدرة الإنتاجية للسدّ على توليد الكهرباء تبلغ ٢٠٠٠ ميجاوات، وليس ٦٠٠٠ ميجاوات، إلا أنّ النظام قد تم تصميمه لمعدل تدفق الذروة، وهو ما يحدث خلال موسم سقوط الأمطار الذي يتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر فقط! كما تشير الدراسات الهيدرولوجية إلى أنّ الفاقد المائي بخزان سدّ النهضة يُقدّر بحوالي ٣ مليارات م٣؛ بما يعادل كمية الأمطار التي تسقط بمصر ثلاث مرات

بناءً على ما سبق؛ فما دواعي توليد الطاقة عبر تشييد سدّ النهضة بسعته التخزينية الضخمة غير المبررة؛ مع ما تشير إليه الدراسات من انخفاض الكفاءة الإنتاجية للسدّ من الطاقة (حوالي ٣٠%)، ووجود بدائل أكثر أماناً، لها القدرة على توليد الطاقة اللازمة؟!

حوض النيل الأزرق، والسدود على مجاريه، والموقع الجغرافي لمشروع سدّ النهضة الإثيوبي، والسدود المخطط لها أمامه



(عن: عباس محمد شراقي، ٢٠١٠م- Awulachew,S.B,et al, ٢٠٠٨)

وتؤكد المصادر أنّ سدّ النهضة لن يكون بديلاً عن مجموعة سدود المجرى الأدنى للنيل الأزرق بالأراضي الإثيوبية، ولكنه سيكون واحداً منها، بديلاً عن سدّ الحدود (أو بوردر)، وأنّ السدود الثلاثة الأخرى التي اقترحها

(مكتب استصلاح الأراضي الأمريكي): (كارادوبي، ومابيل ، منديايا) ستكون مكملة له، وسيجري إنشاؤها وفق الإطار الزمني المحدد (راجع: الجدول ١ - وشكل ٤)، ومن المتوقع أن ترتفع سعة التخزين الكلية بقطاع المجرى الأدنى للنيل الأزرق، عبر سلسلة سدود النهضة (الجاري والمخطط إنشاؤها)، لتصلَ إلى حوالى ١٥٠ مليار م٣، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف إيراد النيل الأزرق؛ وهو ما يضاعف من كمية المياه المطلوب حجزها لملء خزاناتها.

ويصل الإنتاج الإثيوبي من الطاقة الكهربائية إلى ٢,١٢٨ ميجاوات (عام ٢٠١١م)، وسوف يزيد مع إضافة الطاقة المولدة عبر سدود نهر أومو Omo المتجه نحو بحيرة توركانا (كينيا)؛ حيث يجري العمل في السدّ الثالث (Gibe-III) لتوليد ١٨٧٠ ميجاوات، وينتهي العمل به مع نهاية العام الجاري.

وقد أعلنت المؤسسة الإثيوبية للطاقة الكهربائية أنه بنهاية عام ٢٠١٥م سيكتمل بناءُ ثمانية مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية، وأنّ هذه المشروعات ستولّد – مجتمعة - ٥,٠٠٠ ميجاوات تقريباً، تزيد على ١٠,٠٠٠ ميجاوات بحلول ٢٠١٧م مع اكتمال سدّ النهضة.

ومن المفارقات إعلان الجانب الإثيوبي عن مشروع لتصدير الطاقة إلى دول الجوار (داخل الحوض وخارجه)؛ بينما تعاني الدولة فقراً مدقعاً في الطاقة - كما سبق -، وبخاصةٍ مع حجمها السكاني الكبير، ومعدلات نموّها المرتفعة، وافتقارها إلى الشبكات اللازمة لتوصيل الكهرباء إلى المدن والقرى الإثيوبية المتناثرة عبر مسافات شاسعة في تضاريس وعرة، وظروف مناخية معقدة!

وبينما يفتقر مشروع بهذا الحجم إلى العديد من الدراسات الأساسية - بحسب تقرير لجنة الخبراء - يتشبث الجانب الإثيوبي بالمضي قدماً في استكماله، فلم ينتظر نتائج تقرير اللجنة الثلاثية (٢٠١٣م)، ولن ينتظر تقرير اللجنة الثلاثية (الوطنية) وقرار المكتب الاستشاري (سبتمبر ٢٠١٤م - مارس ٢٠١٥م)!

وكان المشروع ولا يزال باعثاً للقلق الشديد، في دولتَيْ المصبّ – لا سيما مصر- بشأن حقوقهما التاريخية المكتسبة، التي لا تزيد على ٧٤ مليار م٣، بنسبة ٤,٢% فقط من إجمالي الموارد المائية المتجددة سنوياً بدول الحوض، فضلاً عن الأخطار والتهديدات الناشئة عنه

أهم الأخطار والتهديدات الناشئة عن بناء سدّ النهضة الإثيوبي:

■ يُعطي السدّ سيطرة أكبر لإثيوبيا على تدفق إمدادات النهر، خصوصاً في ظل مُعامِل استيعاب السدّ الذي يصل إلى ١,٣ ، كما أنه لن يكون السدّ الأخير على النيل الأزرق أو على غيره

■ تتميز أنهار الحبشة - أثناء موسم الفيضان - بغزارة المياه، وتسهم سرعة اندفاعها وحمولتها من المفتتات كبيرة الحجم واصطدامها المتكرر بجسم السدّ إلى تقليل عمره الافتراضي، وتهديده بالانهيار، كما أنَّ كثافةَ الإرسابات الطميَيّةِ كفيلةٌ بإطماء أي سدّ، ليفقد بعدها سعته التخزينية، ويحيل الماء عليه إلى طوفان مهلك.

■ تمثّل عملية ملء الخزان الضخم المرتبط بالسدّ أمراً مثيراً للجدل، له تداعياته الخطيرة على الأمن المائي في مصر، التي تعتمد بشكل كليٍّ – تقريباً - على النهر، فإذا ما استغرقت فترة الملء من (٥ - ٧) سنوات: فإنّ مَلء

الخزان بسعته الإجمالية (٧٤ مليار م٣) يعني خفض تدفقات المياه القادمة من النيل الأزرق إلى مصر من ١٠,٦ مليارات م٣ إلى ١٤,٨ مليار م٣، بنسبة بين (١٩٪ - ٢٧٪) من الحصة المائية السنوية لمصر خلال تلك الفترة، ووفقاً لحصة الزراعة - في الميزانية المائية المصرية، والمساحات الزراعية القائمة - فإنّ كلُّ ستة مليارات م٣ من المياه تَنْقُصُها الحصةُ تعني بوار مليون فدان، إنْ لمْ يتم تعويضها من الموارد الاحتياطية، هذا في الوقت الذي تشهد فيه مصر عجزاً بالميزانية المائية العامة (يصل إلى ٢٩,٢ مليار م٣ بحلول عام ٢٠٢٥م) وانخفاضاً – متواصلاً - في متوسط نصيب الفرد من المياه إلى ما دون خط الفقر المائي.

■ دَأَبَت وزارةُ الريّ المصرية على تشغيل السدّ العالي عند مناسيب مرتفعة نسبياً؛ لزيادة الأمان ضد الجفاف، ولكن مع بناء سدّ النهضة قد تضطر لتشغيله على مناسيب أقلّ؛ لتعويض فاقد البخر في سدّ النهضة، بتقليل البخر من بحيرة ناصر؛ مما يقلل من الأمان ضدّ السنوات الشحيحة، والتي يمكن أن تزداد حدتها مع إمكانية التخزين بنطاق المنابع. وفي الوقت نفسه - كما أفاد التقرير النهائي لأعمال اللجنة الدولية للخبراء - تشير الدراسات الإثيوبية إلى أنَّ مَلْءَ الخزان في فترات الفيضان العالية والمتوسطة سيكون له تأثير في الكهرباء المولّدة من السدّ العالي. وفي حالة ملء الخزان في فترات الجفاف سيصل منسوب السدّ العالي إلى أقلّ منسوب له لمدة أربع سنوات متتالية؛ مما سيكون له تأثير بالغ في توفير المياه اللازمة للري، وعدم القدرة على توليد الكهرباء لفترات طويلة، ومن المُقدَّر أن تُواجه الطاقةُ المولدة من السدّ العالي خفضاً تبلغ نسبته ٦٪

■ سيكون للسدّ تأثيرسلبيّ في السودان، الذي سوف يُحرم من الطمي - مثلما هي الحال في مصر - وانعكاس ذلك على تدهور التربة، وصناعة الطوب. كما أنّ موقع السدّ الحالي بالقرب من الأخدود الإفريقي العظيم النشط تكتونياً، وفي مناطق تتميزبشدة الانهيارات الصخرية، وزحف التربة، وتدفق الطمي؛ قد يسبّب فشلاً للمشروعات المائية، كالانهيار الذي حدث لنفق مشروع جيبي الثاني. كما أنّ مَلء بحيرة السدّ بسعتها الضخمة التي تبلغ ٧٤ مليار م٣ سوف يُحدث ضغطاً عظيماً على القاع؛ مما يُنذر بحدوث نشاط زلزالي في محيط البحيرة، ويهدّد أيضاً بانهيار السدّ، وتدمير سدَّي الروصيرص وسنارالسودانيين، وغرق المناطق الواقعة في مسارالنهر

فرص التعاون والعمل المشترك بين دول حوض النيل:

■ إدارةُ مياهِ النيلِ إدارةً فعالةً، لتعظيم الاستفادة من المياه بدول الحوض، عبر مشروعات حصاد الأمطار، وتقليل الفاقد المائي (الذي يصل إلى ٩٢% من إجمالي إيراده).

■ ضرورةُ السعيُ إلى إيجاد تسوية مقبولة للمشكلات العالقة، على أن تجري المفاوضات على مستوى رؤساء الدول والحكومات.

■ التفاوضُ الجادُ بشأنِ فترة ملء خزان سدّ النهضة، وتمديد هذه الفترة لأطول مدّة ممكنة؛ لتقليل الأثر السلبي الناشئ عنها على الميزانية المائية المصرية، مع ضرورة إعداد استراتيجية داخلية للمياه في كلّ بلد، وفي مصروالسودان على وجه الخصوص.

■ ضرورةُ إيجادِ مصالح اقتصادية مشتركة بين دول الحوض؛ بما ينعكس على دعم السياسة المصرية، ومصالحها مع دول الحوض،

فالصادرات المصرية إلى دول الحوض – مثلاً - لا تشكل سوى ٣,٦% فقط من إجمالي الصادرات، والواردات منها لا تزيد على ٠,٥% من إجمالي الواردات (٢٠١٠م) ، على الرغم من انضمام دول الحوض - عدا تنزانيا - لاتفاقية السوق المشتركة (الكوميسا).

■ على مصر تحسين علاقتها الاستراتيجية بدول القرن الإفريقي المحيطة بإثيوبيا، وبخاصة العربية منها (الصومال، وجيبوتي)؛ لإحداث نوعٍ من التوازن ضد النفوذ الغربي والإسرائيلي في إثيوبيا، وكذلك على مصر أن تقوم بدور الوسيط بين دولتي شمال السودان وجنوبه، للتصالح بينهما، من أجل استقرار الوضع الأمني؛ لتنفيذ مشروعات أعالي النيل.

هل تهيمن اثيوبيا على مياه النيل

١ - ماذا يعني سدّ النهضة بالنسبة لإثيوبيا؛ دولة المنبع الأهم التي تزود النيل بأكثر من ٨٥% من مياهه، وبالنسبة لمصر؛ دولة المصبّ التي تعتمد بشكلٍ كاملٍ تقريباً في احتياجاتها المائية على مياه النيل؟

٢ - وكيف تعاملت الدبلوماسية المصرية مع هذا الملف بوصفه التحدي التاريخيّ الأكبر الذي واجهته السياسية المائية المصرية؟

٣ - وإلى أي مدى عالج إعلان مبادئ سدّ النهضة الذي وقّعته: (مصر وإثيوبيا والسودان)، في مارس الماضي في الخرطوم، القضايا الخلافية المحورية بين القاهرة وأديس أبابا حول السدّ؟

أولاً: مصر ومياه النيل: قضية مهمّة وسياسة قاصرة:

كان الحفاظ على تدفّق مياه النيل إلى مصر، وما زال، أحد أهم أهداف السياسة الخارجية المصرية، فمياه النيل تمثّل المصدر الأهم لتوفير احتياجات مصر المائية، وهي المصدر الوحيد تقريباً للريّ في مجال الزراعة، الذي يستحوذ على (٨٥ - ٩٠%) من الموارد المائية (١) ، وقد كان ارتباط الحضارة المصرية القديمة بالنيل، ورمزيته في تلك الحضارة، باعثاً على الاهتمام المصري بمدّ العلاقات السياسية والتجارية مع دول منابع النيل.

كما سعت الدولة المصرية الحديثة إلى تأمين تدفّق مياه النيل بوسائل، كان من بينها الغزو العسكري الذي وصل في عهد الخديوي إسماعيل إلى أوغندا وغرب إثيوبيا.

وفي عهد الاستعمار البريطاني لمصر وشرق إفريقيا حرصت الإدارة البريطانية على تأمين احتياجات مصر والسودان من مياه النيل للحفاظ على مصالحها الاقتصادية في الدولتين، لذا تم إدراج موضوع مياه النيل في جميع اتفاقيات ومعاهدات ترسيم الحدود السياسية بين مناطق القوى الاستعمارية في شرق إفريقيا، ومن ذلك البروتوكولات التي وقّعتها بريطانيا مع إيطاليا عامي ١٨٩١م و١٩٠١م، والمعاهدة الموقّعة مع الحبشة عام ١٩٠٢م، والاتفاق بين إيطاليا وبلجيكا عام ١٩٠٦م، والمعاهدة التي شملت بريطانيا وإيطاليا وفرنسا حول الحبشة في العام نفسه.

وقد نصّت هذه الاتفاقيات على عدم القيام بمشروعات تؤثّر على تدفق مياه النيل إلى مصر (بما في ذلك إنشاء السدود، وتحويل مجرى المياه) دون الاتفاق المسبق مع بريطانيا، ومثّلت هذه الاتفاقيات مصدراً قانونيّاً لحقّ مصر المكتسب في مياه النيل، وقد جاءت اتفاقية ١٩٢٩م (بين بريطانيا - نيابة عن مستعمراتها في شرق إفريقيا-، ومصر) لتؤكد هذا الحقّ، وتحدّد حصة مصر في مياه النيل بمقدار ٤٨ مليار متر مكعب، وحصة السودان بمقدار ٤ مليارات متر مكعب سنويّاً

ومع حصول دول حوض النيل على استقلالها تباعاً، منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي، أبدت بعض حكومات هذه الدول مواقف رافضة للاتفاقيات الاستعمارية السابقة المنظِّمة لاستغلال مياه النيل، فبرغم أنّ إثيوبيا كانت قد وقّعت اتفاقية ١٩٠٢م مع بريطانيا، بوصفها دولة مستقلة

ذات سيادة، فإنها أصدرت بياناً عقب استقلال السودان في يناير عام ١٩٥٦م يؤكد عدم التزامها بالاتفاقيات السابقة، وأنها تحتفظ بحقّها في استخدام مواردها المائية في حدود أراضيها، كما أرسلت مذكرة بالمعني نفسه في العام التالي لكلٍّ من مصر والسودان. وقد تبنّت تنزانيا وأوغندا وكينيا مواقف مماثلة.

واعتبرت إثيوبيا أنّ صياغة اتفاقية ١٩٠٢م لا تمنعها من إقامة مشروعات على منابع النيل؛ لأنّ الاتفاقية نصّت على الالتزام بعدم القيام بمشروعات توقف تدفّق المياه، وبالتالي فلا تنسحب الاتفاقية على ما عدا ذلك من المشروعات التي لا تؤثّر على تدفق المياه، كما احتجت إثيوبيا بأنّ الاتفاقية لم تحقّق مصالحها، وأنّ تغيّر الظروف يقتضي أن يكون هناك اتفاقية جديدة تنظّم استغلال مياه النيل

ولكن مصر مضت في إبرام اتفاقية أخرى استبعدت إثيوبيا؛ مما ساهم في زيادة التوتر بين البلدين حول مياه النيل، ففي عام ١٩٥٩م وقّعت مصر والسودان (اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل) التي اتفقت الحكومتان بموجبها على قيام مصر بإنشاء السدّ العالي في أسوان؛ «كأول حلقة من سلسلة مشروعات التخزين المستمر على النيل»، وإنشاء السودان لخزان الروصيرص وأي مشروعات أخرى لاستغلال نصيبها في مياه النيل. وقد وزّعت الاتفاقية صافي عائد السدّ العالي بين الدولتين بمقدار ١٤,٥ مليار متر مكعب لمصر (ليصبح نصيبها السنوي بعد حساب الفواقد ٥٥,٥ ملياراً من متوسط الإيراد)، و ٧,٥ مليارات متر مكعب للسودان (ليصبح نصيبها ١٨,٥ مليار متر مكعب).

وقد أنشأت الاتفاقية هيئة فنية مشتركة لتيسير التعاون الفنّي بينهما، كما نصّت الاتفاقية على أن تقوم الدولتان ببحث مطالب الدُّول النيلية الأخرى: على أن يُخصم نصيب الدول الأخرى مناصفة بين مصر والسودان في حالة قبول الطلب وقد مثّلت الاتفاقية الأساس القانوني لتحالف دولتي المصبّ فيما يخصّ مياه النيل، والذي ظلّ قوياً برغم التوتر الذي شهدته العلاقات السياسية بين البلدين في بعض الأحيان.

وقد طلبت إثيوبيا، بوصفها الدولة التي تساهم بأكثر من ٨٥% من مياه النيل، الانضمام إلى المفاوضات التي أجرتها مصر والسودان واحتجت على استبعادها منها. ومع الرفض المصري للمشاركة الإثيوبية في المفاوضات، وتمسّكها بحقوقها المائية استناداً إلى الاتفاقيات التاريخية، أصدر الإمبراطور الإثيوبي «هيلا سيلاسي» بياناً بأنّ من واجب إثيوبيا استخدام مياه النيل بما يخدم اقتصادها المتنامي وسكانها المتزايدين، وأنها قد كلّفت عدداً من الخبراء بالقيام بدراسات مفصلة لتحقيق هذه الاستفادة

ومن ناحية أخرى: اعتبرت إثيوبيا أنّ إنشاء مشروعٍ ضخمٍ بحجم السدّ العالي لتخزين مياه النيل دون التشاور مع الدول الأخرى لا يعدّ فقط انفراداً بالقرار حول نهرٍ دوليٍّ تشترك فيه عدة دول، وإنما هو أيضاً إهدارٌ لموارد النهر، حيث إنّ كمية البخر أقل في دول المنابع، وبخاصة إثيوبيا، وبالتالي فهي الأَوْلى بتطوير مشروعات لتخزين المياه وقد كانت تلك هي بداية تطوير خططٍ لبناء مشروعات سدود على النيل الأزرق، فيما سوف يتم التفصيل فيه في القسم التالي.

وقد استندت مصر، في تمسّكها بحصّتها المائية المقررة في الاتفاقيات التاريخية، إلى أنها الأكثر اعتماداً على مياه النيل، وأنّ دول المنابع هي دول

وفرةٍ مائية، كما احتجّت مصر بأنّ ما يسقط من مياه أمطار على الحوض يزيد على ١٦٠٠ مليار متر مكعبٍ سنويّاً، لا يصل منها لخزان أسوان في المتوسط سوى ٨٤ ملياراً، يتم تقاسمها بين مصر والسودان، أما الباقي فيُفقد سواء من خلال البخر أو في منطقة المستنقعات في جنوب السودان.

وبناء عليه؛ فبينما يبدو أنّ مصر تحصل على نصيب الأسد من مياه النيل، فإنها في الواقع لا تحصل إلا على حوالي ٣% من مياهه، ومن ثمّ فإنّ حصول الدول الأخرى على حصّةٍ من مياه النيل يتطلب القيام بمشروعات تساهم في زيادة الإيراد المائي للنهر؛ بما يسمح بحصول هذه الدول على حصة إضافية دون المساس بحصة مصر المائية.

كما ركنت مصر إلى أنّ دول المنابع لا تمتلك من الموارد المالية ما يمكّنها من بناء مشروعات ضخمة تمثّل تحدياً لحصة مصر المائية، وأنّ الثقل السياسي لمصر وعلاقتها مع المؤسسات والدول المانحة يسمح لها بممارسة الضغوط على هذه الأطراف لحثّها على عدم تمويل مشروعات لا تحظى بموافقة مصر، هذا بالإضافة إلى التلويح بين الحين والآخر لاستعداد مصر لاستخدام القوة العسكرية في حال أقدمت إثيوبيا على خطوة إنشاء مشروعٍ يؤثّر على حصة مصر من المياه.

لم تدرك القيادات المصرية المتعاقبة أنّ هذه الأدوات لا تحلّ القضايا العالقة، وأخذت مصر الوضع القائم الذي تمتعت فيه بميزة نسبية في استغلال مياه النيل بحكم الحقوق المكتسبة التي أصّلتها الاتفاقيات التاريخية كأمرٍ مسلّم به وغير قابل للتفاوض، ولم تدرك مصر خلال العقد الأخير من حكم الرئيس مبارك أنّ هناك تغيّراً تدريجيّاً في القوة الاقتصادية لدول المنابع، وبخاصة إثيوبيا، وفي خريطة القوى الدولية الفاعلة في

المنطقة مع دخول الصين باستثماراتها في مجال البنية التحتية في هذه الدول، وهما العنصران الذين مكّنا إثيوبيا من تدشين مشروعٍ يمثّل تحديّاً لحقوق مصر المكتسبة في مياه النيل على النحو الذي يبيّنه القسم التالي.

ثانياً: سدّ النهضة: تنفيذ لخطط السدود الإثيوبية أم خروج عنها؟:

تعود الخطط الإثيوبية لبناء مشروعات سدودٍ على مياه النيل إلى نهاية خمسينيات القرن الماضي، فقد طورت إثيوبيا بالتعاون مع المكتب الأمريكي لاستصلاح الأراضي خطةً شاملة لاستغلال النيل الأزرق الذي يزوّد نهر النيل بحوالي ٥٩% من مياهه، وأوصت هذه الخطة، التي تم الانتهاء منها عام ١٩٦٤م، بإقامة أربعة سدودٍ لتوليد الكهرباء على النيل الأزرق، هي: (كارادوبي، و منديايا، و مابيل، و سدّ الحدود)، وقد عزّز الدعم الأمريكي لإثيوبيا القيام بهذه الخطط في ظلّ الصدام المصري مع الولايات المتحدة في الخمسينيات والستينيات من التخوف المصري من تأثير هذه المشروعات على حصتها المائية، حتى بعد التحالف (المصري - الأمريكي) في العقود التالية.

والجدير بالملاحظة: أنّ السدود الأربعة كانت بإجمالي سعة تخزين حوالي ٧٣ مليار متر مكعب، وطاقة إنتاجية تصل إلى حوالي ٥٥٧٠ ميغاوات.

وبالنسبة لسدّ الحدود، وهو السدّ الذي يُبنى في موقعه المقترح تقريباً سدّ النهضة الحالي، فقد أوصى المكتب الأمريكي بأن يكون ارتفاعه في حدود ٨٠ متراً؛ على اعتبار أن أي ارتفاع أكبر سيحتّم بناء سدٍّ جانبيٍّ مرتفع التكلفة

لحجز مياه الخزان، وكانت سعة السدّ المقترحة تصل إلى حوالي ١١ مليار متر مكعب، وطاقة إنتاجية ١٤٠٠ ميغاوات

وقد منعت الظروف الاقتصادية والسياسية الدولة الإثيوبية من إقامة المشروعات التي أوصى بها المكتب الأمريكي لما يزيد على ثلاثة عقود، فلم يتم إنشاء سوى سدود صغيرة، أهمها (سدّ فينشا) على النيل الأزرق.

ومع وصول (الجبهة الديمقراطية الثورية الشعبية) للحكم في إثيوبيا، وإطاحتها بنظام «منجستو هيلا ماريام» عام ١٩٩١م، بدأت الحكومة الإثيوبية في تطوير خططٍ لتنمية مواردها المائية وأنهارها الدولية، وعلى رأسها نهر النيل، وظلت المشروعات المقترحة من قِبل المكتب الأمريكي قبل نحو ثلاثة عقود هي محور هذه الخطط الجديدة، ففي عام ١٩٩٩م بلورت الحكومة الإثيوبية سياسة لإدارة الموارد المائية بهدف تطوير هذه الموارد بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي عام ٢٠٠١م أعلنت الحكومة استراتيجية وطنية للمياه رصدت عدداً من المشروعات على أنهارها الدولية، وطرحت فيها مشروعات: (كارادوبي، و منديايا، و سدّ الحدود) بالمواصفات المحددة نفسها في الدراسة الأمريكية تقريباً للدراسة التفصيلية

وقد انضمت إثيوبيا للمرة الأولى، عضواً كاملاً وليس مجرد مراقب، إلى إطارٍ إقليميٍّ للتعاون بين حوض النيل، وهو (مبادرة حوض النيل) التي أُسست عام ١٩٩٩م (١١)، لسببين: الحصول على تمويلٍ دوليٍّ لمشروعات السدود المقترحة، وتطوير اتفاقية قانونية شاملة تنظّم استغلال مياه النيل.

وقد قدّمت إثيوبيا هذه المشروعات بالفعل للمبادرة لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذها، وفي إطار المكتب الإقليمي الفني لدول حوض النيل

الشرقي (الذي يضمّ: مصر والسودان وإثيوبيا) التابع للمبادرة، وبتمويلٍ نرويجيٍّ بدأت شركات نرويجية وألمانية إعداد الدراسات الخاصة بهذه المشروعات، وفي الوقت نفسه شرعت إثيوبيا في بناء بعض السدود على الروافد الأخرى لمياه النيل، ومنها: (سدّ تيكيزي) الذي تمّ الانتهاء من بنائه عام ٢٠٠٩م على نهر عطبرة، ويزوّد النهر بحوالي ١٢% من مياهه، وقد ساعدت الحكومة الصينية في تمويل هذا المشروع، وشارك في بنائه (شركة صينوهيدرو)، و (شركة الصين الوطنية للموارد المائية وأعمال هندسة الطاقة المائية).

وعلى مسارٍ موازٍ؛ كانت مفاوضات الاتفاقية الإطارية لحوض نهر النيل تشهد خلافات بين دول المنبع والمصبّ، فبرغم تأكيدات وزير الري المصريّ السابق (محمود أبو زيد) بأنه قد تمّ الاتفاق على ٩٩% من بنود الاتفاقية؛ فإنّ التغيير المفاجئ لأبو زيد في مارس ٢٠٠٩م، ومحاولة الوزير الجديد (محمد نصر الدين علام) إعادة التفاوض على بعض البنود التي اعتبرها مجحفة للحقوق المصرية، أدى إلى أزمة حقيقية، حيث قادت إثيوبيا بعض دول المنابع لغلق باب التفاوض والدعوة للتوقيع على الاتفاقية دون الوصول إلى صيغة توافقية مع مصر والسودان، وقد وقّع على الاتفاقية في عنتيبي بأوغندا في مايو ٢٠١٠م: (إثيوبيا، وأوغندا، وتنزانيا، ورواندا)، ثم انضمّت: (كينيا) في الشهر نفسه، ولحقت بهم: (بوروندي) في فبراير ٢٠١١م ليكتمل النصاب القانوني المطلوب للتصديق على الاتفاقية.

وقد تركّزت نقاط الخلاف في رغبة دول المصبّ في الإشارة إلى الاستخدامات الحالية والحقوق المكتسبة في المادة الخاصة بالأمن المائي (المادة ١٤ الفقرة (ب))، وكذا رغبتها في تضمين الإخطار المسبق كشرطٍ

للقيام بمشروعاتٍ على منابع النيل، وليس مجرد تبادل المعلومات حول هذه المشروعات، وتغيير قواعد التصويت لتكون بالإجماع، أو بأغلبيةٍ تشمل دول المصبّ؛ بدلاً من الأغلبية فقط.

ولم تر مصر النصّ الحالي في الاتفاقية على تأجيل البت في الفقرة الخاصة بالأمن المائي إلى بعد إنشاء آلية التعاون الجديدة (مفوضية حوض النيل التي ستحل محلّ المبادرة) كافياً

ولا يمكن فصل هذا الخلاف حول الاتفاقية الإطارية عن الخطوة الإثيوبية بالإقدام المنفرد على إنشاء سدّ النهضة، فبعد تجميد مصر والسودان عضويتهما في مبادرة حوض النيل، على إثر توقيع دول المنابع على الاتفاقية، أدركت إثيوبيا أنه لا مجال للمضي قُدماً في تنفيذ مشروعات المبادرة المشتركة، خصوصاً مع استمرار التحفظ المصري على بناء مشروعات سدودٍ على النيل الأزرق، لكن بعد اندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م في مصر، وتحديداً في أبريل ٢٠١١م، وجد رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيانوي الفرصة سانحة لوضع حجر أساس المشروع الأكبر على منابع النيل الأزرق.

ولكن اللافت للنظر أنّ إثيوبيا لم تقدم على تنفيذ أيٍّ من المشروعات التي كانت مطروحة للدراسة والتنفيذ منذ الستينيات، وإنما أقدمت على بناء مشروعٍ ضخمٍ يتجاوز في حجمه ومواصفاته كلّ الخطط المقترحة، فسدّ النهضة، الذي يتمّ بناؤه بالقرب من موقع السدّ الحدودي المقترح من قِبل المكتب الأمريكي، يصل ارتفاعه إلى ١٤٥ متراً، ويستوعب خزانه ٧٤ مليار متر مكعب من المياه (وهو ما يعادل مرة ونصف الإيراد السنوي للنيل الأزرق)، بطاقةٍ إنتاجيةٍ تقدّر بحوالي ٦٠٠٠ ميغاوات، وبتكلفة تقدّر بحوالي ٤,٨

مليارات دولار أمريكي . ويعني ذلك أنّ إثيوبيا أقدمت على بناء مشروعٍ واحد يستوعب ما كان يمكن أن تستوعبه السدود الأربعة المقترحة منذ الستينيات، والتي أقرتها الخطط الإثيوبية في بداية الألفية الجديدة، وطرحتها لطلب التمويل في إطار مبادرة حوض النيل.

كما يعني أيضاً أنها تجاوزت المواصفات المقترحة من قِبل المكتب الأمريكي؛ مما أدى إلى ارتفاع تكلفة البناء نتيجة للحاجة إلى سدّ جانبيٍّ بارتفاع حوالي ٥٠ متراً ليزيد سعة بحيرة السد، وبإنشاء مشروع بهذا الحجم؛ تكون إثيوبيا قد حقّقت حلمها القديم باستغلال نهر النيل، وتحدي الهيمنة المصرية عليه.

ولكن الإسراع الإثيوبي بإنشاء مشروع بهذا الحجم دون اكتمال بعض الدراسات الخاصة به، وبخاصة تلك المتعلقة بتأثير المشروع على دول المصبّ، قد أثار العديد من الانتقادات والتساؤلات، فقد وجهت (شبكة الأنهار الدولية)، وهي منظّمة دولية غير حكومية تُعنى بالاستغلال العادل للموارد المائية المشتركة وحماية حقوق الجماعات المحلية التي تعتمد على هذه الموارد، وجهت انتقادات حادة للنهج الإثيوبي المتسرّع والمفتقد للشفافية في إنشاء السدّ، والمتجاهل لآثاره السلبية المحتملة على دول المصبّ ، كما أثار بعض الخبراء شكوكاً حول الجدوى الاقتصادية للمشروع، فقد توقّع الخبير الإثيوبي- الأمريكي «أسفاو بييني»، مدير مركز الطاقة المتجددة بجامعة سان دييجو، ألا ينتج السدّ الطاقة المتوقعة، مشيراً إلى أنه صُمّم استناداً إلى مواسم الفيضان، وأنّ إنتاجه الفعلي سيكون حوالي ٣٠% من المتوقع ، ويعني ذلك أنّ هناك عدة تساؤلات وشكوك حول المشروع من الناحيتين الفنية والاقتصادية، وهي الشكوك

التي دفعت بعض المتابعين إلى التساؤل حول ما إذا كان الهدف الرئيس من المشروع هو توليد الطاقة، أو تخزين المياه للتحكم في تدفق مياه النيل ؟!

وفيما يتعلق بالتأثير المحتمل للمشروع على مصر، فقد أشار تقرير اللجنة الدولية التي شُكّلت من خبراء من الدول الثلاث (مصر، وإثيوبيا، والسودان)، بالإضافة إلى أربعة خبراء دوليين، إلى عدم كفاية المعلومات التي وفّرها الجانب الإثيوبي للوصول إلى تقديرٍ دقيقٍ لآثار المشروع على دول المصبّ، وعدم وجود أية معلومات بشأن تشغيل السدّ، وعليه فقد أشار التقرير إلى الحاجة إلى تعاون الدول الثلاث للقيام بدراسة لتقدير هذه الآثار.

وقد أشارت التقديرات المبدئية للجنة، استناداً إلى دراسة التصميم الحالي للسدّ، إلى أنّ كمية المياه الواصلة إلى مصر قد لا تتأثر عند الملء الأول لخزان السدّ إذا ما تمّ هذا الملء في المواسم المتوسطة أو مواسم الفيضان، مع انخفاض الطاقة المولدة من السدّ العالي بحوالي ٦%، أما إذا تمّ الملء خلال مواسم الجفاف فإنّ ذلك يعني انخفاض المياه الواصلة إلى مصر بشكل ملاحظ وتوقّف توليد الكهرباء من السدّ العالي لفترات طويلة، كما لاحظت اللجنة أنّ الوثائق الإثيوبية المقدمة إليها لم تشر إلا إلى الآثار الإيجابية المحتملة للمشروع على السودان، ولم تتضمن الآثار السلبية وكيفية معالجتها .

وتعني هذه الحقائق أنّ الإدارة المنفردة للسدّ يمكن أن تؤدي إلى أضرار واضحة على دولتي المصبّ.

وبالرغم من أنّ إقدام إثيوبيا على تنفيذ هذا المشروع أحادياً أدى إلى اضطرارها لتمويل هذا المشروع ذاتيّاً، وعدم حصولها على دعمٍ ماليٍّ خارجيٍّ

لتمويله، فإنها حاولت الترويج للمشروع، على الأقل لتحييد القوى الخارجية في خلافها مع مصر، وقد قامت إثيوبيا في هذا الإطار بجهدٍ واضح من خلال سفاراتها بالخارج، والتي أصدرت منشورات تصوّر المشروع بوصفه منقذاً للبلاد من الفقر، وحجر الزاوية في الانتقال إلى «الاقتصاد الأخضر» عن طريق تطوير موارد الطاقة النظيفة، وقاطرة للتكامل الإقليمي الذي سيتحقق من خلال توفير الطاقة الرخيصة لدول المصبّ ، كما حرصت إدارة المشروع على اللقاء بشكلٍ مستمرٍ مع المراسلين الأجانب في موقع المشروع لاطلاعهم على التقدم المحرز في البناء، وفي تعبئة الموارد المحلية من خلال السندات المباعة للمواطنين في الداخل والخارج للمساهمة في المشروع، وخلال ذلك رفضت إثيوبيا عدة مرات التوقف عن بناء المشروع إلى حين إتمام الدراسات الخاصة بتأثيره على دول المصبّ.

ثالثاً: الإدارة المصرية لملف سدّ النهضة:

في مقابل السياسة الإثيوبية الماضية في تنفيذ (سدّ النهضة) دون توقف، والمروّجة له في الداخل والخارج، مرّت الإدارة المصرية لأزمة سدّ النهضة بعدة مراحل، وتأثرت بالتغيّرات السياسية التي شهدتها السنوات الأربع التالية على ثورة الخامس والعشرين من يناير، ويمكن التمييز بين ثلاث مراحل للتعامل مع الأزمة:

المرحلة الأولى: امتدت من وضع حجر أساس المشروع في أبريل ٢٠١١م، وحتى مايو ٢٠١٣م حينما اقدمت إثيوبيا على تحويل مجرى النيل الأزرق لبداية بناء جسم السدّ. تميزت هذه المرحلة باستخدام الوسائل

الدبلوماسية لإثناء إثيوبيا عن نهجها الأحادي في بناء المشروع، فخلال زيارة رئيس الوزراء السابق (عصام شرف) إلى إثيوبيا في مايو ٢٠١١م؛ تم الاتفاق على تشكيل لجنة خبراء دولية لبحث الوثائق الخاصة بالمشروع وتقديم تقرير حوله. ولم تقتصر الوسائل الدبلوماسية التي استخدمتها مصر في تلك الفترة على الدبلوماسية الرسمية، وإنما شملت أيضاً الدبلوماسية الشعبية التي تمثلت في زيارة وفدٍ من الأحزاب والقوى الثورية لأديس أبابا في أبريل ٢٠١١م، ولقاء رئيس الوزراء الراحل ميليس زيناوي، وقد خرجت تلك الزيارة بتعهد من زيناوي بعدم التصديق على الاتفاقية الإطارية إلا بعد الانتخابات الرئاسية في مصر.

ولكن إثيوبيا رفضت وقف بناء السدّ إلى حين انتهاء اللجنة من عملها، وعمدت إلى استهلاك الوقت لوضع حقائق على الأرض وإجبار مصر على الاعتراف بها، فلم تبدأ اللجنة الدولية عملها إلا في مايو ٢٠١٢م، وفي الوقت الذي كانت تروّج فيه إثيوبيا لوجهة نظرها في بناء السدّ، فإنّ مصر المنشغلة بإعادة ترتيب البيت من الداخل لم تستطع أن تجاري النشاط الإثيوبي في الترويج لوجهة نظرها حول السدّ، وانتظرت تقرير اللجنة الدولية.

المرحلة الثانية: هي مرحلة التصعيد، وبدأت من يونيو ٢٠١٣م وحتى يونيو ٢٠١٤م، وقد بدأت هذه المرحلة كردّ فعلٍ على إقدام إثيوبيا على تحويل مجري النيل الأزرق في ٢٨ مايو ٢٠١٣م خلال زيارة الرئيس السابق محمد مرسي لأديس أبابا لحضور القمة الإفريقية، وذلك قبل ثلاثة أيام من تسليم اللجنة الدولية لتقريرها حول المشروع.

وقد بدأ هذا التصعيد بالدعوة التي وجهها الرئيس مرسي للرموز السياسية لحضور اجتماع للتباحث حول كيفية التعامل مع أزمة سدّ

النهضة في الثالث من يونيو ٢٠١٣م، وجاء إذاعة هذا الاجتماع على الهواء دون الإخطار المسبق للمشاركين ليُضعف الموقف المصري، لما طُرح في الاجتماع من اقتراحات بمساندة المعارضة الإثيوبية أو التلويح باستخدام الأداة العسكرية، وهو ما استغلته إثيوبيا إعلامياً لإبراز النيات المصرية تجاه المشروع.

وقد تلا ذلك خطابٌ للرئيس مرسي في العاشر من يونيو؛ أكد فيه أنّ جميع الخيارات مفتوحة للتعامل مع هذا الملف، وبرغم إشارته إلى أنّ مصر لا تسعى للحرب فإنه حذّر من المساس بأمن مصر المائي، مشيراً إلى أنه إذا نقصت قطرة واحدة من المياه فدماء المصريين هي البديل، وعلى أثر هذه التهديدات زادت حدة التوتر بين البلدين، حيث أعلن وزير الدفاع الإثيوبي استعداد بلاده للدفاع عن السدّ ضدّ أي هجمات محتملة، وصدّق البرلمان في الثالث عشر من يونيو على الاتفاقية الإطارية.

وقد أدّت التغيّرات السياسية في مصر في يوليو ٢٠١٣م إلى انشغال مصر من جديد عن هذا الملف، فلم تجتمع اللجنة الفنية الثلاثية المسؤولة عن متابعة تنفيذ توصيات اللجنة الدولية إلا في نوفمبر ٢٠١٣م، لتعقد ثلاثة اجتماعات تنسحب بعدها مصر من المفاوضات في يناير ٢٠١٤م، وقد تركزت نقاط الخلاف في تشكيل لجنة خبراء دولية جديدة، حيث تمسّكت مصر بوجود خبراء دوليين يقدّمون رأياً فنيّاً محايداً في حال الخلاف بين الدول الثلاث، بينما رفضت إثيوبيا وجود هؤلاء الخبراء، كما تمسّكت إثيوبيا بالمضي في بناء السدّ، رافضة وقف بنائه كأحد إجراءات بناء الثقة، وعليه انسحبت مصر من المفاوضات الفنية، التي لم تكن في الواقع مفاوضات

حول السدّ ومواصفاته، وإنما مفاوضات حول كيفية استكمال الدراسات الخاصة بالسدّ.

وبدأت مصر متأخرة في الإعلان عن أسباب موقفها من السدّ في وثيقة نشرتها على موقع الخارجية المصرية ، وقد أشارت الوثيقة إلى الأسانيد القانونية، ومنها الاتفاقيات التاريخية حول مياه النيل والاتفاقية التي وقعتها مصر وإثيوبيا عام ١٩٩٣م، والتي تضمّنت التزاماً بعد قيام الدولتين بإجراءٍ يسبب ضرراً بالغاً بالدولة الأخرى، والقواعد القانونية بالإخطار المسبق عن المشروعات المقامة على مجارى الأنهار الدولية، كما بدأت بعض الدوائر في مصر في تلك الفترة ببحث إمكانية استخدام الوسائل القانونية، حيث أعدت المجالس القومية المتخصصة تقريراً لعرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة كقضية تمسّ السلم والأمن الإقليميين، خصوصاً أنّ اللجوء المباشر إلى التحكيم الدولي غير ممكنٍ لضرورة موافقة الطرفين على اللجوء للتحكيم ، ويبدو أنّ هذا البديل لم يكن مفضّلاً لدى حكومة (إبراهيم محلب) التي فضلت الانتظار إلى حين انتخاب رئيسٍ جديدٍ في يونيو من العام نفسه.

وكانت تلك الفترة قد شهدت تحركاً مصريّاً دبلوماسيّاً لمنع استخدام المساعدات التنموية التي تحصل عليها إثيوبيا لتمويل السدّ، ولسحب تمويل إحدى الشركات الصينية لربط السدّ بشبكة الكهرباء الإثيوبية ، وهو ما تمّ تصويره خطأً على أنه نجاحٌ مصريٌّ في وقف تمويل السدّ دوليّاً، وفي الوقت نفسه لم تغلق مصر في تلك الفترة باب التفاوض حول السدّ، فقد عرض وزير الخارجية المصري (نبيل فهمي) على الجانب الإثيوبي المشاركة في تمويل السدّ مقابل المشاركة في إدارته، وهو الاقتراح الذي رفضه الجانب الإثيوبي

مؤكداً على لسان المتحدث باسم الخارجية الإثيوبية «دينا مفتى» أنّ إدارة السدّ هو أمرٌ سيادي وأنّ المشاركة في الإدارة أمرٌ غير مقبول .

المرحلة الحالية: دخلت مصر مع وصول عبد الفتاح السيسي للحكم مرحلة جديدة من إدارة ملف سدّ النهضة، تعتمد على التهدئة والعودة للحوار، وبدأ ذلك مع (إعلان مالابو)، والذي جاء بعض مباحثات أجراها السيسي مع رئيس وزراء إثيوبيا «هيلا ماريام ديسالين»، خلال مشاركتهما في قمّة الاتحاد الإفريقي في غينيا الاستوائية في يونيو ٢٠١٤م.

وقد أكد الإعلان احترام مبادئ القانون الدولي، والالتزام بالحوار، واستئناف المفاوضات في إطار اللجنة الثلاثية، والتزام إثيوبيا بتجنّب أيّ ضررٍ محتمل على استخدامات مصر من المياه.

ولتوفير إطارٍ سياسيٍّ مناسبٍ للوصول إلى حلٍّ وسطٍ على المسار الفني، الذي كان يتعرض لتعثّر بعد استئنافه نتيجة للاختلاف حول معايير اختيار الشركات الدولية التي سيُعهد إليها تنفيذ الدراسات التي أوصت بها لجنة الخبراء الدولية، توصّل وزراء خارجية دول حوض النيل الشرقي الثلاث، في أوائل مارس الماضي، إلى إعلان مبادئ طُرح على رؤساء الدول للتوقيع عليه.

رابعاً: إعلان مبادئ سدّ النهضة: هل يحلّ القضايا الخلافية حول المشروع؟:

في ٢٣ من مارس الماضي وقّع قادة دول حوض النيل الشرقي الثلاثة: (إعلان مبادئ) حول سدّ النهضة ، وقد مثّل الإعلان حلاً وسطاً في عدة قضايا؛ برغم كونه إجمالاً انعكاساً للأوضاع التي نجحت إثيوبيا في فرضها

على الأرض، فبالرغم من أن الإعلان قد نصّ على الاتفاق على الخطوط الاسترشادية وقواعد ملء خزان السدّ، وكذا قواعد التشغيل السنوي، فإنه لم يلزم إثيوبيا بإعادة النظر في حجم السدّ ولا سعة خزانه التي تجاوزت- كما سبقت الإشارة- خُطط السدود الإثيوبية المنشورة سابقاً، ومع نصّ الإعلان على إنشاء آلية تنسيقية لاستمرار التعاون والتنسيق حول تشغيل السد؛ فإنه أعطى لإثيوبيا الحقّ في تغيير هذه القواعد المتفق عليها من وقتٍ لآخر مع «إخطار» دولتي المصبّ.

وبالرغم من ذلك؛ فإنّ الإعلان يحجّم النهج الإثيوبي الأحادي في إدارة السدّ، وذلك بالنصّ على التنسيق بين الدول الثلاث، وعلى متابعة التشغيل السنوي للسدّ مع خزانات دول المصبّ (وهو أمر مهمٌّ للسدود الإثيوبية وللسدّ العالي)، وألزم الإعلان الطرف الإثيوبي بعدم إحداث «ضررٍ ذي شأن»، وبمحاولة تخفيف هذا الضرر في حال حدوثه، ومناقشة مسألة التعويض «كلما كان ذلك ممكناً».

وفي محاولة للحدّ من المماطلة الإثيوبية؛ حدّد الإعلان مهلة زمنية تقدّر بخمسة عشر شهراً من بداية إعداد الدراسات الموصى بها في تقرير اللجنة الدولية إلى الاتفاق على قواعد الملء والتشغيل، كما نصّ الإعلان على طلب التوفيق والوساطة في حال أخفقت الأطراف في التوافق حول تفسير الإعلان أو تطبيقه.

وبما أنّ الوثيقة هي مجرد: (إعلان مبادئ)؛ فإنّ الحكم على مدى نجاحها في تقليص الخلافات بين الطرفين المصريّ والإثيوبيّ وتقليص آثار المشروع السلبية المحتملة على مصر؛ يعتمد على ترجمة هذه الوثيقة إلى اتفاقات فنية حول مبادئ تشغيل السدّ، ثم بالتنفيذ الفعلي لهذه

الاتفاقات، وقد تمّ الاتفاق في أبريل الماضي على تحديد مكتبَيْن استشاريّين دوليّين فرنسيّ وهولنديّ لإجراء الدراسات التي أوصت بها اللجنة الدولية

خامساً: ماذا بعد؟:

لا شك أنّ مصر تتعامل في الفترة الحالية مع نتيجة أخطاء عقود ماضية من التعامل مع ملف مياه النيل، وأنّ دول المنابع بصفةٍ عامّة، وإثيوبيا بصفةٍ خاصّة، قد استغلت الظروف السياسية في مصر على مدى السنوات الأربع الماضية لخلق حقائق جديدة تغيّر بها واقع استغلال مياه النيل ومستقبله، وبرغم الجدل الذي يحيط بالجوانب الفنية والاقتصادية لسدّ النهضة؛ فإنّ مغزاه السياسيّ المهمّ هو تحقق الهدف الإثيوبي بقبول مصر الاضطراري لمشروعٍ ضخمٍ على منابع النيل بعد عقود طويلة من الإعاقة والممانعة، والمساهمة في تحقيق الرؤية الإثيوبية لدورها الإقليمي كمصدر للطاقة في منطقة القرن الإفريقي.

وإذا كانت مصر قد تحوّلت في إدارتها لهذا الملف من التفكير في الوسائل القانونية، والتلويح باستخدام الأداة العسكرية، إلى الأداة الدبلوماسية والوسائل السياسية، فإنها يجب ألا تكرر أخطاء الفترة السابقة، فيجب ألا تنتظر مصر مرة أخرى حتى انتهاء المكاتب الاستشارية من دراساتها، ويجب ألا يغيب هذا الموضوع عن مشاورات مصر مع الدول المانحة، وذلك لتوضيح أنّ القضايا الفنية الأهمّ في المشروع لم يتمّ الاتفاق عليها بعد، وأنّ مصر تحرص على عدم تأثير هذا المشروع على حقوقها المائية.

مصر والتكامل الاقليمى الأفريقى

نحاول هنا أن نبين دوافع التكامل في إفريقيا، وأهم ملامح مسيرة التكامل الإقليمي التي شهدتها القارة، والصعوبات والمعوقات التي واجهت جهود التكامل، وصولاً إلى استطلاع مستقبل جهود التكامل في القارة في ضوء متطلبات تفعيلها.

استأثر التعاون الاقتصادي بين دول العالم باهتمام متزايد فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وكان هذا الاهتمام أكثر وضوحاً بالنسبة للدول النامية التي رأت في التعاون الاقتصادي فيما بينها حلاً مناسباً للمشكلات التي تواجهها حركة بناء الاقتصاد الوطني.

وعلى الصعيد الإفريقي يمكن القول بأن للقارة تاريخاً طويلاً مع تجارب التكامل، يعود بعضها إلى الحقبة الاستعمارية، وفي أعقاب الاستقلال سعت الدول الإفريقية - على اختلاف حظوظها من النجاح والإخفاق - إلى تأسيس مشروعات للتكامل الإقليمي؛ بوصفها استكمالاً لمشروعات التحرر الوطني والاستقلال

وقد قام هذا الفكر السياسي على أساس من الوعي التام بضعف الدول الإفريقية، وفقرها، وعدم قدرتها على الوفاء باحتياجات شعوبها، فزعيم مثل «نكروما» نظر إلى بلقنة القارة بصفتها عقبة أساسية أمام تقدم القارة ورفاهية شعوبها على مختلف المستويات، وأكد «نكروما» أنه على إفريقيا الموحَّدة العمل لتحقيق ثلاثة أهداف:

١ - التخطيط الاقتصادي الشامل على أساس قاري؛ على أساس أن استمرار الفُرقة والبلقنة على المستوى الإقليمي سيُبقي القارة تحت رحمة الاستعماروالإمبريالية.

٢ - قيادة عسكرية مشتركة.

٣ - سياسة خارجية موحَّدة، وذلك لتحديد التوجه السياسي للأمن والتخطيط التنموي على مستوى القارة.

وعلى الرغم من نضال «نكروما» للحصول على موافقة زعماء إفريقيا على رؤيته بشأن تكوين اتحاد سياسي على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، والتي عالجها تفصيلاً في الفصل الحادي والعشرين من كتابه (إفريقيا يجب أن تتوحد)، فإن تلك الرؤية لم تلق تأييداً يُذكر على صعيد القارة

وقد مثّل عام ١٩٦٣م خطوة رئيسة في تطور التكامل الإقليمي في إفريقيا بقيام (منظمة الوحدة الإفريقية)، وبالرغم من إقرار ميثاق المنظمة لضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق حياة أفضل لشعوب إفريقيا فإن قراءة ميثاق المنظمة تكشف أن الأولوية قد أُعطيت للأهداف السياسية لا الاقتصادية، وهو أمر يعود في جانب منه إلى الاعتقاد الشائع – آنذاك - بأنه بمجرد تحقق الحرية السياسية فإن عمليات تحقيق نمو اقتصادي سريع ستتحقق تلقائياً.

وفي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين؛ بدا واضحاً أن الاقتصاديات الموروثة للدول حديثة الاستقلال أضعف من أن تمثل قاعدة راسخة لنمو اقتصادي دائم؛ نظراً لضعف الأداء الاقتصادي في معظم الدول الأعضاء، وخصوصاً مع تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق

الدولية في السبعينيات من القرن العشرين، ثم ما تلاه في الثمانينيات من القرن نفسه من تراجع التمويل الخارجي لدول القارة، وهو ما زاد من أهمية التكامل بصفته سبيلاً للتصدي لتلك المشكلات.

وبالرغم مما يبدو من توافر مسوغات قوية للتكامل الإقليمي في القارة من ناحية، ووعي الدول الإفريقية وسعها لتحقيق شكل من أشكال التكامل الإقليمي فيما بينها من ناحية أخرى؛ فإن حصاد تلك المساعي - باختلاف صورها وأشكالها - كان متواضعاً.

المطلب الأول: دوافع التكامل الإقليمي في إفريقيا:

تتنوع وتتداخل مسوغات التكامل الإقليمي ودوافعه في إفريقيا؛ وإن ارتبطت في مجملها بقضايا التنمية الاقتصادية والاستقرار والأمن في القارة، حيث يرى الكثيرون أن إقامة التجمعات الاقتصادية في إفريقيا عامل جوهري للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في مختلف دول القارة؛ لأنه يوفر إطاراً لتطوير قدرات الدول ولتسوية الصراعات المكلفة، وفيما يأتي تفصيل لتلك الدوافع.

أولاً: الدوافع الاقتصادية للتكامل

تُصنف دول إفريقيا في مجملها في عداد الدول المتخلفة اقتصادياً؛ فبالرغم من أن القارة تستوعب ١٣% من سكان العالم؛ فإنها لا تحوز أكثر من ٣% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي(٩)، ونصيبها في التجارة العالمية، في مطلع الألفية الجديدة، لم يزد عن ٢%، كما أن القارة هي الأقل فيما يتصل بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي قياساً بالدول والمناطق النامية

الأخرى في العالم، وطبقاً لبيانات البنك الدولي؛ فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا لم يزد عن ١% من الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي.

وإضافة إلى مشكلة تفاقم الفقر، وتزايد التهميش، واجهت القارة مشكلات أخرى تمثّل أبعاداً للأزمات؛ من ذلك انتشار الأمراض وفي مقدمتها داء الإيدز، وتفاقم أعباء الديون الخارجية، وهذا ما قاد الدول الإفريقية إلى قبول التدخل الخارجي المباشر مقابل المساعدات الدولية الضرورية، وهو التدخل الذي اتخذ أبعاداً أكثر شراسة في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث لم تعد الشروط مقتصرة على الجوانب الاقتصادية بل تعدتها إلى مشروطية سياسية

وبالرغم من تعدد الأسباب المسؤولة عن ضعف الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي وتهميشها؛ ظلت الطبيعة الانقسامية للقارة تمثل القيد الرئيس والعقبة الكؤود أمام نمو القارة وتنميتها، وفي ظل تلك الظروف وواقع التفتت الذي وُلدت فيه الدولة الإفريقية بعد الاستقلال بفعل الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار(١١)؛ سعت حكومات تلك الدول إلى تبنّي خطط اقتصادية للتنمية، عُد التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها – ولو من الناحية النظرية - أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية؛ انطلاقاً من المزايا التي توفرها العملية التكاملية.

والتي يمكن إجمالها في:

- بلورة وحدات اقتصادية قادرة على البقاء والاستمرار، وأسواق واسعة تسمح باتباع آليات الإنتاج الكبير، لمعالجة قصور عوامل الإنتاج - في كل دولة على حدة - عن الوفاء باحتياجات المشروعات الكبرى.

- تُقدّم خطط التكامل ومشاريعها الإطارَ المناسب لحشد الموارد والأسواق؛ للتمكن من دخول مرحلة التصنيع بدلاً من الاكتفاء بإيجاد الأسواق للصناعات القائمة(١٢)، فهو يقوم بدور القوى الدافعة للتنمية الاقتصادية وليس مجرد أثر لها.

- تؤدي إلى المنافسة بين المنتجات والمنتجين الإقليميين؛ بما يزيد من الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية ويحقق الاستغلال الأمثل للموارد.

- تمثّل عاملاً للتوسع الاقتصادي للدولة المصدّرة للعمالة؛ عبر تخفيف الضغط على سوق العمل، وتوفير دخل إضافي من خلال تحويلات العاملين بالخارج، كما تستفيد الدولة المضيفة للعمالة بقدر ما تُحدثه الأخيرة من مساعدة في تطوير إمكانيات الدولة المضيفة وقدرتها التنافسية وخفض تكلفة الإنتاج

- الحيلولة دون تكرار المشروعات، والمساعدة على الاستخدام الأمثل للموارد والأدوات المتاحة، وتجنب إهدار الموارد النادرة، وبخاصة رؤوس الأموال؛ حيث يتجه رأس المال إلى حيث أفضل الفرص المالية والاقتصادية في نطاق دول التكامل

- الحدّ من تدهور المركز الخارجي للبلدان الإفريقية على الصعيد الدولي، وزيادة قدرتها التفاوضية بشأن شروط التبادل الاقتصادي، والتي تتطلب خبرات وقدرات تتجاوز إمكانيات الدول الإفريقية فرادى.

- إعادة توزيع الموارد وتوظيفها في نطاق دول الإقليم المشاركة في نطاق التكامل، كإجراء وقائي، في حالات عدم اليقين، مثال ذلك استثمارات كوت ديفواروبنين وتحويلات زيمبابوي إلى زامبيا.

ثانياً: الدوافع السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا:

يُعد ضعف الدول الإفريقية وهشاشتها أهم دوافع التكامل الإقليمي في إفريقيا، خصوصاً مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من آثار في دول القارة واقتصادياتها؛ حيث أضحت الدولة الإفريقية أكثر هشاشة وعدم قدرة على الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية ووظائفها الأساسية في الإدارة العامة والحكم، فبالرغم من قدم هذا الضعف فإن سياسات التحرر الاقتصادي قد ضخّمته وعمّقته؛ على نحو جعل الدولة الإفريقية غير قادرة على تحقيق مطالب مواطنيها.

فالدولة الإفريقية عاجزة عن تقديم الخدمات العامة وتوفير بنى تحتية مقبولة، وهو ما انعكس على موقع هذه الدول على الصعيد الدولي كفاعل دولي هامشي؛ في ظل تراجع قدرة الدول الإفريقية على حماية مصالحها في مواجهة المصالح الاقتصادية الأجنبية.

فعلى عكس ما حدث عند الاستقلال من سياسات تأميم وسعي لبلورة رأسمالية وطنية، أو رأسمالية دولة، عمدت الدول الإفريقية تحت وطأة

الضغوط الغربية إلى بيع معظم الأصول المملوكة لها، حتى الاستراتيجي للقطاع الخاص، وأدى هذا إلى حصر الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة في نطاق محدود، كالمسؤولية عن أعباء الإدارة المالية والنقدية، وتدخل محدود في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية، في المقابل تزايدت مسؤولية الدول الإفريقية أمام شبكة المؤسسات الدولية

من ناحية أخرى؛ تم اختزال مسؤولية الدولة عن تحقيق الديمقراطية لمواطنيها في إجراء انتخابات من خلال شكل ديمقراطي وإجراءات ديمقراطية، والتشاور مع فعاليات مختلفة من مؤسسات المجتمع المدني، فالدول الإفريقية فرادى لم تعد تتمتع بدرجة الاستقلالية التي امتلكتها عند استقلالها؛ فهي اليوم دول أسيرة للرأسمالية العالمية لا للرأسمالية الوطنية، وفي ظل هذا الوضع يصعب عليها أن تتجاوب ومطالب جماهيرها أو مصالحها الذاتية.

وهذه الأوضاع هي التي فرضت بشدة ضرورة التكامل الإقليمي بين الدول الإفريقية بوصفه مدخلاً أساسياً للتعامل مع مشكلات القارة، واستعادة الثقة بين قوى الداخل قبل تفتيت قوى السوق للدولة والمجتمع، ويذهب بعض الباحثين إلى أن مظاهر ضعف الدولة الإفريقية، التي تجسدها مشكلة الاندماج الوطني في تلك البلدان، حملت في طياتها آثاراً دافعة نحو التكامل الإقليمي في إفريقيا، حيث يرصد أحد الباحثين ثلاثة انعكاسات إيجابية لتراجع دور الدولة أمام مساعي التكامل وجهوده.

وذلك على النحو الآتي:

١ - أن انهيار مشروع الدولة الوطنية كان له أثر إيجابي، ولو بطريق غير مباشر، في عملية التكامل الإقليمي، ذلك أن الدول الإفريقية باتت تدرك عجزها عن مواجهة مشكلة الاندماج الوطني فرادى، وأن التحصن بالسيادة المطلقة ودخولها في صراعات مع الدول المجاورة لها لن يحقق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، وهو ما أدى - متضافراً مع التحولات والضغوط الدولية - إلى انهيار سياسة المحاور التي كانت قائمة على أساس إيديولوجي، وتبني معظم الدول الإفريقية الأخذ بآليات السوق والتحول الديمقراطي، وهو ما يُعد شرطاً أولياً من شروط قيام عملية التكامل الإقليمي، والتي تُعد عاملاً جوهرياً للاستقرار الاجتماعي والسياسي بما توفره من أطر لتسوية الصراعات المكلفة وحلها.

٢ - أن تراجع دور الدولة الوطنية أدى إلى إعلاء قيمة العمل الجماعي لحل مشكلة الاندماج الوطني من خلال التعاون مع دول الجوار؛ بعدما كانت تتمسك في السابق بأنها «مشكلة داخلية» لا يجوز لدول الجوار الأخرى التدخل فيها، وهو الأمر الذي يرسخ علاقة التأثير والتأثر بين مسألتي الاستقرار الداخلي والاستقرار الإقليمي، ويؤكد دور التكامل الإقليمي كعامل استقرار في إفريقيا

٣ - أن تجليات ظاهرة العولمة وما تفرضه من إزالة القيود حول حرية انتقال السلع والأموال والأشخاص عبر الحدود؛ شكّلت حافزاً لعملية التكامل الإقليمي في القارة الإفريقية، على أساس أن هذا التكامل يحمل في طياته حلاً لمشكلتي الاندماج الوطني والتنمية الاقتصادية الجماعية لشعوب إفريقيا؛ في ظل عجز الدول الإفريقية فرادى عن تحقيق هذين الهدفين.

حاصل القول: أن الاعتبارات السياسية تؤكد الحاجة إلى قيام تجمعات إقليمية قوية: بوصفها القوة القادرة على مواجهة محاولات هندسة القارة من خارجها، وعلى تحقيق الاستقلال في الاقتصاد السياسي الدولي.

كما أن التكامل الإقليمي في إفريقيا يمكن أن يكون عاملاً جوهرياً في الاستقرار الاجتماعي والسياسي في مختلف الدول؛ حيث يوفر إطاراً لتسوية الصراعات المكلفة وحلها، والتخلص من مصادر التوتر والنزاع المتعلقة بالقومية والطائفية التي تزعزع وتقوض مستقبل البلاد الواقعة في نطاق الحرب.

المطلب الثاني: مسيرة التكامل الإقليمي في إفريقيا:

مرّت مسيرة التكامل الإفريقية بالعديد من المراحل والأشكال المتنوعة من حيث الأهداف والمجالات، وقد اتخذت هذه التجارب التكاملية شكل التجمعات الإقليمية التي كان إنشاؤها وانتشارها في القارة مسايراً للمعطيات الإقليمية والدولية.

وقد عُدّت تلك التجارب التكاملية على اختلاف أشكالها وأهدافها سبيلاً لتعزيز الدور الذي تقوم به البلدان الإفريقية، ومدخلاً للقضاء على جوانب ضعف الدولة ومشكلات عدم الاندماج الوطني، وكأداة لتسوية صراعات دول القارة على أيدي أبنائها.

وعلى الرغم من أن «منظمة الوحدة الإفريقية» عند إنشائها عام ١٩٦٣م قامت في الأساس لتجسيد فكرة الوحدة الإفريقية: فإن ميثاقها

احتوى على تناقضات شابت حركة الوحدة الإفريقية، فمن خلال الاعتراف - أو بالأحرى الإقرار - باحترام الحدود السياسية والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء؛ أقر الميثاق الحدود القائمة وفكرة السيادة الوطنية؛ لتكون عقبة أمام الوحدة الإفريقية القارية، حيث تحولت «منظمة الوحدة الإفريقية» إلى تجمع للدول غير القادرة على تجاوز نظام الدولة الذي قامت على أساسه المنظمة.

وعلى الرغم من تعدد الأسباب الاقتصادية والسياسية المسؤولة عن ضعف الأداء الاقتصادي وتهميش الدول الإفريقية في الاقتصاد العالمي؛ ظلت الطبيعة الانقسامية والتبعية الاقتصادية الإفريقية في الاقتصاد العالمي القيدَ الرئيس أمام عملية التنمية بالقارة؛ وهو ما أدى إلى التوسع السريع في مساعي التكامل الإقليمي الفرعي والقاري في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

وشهدت القارة الإفريقية مراجعات للتجارب التكاملية القائمة، وقيام تنظيمات وتجمعات جديدة، ويُعد ذلك كله خطوات تمهيدية للوحدة بين الدول الإفريقية.

ويمكن الإشارة إلى أهم تلك التجمعات فيما يأتي

أ - تجمعات إقليمية في مجال استخدام الأنهار:

ولعل من أهم أمثلتها:

١ - هيئة حوض نهر النيجر CFN: وتُعد واحدة من أقدم المنظمات الدولية الحكومية، وتعود نشأتها إلى عام ١٩٦٤م، وتضم دول بنين

وبوركينافاسو والكاميرون وتشاد وكوت ديفوار وغينيا والنيجر إضافة إلى نيجيريا.

٢ - اللجنة المشتركة لتنمية حوض نهر السنغال OMVS: أُنشئت عام ١٩٧٢م، وتضم مالي وموريتانيا والسنغال.

٣ - اتحاد نهر مانو (MARU): أُنشئ عام ١٩٧٣م، ويضم كل من غينيا وليبيريا وسيراليون.

٤ - لجنة حوض بحيرة تشاد: أُنشئت عام ١٩٦٤م CBLT، وتضم في عضويتها الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا وإفريقيا الوسطى.

٥ - منظمة تهيئة نهر كاجيرا وتنميته: أُنشئت عام ١٩٧٧م، وتضم رواندا وبوروندي وتنزانيا وأوغندا.

٦ - منظمة تنمية نهر جامبيا: التي أُنشئت عام ١٩٧٨م، وتضم جامبيا وغينيا والسنغال وغينيا بيساو.

٧ - تجمع دول حوض نهر النيل UNDUGU: الذي أُنشئ عام ١٩٨٣م، ويضم مصر والسودان وتنزانيا والكونغو الديموقراطية ورواندا وبوروندي وإفريقيا الوسطى، فضلاً عن إثيوبيا وكينيا وتشاد بوصف مراقب. وقد حلت محله بعد ذلك «هيئة تكونيل»، ثم «مبادرة دول حوض النيل» والتي كانت تستهدف الوصول لأول اتفاق يجمع بين الدول العشر الأعضاء بحوض نهر النيل، ولكنها أخفقت في ذلك بفعل الخلافات بين دول المنبع من جانب، ودولتي الممر النهائي والمصب (السودان ومصر) من ناحية أخرى، وتوقيع أربع من دول الحوض اتفاقاً منفرداً لتقاسم إيرادات النهر في ١٤ مايو ٢٠١٠م

ب - تجمعات اقتصادية ونقدية ومالية بالأساس:

ومن أمثلتها:

١ - المنظمة المشتركة لإفريقيا وموريشيوس OCEM: أُنشئت عام ١٩٦٥م، وتضم بنين وإفريقيا الوسطى وبوركينافاسو والجابون ومالاجاش وموريشيوس ورواندا وليبيريا وكوت ديفواروغينيا والنيجروالسنغال.

٢ - اتحاد شرق إفريقيا: الذي أُنشئ عام ١٩٦٧م، يضم كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا.

٣ - الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS: أُنشئت عام ١٩٧٥م، والتي تضم في عضويتها كل دول إقليم غرب إفريقيا باستثناء موريتانيا التي خرجت منها.

٤ - الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى (CEPGL): أُنشئت بمقتضى اتفاقية وقعت في رواندا في ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦م، والدول الأعضاء في المنظمة هي بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

٥ - الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا ECCAS: أُنشئت عام ١٩٨٣م، وتضم رواندا وبوروندي والكاميرون وإفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل وغينيا والجابون وساوتومي وبرنسيب والكونغو الديمقراطية وأنجولا.

٦ - الاتحاد الجمركي للجنوب الإفريقي SACU: أُنشئ عام ١٩٦٩م، ويضم كلاً من جنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا.

٧ - الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية SADC: أُنشئت عام ١٩٧٩م، وتضم أنجولا وجنوب إفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموريشيوس وموزمبيق وسيشل وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوي ومالاوي.

٨ - تجمع دول الساحل والصحراء: أُنشئ عام ١٩٩٨م، ويضم الجماهيرية الليبية بوركينافاسو ومالي والنيجر وتشاد والسودان وإفريقيا الوسطى وإريتريا وجيبوتي وجامبيا والسنغال ومصر وتونس والمغرب والصومال ونيجيريا وتوجو وبنين وليبيريا.

٩ - السوق المشتركة لشرق إفريقيا وجنوبها COMESA: أُنشئت عام ١٩٨٢م، وتضم مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا وكينيا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية ومالاوي وسيشل وموريشيوس وجزر القمر ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوي وناميبيا وأنجولا وسوازيلاند.

ج - تجمعات سياسية وأمنية، تهدف لتحقيق حد أدنى من التشاور والتنسيق وحل النزاعات:

ولعل من أهم أمثلتها:

١ - اتحاد المغرب العربي UAM: أُنشئ عام ١٩٨٩م، ويضم ليبيا والجزائر والمملكة المغربية وتونس وموريتانيا.

٢ - الهيئة الحكومية للتنمية IGAD: أُنشئت عام ١٩٨٢م، وتضم السودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي وأوغندا والصومال وكينيا، وكلا من مصر وليبيا كمراقبين.

والتنظيمات سالفة الذكر مجرد أمثلة فقط لعشرات التنظيمات القائمة على الساحة الإفريقية؛ فإفريقيا أكثر القارات من حيث تركز مشروعات التكامل وخططه، فما من دولة في القارة غير مشتركة في واحدة على الأقل من التنظيمات الإقليمية، وهو الأمر الذي مثّل أحد معوقات التكامل الإقليمي؛ بفعل تداخل العضوية والالتزامات، والافتقار إلى التنسيق الأفقي بين التنظيمات؛ حيث عملت كل واحدة كجزيرة منعزلة، وهو ما دفع إلى توقيع معاهدة «أبوجا» عام ١٩٩٠م التي أنشأت (الجماعة الاقتصادية الإفريقية)، وكان من بين أهدافها «النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبتكامل الاقتصاديات الإفريقية لزيادة الاعتماد الاقتصادي على الذات، وتعزيز تنمية داخلية مدعومة ذاتياً»، وذلك عبر التنسيق والتوفيق بين سياسات الجماعات الاقتصادية القائمة، والمحتمل قيامها مستقبلاً؛ بهدف تقوية القيام التدريجي للجماعة وترسيخه، وكان من المقدر اكتمال قيام الجماعة الاقتصادية على ست مراحل تمتد عبر ٣٤ عاماً، وتستند إلى التنظيمات والجماعات الاقتصادية القائمة كأعمدة أساسية للبناء عليها

وعلى الرغم من تعدد جهود التكامل في إفريقيا؛ فإنها لم تحقق الدور المتوقع في تنمية القارة؛ فإن التجمعات الاقتصادية الإفريقية لم تسهم في زيادة النمو أو حتى التجارة البينية للدول الإفريقية، فقد تضافرت مصالح النخب الحاكمة في أكثر من ٥٠ دولة ذات سيادة من أجل إضعاف فاعلية تلك المشروعات التكاملية عبر إضعاف الفاعل المفترض فيها وهو الدولة، حيث تشير دراسة معظم تجارب التكامل الإقليمي في إفريقيا إلى العديد من حالات عدم تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وخصوصاً تلك المتعلقة بحرية

انتقال العمالة، والتعريفة الجمركية الموحَّدة، والعملة الموحَّدة وترتيبات المقاصة... إلخ

ويبدو أن كلاً من «مبادرة النيباد» و«منظمة الاتحاد الإفريقي» ليستا بمنأى عن مثل تلك الانتقادات؛ فـ«النيباد»، في تصور الكثيرين، تتحدث عن الإرادة السياسية الجديدة في ظل الأهداف الإقليمية والقارية من تعاون اقتصادي وتكامل واعتماد متبادل، وتؤكد ضرورة امتلاك الأفارقة المبادرة وإدارتها على أساس من أولويات التنمية الوطنية والإقليمية وخططها، وأن يأخذ القادة الأفارقة المسؤولية المشتركة لتحقيق الأهداف الموضوعة؛ إلا أنها لم توضّح كيف ومن سيقوم بترجمة الخطة إلى الأفعال والمنجزات المطلوبة، كما أنها مفرطة الطموح بشكل يشكك في قابليتها للتطبيق، علاوة على افتقارها لتوصيف واضح للأولويات. أما الاتحاد الإفريقي فالبرغم من التحسينات الطفيفة التي تضمنها ميثاقه، كإنشاء برلمان عموم إفريقيا ومحكمة العدل الإفريقية، فإنه واقعياً لم يتجاوز بعد قيود «منظمة الوحدة الإفريقية»؛ في ظل حقيقة أن الدول الإفريقية بمثالبها هي الفاعل الرئيس فيه.

المطلب الثالث: معوقات التكامل الإقليمي في إفريقيا:

أولاً: المعوقات السياسية

تُعد المعوقات السياسية أهم المعوقات بوصفها العامل المهيمن على المعوقات أخرى.

ويأتي في مقدمة تلك المعوقات الافتقار إلى الإرادة السياسية وعدم الالتزام السياسي بعملية التكامل من جانب الدول الإفريقية. دليل ذلك إحجام الدول الأعضاء في تنظيمات التكامل الإقليمي عن تنفيذ القرارات الصادرة عن تلك التنظيمات، فعلى الرغم من الخطابات الإفريقية الرسمية حول أهمية الالتزام بقواعد التكامل الإقليمي من أجل تنمية دول القارة؛ فإن قلة قليلة جداً من الدول المشاركة في برامج التكامل هي التي قامت بإقامة المؤسسات والهياكل المؤسسية اللازمة لتنفيذ مشروعات التكامل.

علاوة على تقاعس الدول الأعضاء في الوفاء بحصصهم المالية للمنظمات التكاملية الإقليمية؛ ولذا لا غرابة في قيام الدول الأعضاء بالتصديق على برامج وبروتوكولات وقرارات، صادرة عن هذا التنظيم أو ذاك من تنظيمات التكامل الإقليمي، دون وجود دراسة لكيفية تطبيقها على المستوى الوطني، أو دراسة تأثيرها على الدول الأعضاء.

ومن بين العقبات السياسية كذلك (الطابع الفوقي) لجهود التكامل الإفريقي، ويُقصد بذلك سيطرة حكومات الدول الأعضاء على عمل المؤسسات الإقليمية، بحيث يكون لممثلي الحكومات الوطنية - وبصفتهم تلك - دور مباشر في اتخاذ القرارات الخاصة بالعملية التكاملية، مما يعني إعلاء السلطات والمصالح الوطنية على المصالح المشتركة للجماعة، وذلك نقيض فلسفة التكامل وأهدافها المنصوص عليها غالباً في اتفاقيات قيام تلك التنظيمات ومواثيقها، ويمكن ملاحظة ذلك الطابع الرسمي لمؤسسات التكامل الإقليمي في إفريقيا بوضوح في ظل هيمنة سلطات مجلس رؤساء الدول والحكومات وصلاحياتهم على ما عداها من مراكز اتخاذ القرار في تلك

التنظيمات في غالب الأحيان، وفي ظل غياب كل دور رئيس للمشاركة الشعبية لمواطني الدول الأعضاء في تلك التنظيمات.

ويُعد التمسك الحرفي بالسيادة الوطنية للدول الأعضاء أحد عوائق التقدم في طريق التكامل الاقتصادي، بفعل سعي رئيس كل دولة إلى تعظيم مصالح دولته عند اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي، مع رفض التنازل عن قدر من اختصاصاتهم الوطنية لمصلحة فاعلية التنظيم الإقليمي؛ رغبة في عدم فقدان رقابتهم وهيمنتهم على المستوى الوطني

كما أن الافتقار إلى الديمقراطية والاستقرار السياسي مثّل عاملاً إضافياً في إضعاف جهود التكامل الإقليمي في إفريقيا، فقلما أولت مساعي التكامل عناية لمبادئ الحكم الجيد، وحقوق الإنسان، والتمكين والمساءلة؛ التي تُعد أسباباً أساسية للصراع، وعدم الأمن، وعدم الاستقرار السياسي في القارة، والتي تؤثر بدورها في مساعي التكامل وثماره.

ثانياً: العقبات القانونية والإدارية:

تُعد قاعدة التوافق الجماعي أهم العقبات الإدارية المؤثرة في جهود التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، فبالرغم من أن الهدف من تطبيق هذه القاعدة يتمثل في تفادي الانشقاقات والصراعات الصريحة عند عملية التصويت، بما يكفل التزام الجميع بتطبيق ما يتم التوصل إليه من قرارات، بوصفها صادرة عن الإرادة الجماعية للأعضاء؛ فإن تلك القاعدة قد أسفرت عن مشكلات أساسية عند التطبيق؛ حيث تشير الوقائع إلى أنه في كثير من الأحيان تستغرق المفاوضات المتعلقة بقرارات المنظمة وقتاً

وجهداً كبيرين، وتنتهي عادة بقرارات توفيقية - بهدف إرضاء جميع الأطراف - خالية من محتوى ذي قيمة.

وعلى الصعيد نفسه؛ يمثل تردي مستوى البنية الأساسية في كثير من مؤسسات التكامل وأجهزته في الدول الإفريقية أحد المعوقات الأساسية للتكامل الإقليمي بين الدول الإفريقية، حيث تشير بعض الدراسات إلى عقبات من قبيل انقطاع التيار الكهربائي، وعدم توافر التجهيزات والمعدات والأدوات المكتبية اللازمة، وقلّة أو عدم توافر وسائل النقل والاتصال الجيدة بين مؤسسات الجماعة، بالإضافة إلى نقص الكوادر الفنية وضعف الموجود منها؛ في ظل انتشار المحسوبية والوساطة في تعيين الكادر العامل بأجهزة المنظمات الإقليمية، وفي ظل شغل هذه الوظائف بناء على التوزيع الجغرافي للدول الأعضاء، ويزداد الأمر تعقيداً في ظل غياب الإحصائيات والمعلومات اللازمة لدعم عمليات التكامل الإقليمي، حيث يرى الكثيرون أن غياب البيانات الأساسية عن إمكانيات الدول الإفريقية واحتياجاتها؛ يعد أحد أهم المعوقات في مسيرة التكامل بين الدول الإفريقية، وهو ما تتفاقم خطورته في ظل ما سبق ذكره من غياب سلطة عليا فوق وطنية تعمل على تنظيم العملية التكاملية وإدارتها على المستويين الوطني والإقليمي.

ثالثاً: المعوقات الاقتصادية:

يأتي في مقدمة المعوقات الاقتصادية للتكامل بين الدول الإفريقية عدم ملاءمة نموذج التكامل المتبع؛ فالعديد من التجمعات الاقتصادية في القارة قد تمت صياغتها على شاكلة النموذج الأوروبي المستند إلى قاعدة: «دعه يعمل دعه يمر»، والتركيز غير المحدود على تحرير التجارة الإقليمية.

وفي حين يبدو النموذج مناسباً للبلدان الصناعية؛ فإنه يسبب العديد من المشكلات للتجمعات الاقتصادية الإقليمية للدول النامية؛ حيث لا اعتماد ولا تعاون بين الدول في ظل الحواجز الكبيرة في مجال النقل والاتصالات، وفي ظل الاختلافات الواضحة بين الدول في مستوى التنمية وتشابه هياكل الإنتاج في الدول الإفريقية والتي تكاد تنحصر في إنتاج السلع الأولية، وهو ما يؤدي إلى التنافس والاستقطاب بينها.

ويُعد فقر البنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تُضعف حجم التجارة، فالافتقار إلى وسائل النقل الكافية والملائمة يؤدي إلى وجود إعاقة طبيعية أمام دخول منتجات كل دولة إفريقية إلى أسواق الدول الأخرى، وبالمثل فإن ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت المناسب يؤثر في سرعة اتخاذ القرارات الخاصة بعمليات التبادل وكفاءتها، والتفاعل بين الدول الأعضاء في عملية التكامل

وعلى الصعيد نفسه؛ تؤثر بعض أبعاد السياسات النقدية والمالية في مختلف البلدان في التكامل الإقليمي، ويدخل في ذلك المغالاة في معدلات سعر الصرف، كما أن اختلاف السياسات المالية تقود إلى اهتزاز الأسعار واضطرابها، وهو ما يؤثر في مناخ الاستثمار.

ومن العوامل الأخرى في هذا الصدد قلة عدد المشروعات الخاصة، وصغر حجمها، والافتقار إلى التكامل بينها، حيث تتسم العلاقة بالتنافسية بين منتجات البلدان الإفريقية التي يتخصص معظمها في المواد الأولية التي يبيعونها للبلدان الصناعية.

وتُعد مشكلة توزيع عوائد التكامل واحدة من أخطر معوقات التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، فإذا كان التكامل الاقتصادي يحقق العديد من المكاسب الإنمائية للأعضاء كلهم؛ فإن ذلك لا يعني بالضرورة استفادة الجميع بالقدر نفسه؛ فتوزيع عوائد التكامل الإقليمي لا يكون على أساس العدالة بين الأعضاء، وهو ما لا يشجع البلدان الأقل استفادة على العمل بجدية في إطار التكامل، بل يؤدي إلى الامتناع عن تنفيذ التزاماتها في نطاق التكامل الإقليمي؛ نظراً لشعورها بالظلم لاستنزاف مواردها لمصلحة غيرها، وهو ما يقتضي تعويض الدول التي تخسر من جرّاء العملية التكاملية، على أن هذه العملية (توزيع العوائد والتعويض) في حد ذاتها تمثل عقبة أساسية في سبيل التكامل؛ في ظل اختلاف تقديرات كل من الدول المستفيدة والدول المتضررة لأسس توزيع عوائد التكامل ومعاييره، والتعويض عما قد يسببه من أضرار

وللفساد بأنماطه المختلفة دور أساسي في التأثير في مساعي التكامل الإقليمي في إفريقيا؛ ففي ظل حقيقة أنه في مختلف محاولات التكامل الإقليمي كانت التحركات والمبادلات النقدية وتبادل الأفراد أكثر أهمية من تبادل السلع، وفى الأخيرة كانت تجارة الترانزيت وإعادة التصدير أكثر أهمية وثقلاً من التجارة في المنتجات المحلية، وحقيقة أن التجارة مع دول العالم تُعد مصدراً أساسياً للضرائب والدخول التي تصب في مصلحة فئة من الفاعلين الاقتصاديين الرسميين غالباً ما يهيمنون على التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وغالباً ما يجنون ثروات من تحرير التجارة الخارجية، وينصبّ اهتمامهم الأساسي على حماية مصالحهم الخاصة ومد نطاقها، ويسهل تصور قيام شبكة مصالح تضم أولئك الأفراد، وأنهم سوف يعمدون

إلى معارضة القيام بأي استثمارات جادة في الإنتاج المحلي تكون لها ثمارها في الأمد البعيد، وسيكونون أميل إلى منح الأولوية للتجارة الخارجية.

ويرى بعض الباحثين أن إخفاق تجارب التنمية بصفة عامة، ومن بينها تجارب التكامل في إفريقيا، يرجع إلى التبعية الخارجية للاقتصاديات الإفريقية، فمن أجل الحفاظ على الكيانات الوطنية الصغيرة عمد زعماء الدول الجديدة إلى تدعيم روابطهم مع القوى الدولية المهيمنة، ولذا فإن إفريقيا حتى اليوم – تعتمد على أوروبا في جانبها الأكبر من معاملاتها الاقتصادية الخارجية.

ولعل من أبرز مظاهر هذه التبعية علاقة فرنسا بالدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا، والتي ظهرت جلية في تشجيع فرنسا قيام الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا «سياو» لتضم الدول الفرانكوفونية دون غيرها من دول الإقليم، ومساندتها لهذه الجماعة في وضع خطط وبرامج تكاملية وتنفيذها لخدمة المصالح الفرنسية، وكذا قيام الدول الفرانكفونية في غرب إفريقيا بتثبيت عملتها للفرنك الفرنسي؛ وهو الأمر الذي مثّل عقبة أمام تطور مساعي التكامل بين دول الإقليم كلها

ومع افتقار المنتجات الإفريقية إلى التنويع والنزوع إلى الاحتكار؛ فإن النتيجة المنطقية هي مزيد من ترسيخ واقع الضعف والتبعية والتهميش

وقد كانت الشركات متعددة الجنسية إحدى أدوات تكريس التبعية، حيث أدى وجود هذه الشركات في الدول الإفريقية إلى صعوبة منافسة المشروعات المحلية والإقليمية لها؛ في ظل احتكار هذه الشركات لعنصري التكنولوجيا ورأس المال، ومساندة أبناء الطبقة والنخبة الحاكمة في الدول

الإفريقية لنشاط هذه الشركات، بوصفهم في كثير من الحالات وكلاء لهذه الشركات في دولهم

وعلى الرغم من اعتقاد بعضهم أن من مصلحة هذه الشركات دعم عملية التكامل الاقتصادي بين دول القارة، لما يترتب عليه من وجود أسواق واسعة أمام منتجاتها، وما يعنيه ذلك من مزيد من الأرباح الاحتكارية؛ فإنه – مع إدراك حقيقة أن قيام التكامل الإقليمي قد يؤثر سلباً في استراتيجية الشركات متعددة الجنسية؛ من خلال زيادة القوة التفاوضية للدول الإقليمية في مواجهة هذه الشركات - كان حرص الشركات متعددة الجنسية في إفريقيا على تعميق تبعية اندماج اقتصاديات دول القارة في السوق الرأسمالية الدولية أكثر منه فيما بين الدول الإفريقية.

حول مستقبل جهود التكامل في إفريقيا:

يمكن القول إن نجاح التكامل الإقليمي في المقام الأول يعتمد بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول الإفريقية، وهو ما يقود إلى ضرورة علاج أزمة الدولة في إفريقيا؛ ذلك أن نظام الدولة ما زال هو الفاعل الرئيس في التفاعلات الدولية، سياسياً واقتصادياً على السواء، كما أنه يظل العامل الرئيس في التنمية الوطنية، فالدولة القوية هي الوحيدة القادرة على وضع البلاد على خريطة الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى الدخول بنجاح في المساومة الجادة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين المختلفين داخلياً وخارجياً، وعلى القادة الأفارقة الاعتراف بهذه الحقيقة وابتكار آليات وتنظيمات جديدة أكبر من الناحية المادية والمؤسسية من

الدول الوطنية الفردية القائمة، تمكنها من تحقيق مصالح القارة، ومن الدفاع عن مصالح شعوب القارة في الاقتصاد السياسي الدولي؛ وبلورة منظور تنموي مستقل يقود القارة قُدماً.

وعلى الصعيد المؤسسي؛ يقتضي نجاح جهود التكامل ضرورة التناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية، وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية، والالتزام بالقواعد والضوابط، والتشاور قبل اتخاذ القرارات واحترامها وتنفيذها بعد صدورها، وحل التعارض والازدواجية بين الأبنية والمؤسسات العاملة في تلك المجالات، وهو ما قد يعني إعادة تعديل المؤسسات القائمة على المستويين الإقليمي والوطني، فالقارة لا تستطيع أن تتحمل تعدد التجمعات الإقليمية وتداخلها، مع تضارب أهدافها وعضويتها، وتتطلب الرشادة قرارات سياسية على أعلى المستويات، وهو ما ينبغي أن يكون في مقدمة الأولويات الواجب التصدي لها من جانب مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للاتحاد الإفريقي.

ويمكن إعطاء أولوية للمناطق الحدودية كمناطق تكامل؛ على نحو لا يحقق فقط الاستقرار الإقليمي؛ بل يُسفر كذلك عن قيام شبكات رسمية وغير رسمية للتجارة في السلع والخدمات والأفراد ورأس المال في المناطق المعنية، فعملية التكامل - كما في أي عمليات أخرى - تحتمل المكسب والخسارة، ولذا فمن الضروري توقع المكاسب والخسائر والعمل على التوزيع العادل للأرباح والتكاليف.

وبصفة عامة؛ فإن نجاح عملية التكامل الإقليمي يقتضي منح مزيد من الاهتمام بالدول والأقاليم الأقل نمواً عبر تنفيذ مشروعات تنموية بهذه المناطق، تنعكس آثارها الإيجابية ليس على تلك الدول والأقاليم فحسب، بل

تنعكس كذلك على الدول الأخرى الأعضاء في العملية التكاملية وعلى العملية نفسها. ففيما يتصل بالعملية التكاملية؛ فإن استفادة الدول الأقل نمواً من مشروعات التكامل سوف يزيد من التزامها بالعملية التكاملية. كما أن نهوض اقتصاديات تلك الدول الأقل نمواً سوف ينعكس إيجابياً على الدول الأكثر نمواً من خلال اتساع السوق التكاملي أمام منتجات تلك الأخيرة.

وعلاوة على تعزيز تحرير التجارة البينية؛ لا بد أن يحظى التكامل الإفريقي بأولوية في مجال تكامل الإنتاج وعناصر الإنتاج، وتنمية البنية التحتية وتنسيق السياسات والبرامج الاقتصادية الأساسية. فخطط التكامل الناجح تتطلب درجة عالية من التعاون والثقة بين الشركاء؛ وبغير الثقة في الجيران والشركاء من المستحيل وضع مشاريع لتوحيد الشعوب والدول المختلفة، والتخلص من التبعية الخارجية.

من الأهمية بمكان المساعدة في إيجاد نواة أساسية من الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين على المستوى الإقليمي؛ بما يعنيه ذلك من ضرورة وجود كيانات اقتصادية حدودية، وتطويرها والحفاظ عليها، وإقامة أبنية وطنية تشجّع ظهور فاعلين اجتماعيين ذوي مشروعات ناجحة وداعمة للتكامل؛ من ذلك قيام رجال الأعمال، العاملين في نطاق التكامل الإقليمي، ببناء شبكات اتصال وتنظيم جماعات ضغط قوية للدفاع عن مصالحهم بطريقة أفضل، على نحو ما تشير إليه خبرة القطاع الخاص والإيكواس (ECOWAS)في غرب إفريقيا، وما حققه الجانبان من مشروعات في مجالات مختلفة؛ تؤكد قدرة القطاع الخاص على المساهمة في عملية التكامل الإقليمي بفاعلية.

وبالنظر إلى احتياج التكامل الإقليمي لأسواق تنافسية تقوم في جوهرها على حرية انتقال عناصر الإنتاج والارتقاء برأس المال البشري؛ فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الاستثمار في الموارد البشرية، وهو ما يعني مكافحة الفقر والأمية والأمراض المزمنة، ورفع كفاءة الإدارة عبر التدريب، ومنح عناية لمجالي التعليم والصحة على المستويين الوطني والإقليمي.

وعليه؛ فإن حركة التكامل الإقليمي في إفريقيا تتطلب جهداً جهيداً يسعى إلى تحقيق غاياته، والتغلب على المعوقات سالفة البيان، في ظل إطار من الاعتراف بالاختلافات اللغوية والإثنية والاجتماعية واحترامها.

يمكن الإشارة إلى أن هناك اتجاهين متعارضين بشأن مستقبل التكامل الإقليمي في القارة؛ يرى أولهما أن الاتحاد الإفريقي على الرغم من التحسينات الطفيفة التي تضمنها ميثاقه، كإنشاء برلمان عموم إفريقيا ومحكمة العدل الإفريقية، فإنه واقعياً لم يتجاوز بعد قيود «منظمة الوحدة الإفريقية»، في ظل حقيقة أن الدول الإفريقية بمثالبها هي الفاعل الرئيس، وأن التمسك المقيت بمفاهيم السيادة ومصالح الدولة الوطنية يجعل من المستحيل تنسيق السياسات الاقتصادية؛ ومن ثم فلن تتحقق غايات التكامل الإقليمي وأهدافه، بل ستزداد مشكلات الداخل من فقر وإيدز، ومجاعات ولاجئين، كما ستزداد التبعية للخارج.

وفي المقابل؛ يرى آخرون أن قيام «الاتحاد الإفريقي» و«النيباد» - بالرغم مما عليهما من قيود وملاحظات - يتضمنان عناصر مهمة، ينبغي أن تساعد إفريقيا على مواجهة تحديات التنمية والعولمة.

والحق؛ أننا، وإن كنا نأمل أن تتحقق الرؤية الأخيرة، نرى أن معطيات الواقع ومؤشراته تشير إلى استمرار كل معوقات التكامل الإقليمي بمختلف مستوياته ومضامينه سالفة البيان، وهو الأمر الذي يجعل تلك الرؤية المتفائلة تبدو كالحلم الجميل والطموح الكبير الذي يحول دونه جهد جهيد، يبدو أن قادة القارة قد آثروا ترحيله وحفظه للجيل القادم!

الاستراتيجية والريادة المصرية تجاه افريقيا

نظرا للرابطة القوية بين مصر ودول القارة الأفريقية، فمصر قبل أن تكون عربية، تعتبر أفريقية بواقع التاريخ والجغرافيا السياسية، وتسعى مصر في الوقت الراهن إلى استعادة الدور المصري منذ ثورة ٣٠ يونيو، بعد فترات من التراجع والتقاعس في دورها القيادي، وبالنظر إلى الدور المصري في القارة الأفريقية منذ القدم، نجد أنه مشرف وتتطلع القيادة المصرية إلى مستقبل مشرق، وفقا لمتانة العلاقات المصرية الأفريقية، وهذا ناتج عن الدبلوماسية النشطة لمصر التي ساهمت في حل العديد من المشكلات والصراعات داخل القارة السمراء، وعرفت فترة الستينات بالتوهج القومي التي تزعمها الرئيس جمال عبد الناصر، حيث كانت تندلع حركات التحرير من القاهرة، ومصالح مصر لتحقيق الأمن القومي التي تتمحور حول تأمين مياه النيل، التي تعد بالنسبة لمصر مسألة مصيرية، فاستغلت العديد من الدول الأخرى هذا التراجع في الإضرار بأمنها القومي، وتنظر مصر لأفريقيا في الوقت الراهن من الداخل لما في ذلك من فرص واعدة، وعودة مصر للقارة الأفريقية هي إحياء للجذور التاريخية، وتركز هذه الدراسة على ثلاثة مفاهيم: دبلوماسية التنمية، دبلوماسية الأمن، دبلوماسية التكامل الإقليمي، في ظل التحديات الراهنة: التحديات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الإرهاب.

وفي هذه الدراسة سيتناول الباحث النقاط التالية:

- أهم مناطق التحرك المصري على الصعيد القاري.

- الآليات الجديدة للاستراتيجية المصرية تجاه القارة الأفريقية.
- تفعيل الدور المصري تجاه القارة الأفريقية.

أولاً- أهم مناطق التحرك المصري على الصعيد القاري:

منطقة حوض النيل

تضم منطقة حوض النيل: إحدى عشر دولة أفريقية، تجمع بينهما روابط وثيقة الصلة، نظرا لتواجد نهر النيل الذي تعتمد عليه هذه الدول في العديد من الاستخدامات والمشروعات الهامة، ويعتبر بالنسبة لمصر مسألة مصيرية وأحد مصادر تحقيق التنمية والأمن المائي في مصر ودول القارة الأفريقية، ومصر والسودان دول المصب أما باقي الدول الأخرى دول المنبع التي تنقسم إلى دول الحوض الشرقي والجنوبي بما في ذلك منطقة البحيرات العظمى والهضبة الإثيوبية، و٨٤% من مياه النيل في مصر من النيل الأزرق من الهضبة الإثيوبية والنسبة الباقة ١٦% من النيل الأبيض من منطقة البحيرات العظمى (١)، وفي الوقت الراهن تعمل مصر جاهدة على الحفاظ على حصتها من مياه النيل في ظل التحديات الراهنة وشيوع ظاهرة الفقر المائي، وغياب الاستقرار السياسي، والصراعات القبلية والتحالفات الدولية، وعلى الرغم من هذه التحديات تعمل مصر على تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون، وإثبات أن مصر دائما في مسار التنمية، برغم المنح والمساعدات التي تقدمها مصر للدول الأفريقية مقارنة بالدول الكبرى الغربية، ومن أهم مشروعات التعاون الثنائي: قناة جونجلى، التي تعود فوائدها على كلا من مصر، السودان، جنوب السودان، وهذه القناة تحد

من تأثيرات سد النهضة، وهذا المشروع يدل على مجهودات مصر في حفظ حصتها في المياه في السودان.(٢)

منطقة القرن الأفريقي

تضم هذه المنطقة ثمانية دول أفريقية هي: إثيوبيا، إريتريا، أوغندا، جيبوتي، جنوب السودان، السودان، كينيا، الصومال، ومنذ القدم كانت منطقة القرن الأفريقي عبارة عن مجموعة من التخوم الجغرافية، التي كانت تشمل شعب الصومال، وعرف فيما بعد بالقرن الأفريقي العظيم أو الكبير٣) The Greater Horn of Africa) وتحتل منطقة القرن الأفريقي أهمية استراتيجية وجيوبولتيكية، ويؤكد ذلك التنافس الدولي والإقليمي للسيطرة على موارد هذه المنطقة من قبل القوى الحديثة مثل القوى الأمريكية، الفرنسية، الإسرائيلية، الصينية، التركية، الإيرانية، البرازيل، الهند، الاتحاد الأوروبي، ويتوجب على دول القرن الأفريقي تبنى أجندة جديدة للحوار والتفاوض، فضلا عن تأمين ودعم المجهودات العسكرية والتدخلات الخارجية التي لا تجدى نفعا في حل الصراعات والتوترات داخل القرن الأفريقي، وتُولى مصر في الفترة الراهنة اهتماما بالغا بمنطقة القرن الأفريقي، من خلال المحادثات بين مصر وإريتريا لتعزيز التعاون الثنائي للتصدي للقضايا والمشكلات الإقليمية في القرن الأفريقي ومدى خطورتها على أمن البحر الاحمر وباب المندب، ونرى في ذلك عمق استراتيجي لمصر، لطول سواحل إريتريا على البحر الاحمر وتعتبر مدخل رئيسي للسفن التي تعبر قناة السويس.

ثانياً- الآليات الجديدة:

وتعتمد مصر في إطار الاستراتيجية الجديدة إتباع أدوات جديدة في إطار تحركاتها تجاه القارة الأفريقية واستحداث وتطوير الأدوات التقليدية وذلك من خلال رصد التالي: دور الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية EAPD، قمة التكتلات الثلاث (الكوميسا، السادك، وشرق أفريقيا الإيكاس)، منتدى أفريقيا ٢٠١٧، استراتيجية العلاقات التجارية والاستثمارية، الانخراط المصري في العمل الأفريقي، استراتيجية الإعمار والبناء.

أ- دور الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنميةEAPD

تأسست الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية أثناء القمة رقم ٢٣ للاتحاد الأفريقي، ورسميا في الأول من يوليو عام ٢٠١٤، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في أفريقيا، من خلال دمج الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث، بهدف إيجاد إطار للتعاون مع الدول ذات المصالح المشتركة مع مصر، خاصة الدول الأفريقية والإسلامية، من خلال مجموعة من الآليات للتعاون لإحداث التبادل الثقافي والمعرفة والخبرات العالمية بإقامة شراكات وطنية، إقليمية، دولية عاملة في مجال التنمية ويساهم في ذلك إقامة برامج تدريبية وتنظيمية لبناء القدرات والمشاركة في المبادرات الخاصة في إفريقيا، وإيفاد الخبراء والكوادر المصرية إلى الدول الأفريقية، ويمكن توضيح مجالات عمل الوكالة على النحو التالي:(٤)

•النقل.

- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الرعاية الصحية.
- الزراعة.
- الشرطة ومنع الجريمة ومكافحة الإرهاب.
- إدارة المياه والري.
- التصنيع والإدارة الصناعية.
- مساعدات الإغاثة والطوارئ.
- موارد الكهرباء والطاقة.
- الأمن والدفاع.
- الخصخصة وإصلاح القطاع العام.
- البيئة.
- تسويق الصادرات.

ويمكن توضيح أهم برامج الوكالة خلال السطور التالية: المتمثلة في أربعة برامج:(٥)

-١ التعاون الفني.

-٢ بناء القدرات.

-٣ المنح الدراسية والمساهمات المالية.

-٤ المعونات الإنسانية.

وقامت بعقد ورشة عمل لإيجاد حلول تكنولوجية لمواجهة وباء الإيبولا وغيرها من الأوبئة المنتشرة في القارة الأفريقية بالتعاون مع شركة ميكروسوفت العالمية. وتجرى الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية عقد اتفاقيات على نهج مختلف يضم التعاون الثنائي، التعاون الثلاثي، تعاون جنوب الجنوب، ويكون التعاون الثنائي عبر الاتفاق المبرم بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث، وفى هذا الإطارتم توقيع ٦٧ اتفاقية قيد التنفيذ، أما بالنسبة للتعاون الثلاثي بين البنك الإسلامي للتنمية، والبنك الإفريقي للتنمية، والصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية التابع لجامعة الدول العربية، ووكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا)، ونهاية بالتعاون جنوب الجنوب، التي تكون عبر آليات لتعزيز التعاون مع دول الجنوب ومن وسائلها تقديم مذكرات تفاهم مع هذه الدول والمشاركة في المحافل الدولية الخاصة بدول الجنوب.

ومن خلال الطرح السابق لدور الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، يتضح عودة الدولة المصرية إلى أفريقيا بقوة بعد الظروف التي أعقبت خروج مصر من الاتحاد الأفريقي، وعواقب سد النهضة الإثيوبي، فلقد جاءت الاستراتيجية الجديدة للوكالة المصرية بمثابة نقلة في مسار العلاقات المصرية الأفريقية، نتيجة لاتباع وسائل جديدة عوضا عن الوسائل التقليدية التي كانت قاصرة على مجالات الزراعة والطب.

ب- قمة التكتلات الثلاث:

عقدت في مدينة شرم الشيخ عام ٢٠١٥ بين التكتلات الثلاث (الكوميسا، السادك، شرق افريقيا) وجاءت هذه القمة نتيجة للمشكلات

الناتجة عن تضارب المصالح بين الدول نتيجة تعدد العضوية في التكتلات المختلفة داخل القارة الأفريقية، ودمج هذه التجمعات بهدف تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء تمهيداً لمشروعات البنية التحية والطاقة وتحسين مناخ الاستثمار(٦)، وحرية حركة التجارة في القارة الأفريقية، وعقب هذه القمة تم إطلاق منظمة التجارة الحرة، وتعزيز الوضع للاستثمارات داخل القارة السمراء.

ت- منتدى أفريقيا ٢٠١٧:

انعقد في الفترة من السابع إلى التاسع من ديسمبر من العام الماضي ٢٠١٧، وجاء هذا المنتدى بناء على نجاح منتدى أفريقيا ٢٠١٦، وفي منتدى عام ٢٠١٧، اختلف عن سابقه في تنظيم جلسات حورية رئاسية بين الرؤساء الأفارقة والرئيس التنفيذي للمؤتمر، وتنظيم برنامج لرواد الأعمال من الشباب، وضم المنتدى في تنظيمه كلا من: وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، وكالة الاستثمار الإقليمية التابعة للكوميسا، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والجهات المنظمة للمنتدى لها العديد من الدلالات ومنها الحرص على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر وغيرها من الدول، وعلى وجه التحديد الدول الأفريقية، وتعزيز الاستثمارات في منطقة الكوميسا كمنطقة استثمار مشتركة، وتسهيل الاستثمارات في مصر من خلال الدور الترويجي الذى تقوم به الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، فضلا عن المهام الأخرى ومنها تسهيل على المستثمرين المحليين والدوليين في الفرص الواعدة للاقتصاد المصري المتنامي.

ث- استراتيجية العلاقات التجارية والاستثمارية:

من خلال الأسواق الأفريقية الواعدة أمام المنتجات المصرية وتنافس المنتجات المصرية مع منتجات الدول الأخرى، ونلاحظ أن القارة الأفريقية تتمتع بالعديد من الثروات والموارد الطبيعية، وهذا يؤهلها لقيام صناعة كثيفة لتوافر الإمكانيات ويتواكب ذلك مع ما تفرضه العولمة من ضرورة تحقيق الاندماج الإقليمي، وهذا يقتضى تعزيز العلاقات بين دول حوض النيل، والاستثمار في غرب أفريقيا، عبر النفاذ من خلال أربع بوابات رئيسية هي : داكار، أبيدجان، كوتونو، ودوالا، وتتميز هذه المناطق بالبنية التحية القوية من شبكة الطرق والمواصلات، الاستقرار الاقتصادي والسياسي، والموقع الجغرافي الساحلي، ويعتبر ميزة نسبية لهذه المواقع الأربعة، وإمكانية استغلالها من قبل الدول المجاورة الحبيسة كمخازن للعديد من المنتجات والسلع، فضلا عن عضوية هذه الدول في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقي(UEMOA) ، ما يساعد على توفير النقد الأجنبي.

ج- الانخراط المصري في العمل الأفريقي:

تمثيل مصر للقارة الأفريقية في مؤتمر المناخ، وحصول مصر على عضوية مجلس السلم والأمن الأفريقي بالتزامن مع العضوية غير الدائمة لمصر في مجلس الأمن، وهذا يدل على إمكانية القيام بدور فعال في القارة الأفريقية بشكل أكثر توسعا في مواجهة التحديات المختلفة داخل القارة الأفريقية(٧).

ثالثاً- تفعيل الدور المصري في أفريقيا:

تسعى الدولة المصرية في الفترة الراهنة إلى تعزيز التواجد المصري في القارة الأفريقية في العديد من المجالات وذلك على النحو التالي:

١- **المجال الثقافي والإعلامي:**

من خلال تفعيل الدور الثقافي للمراكز الإعلامية في الدول الأفريقية، وإقامة المزيد من الندوات والمؤتمرات للتبادل الثقافي بين مصر والدول الأفريقية، وزيادة عدد المنح الدراسية، من خلال زيادة أعداد الطلاب الوافدين إلى مصر، وفى هذا الصدد يساهم الأزهر الشريف ومختلف الجامعات المصرية، وإنشاء قناة تليفزيونية تخاطب القارة الأفريقية باللغات مثل لغات (السواحيلى، الهاوسا، الفولانى، الزولو، الامهرى، .....)، زيادة عدد المكاتب التي تهتم بالتواصل والتفاعل مع الدول الأفريقية نظرا لتقلص عددها، وزيادة الوعى بأهمية القارة الأفريقية ومعرفة قضاياها ونقل صورة إيجابية عن القارة للعالم الخارجي من خلال منصات الإعلام ، المحادثات بين الإعلاميين والصحفيين الأفارقة ورئيس الدولة المصرية ويساهم في ذلك الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية والهيئة العامة للاستعلامات من خلال الدورات التدريبية للصحفيين والإعلاميين من الدول الأفريقية.

وأيضا من خلال شحذ أواصر وجسور التواصل المصري الأفريقي، وتعزيز العلاقات الشعبية المصرية الأفريقية، التي تعتبر أقوى من العلاقات الحكومية من خلال تبادل زيارات الوفود الشبابية والنسائية، وإنشاء وحدات خاصة بأفريقيا في الأحزاب المصرية ومنظمات المجتمع المدني، وإحياء الترابط بين الطرق الصوفية في مصر وأفريقيا، وتنظيم المعارض الفنية، ومهرجانات الفنون الشعبية والموسيقى الأفريقية.

٢- المجال الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي:

أ- المجال الدبلوماسي و السياسي :من خلال تكثيف الزيارات إلى الدول الأفريقية وتفعيل دبلوماسية القمة وتعزيز العلاقات الاستراتيجية.

ب- المجال الاقتصادي :من خلال المشاركة في إطار التكتلات الثلاث: الكوميسا والسادك وجماعة شرق أفريقيا (الإيكاس)، الشراكات التنموية، الاستثمارات المصرية في الأسواق الواعدة بالقارة الأفريقية، وتعتبر تجربة بنك القاهرة في كمبالا عاصمة أوغندا مؤشر لتحفيز رواد الاعمال المصريين على المزيد من الاستثمارات في الدول الأفريقية.

ت- استراتيجية الإعمار والبناء :وتختلف الأدبيات النظرية في مفاهيم الإعماروالبناء، وتمر عملية الإعماروالبناء بثلاث مراحل على النحو التالي:

•الاستجابة الفورية، وما يتوجب على النخب والقيادات سرعة اتخاذ القرارات الصائبة في أوقات الأزمات فيما يتعلق بقضايا الأمن، المساعدات الإنسانية الطارئة، عمليات حفظ السلام.

•بناء القدرات، من خلال المساهمة في تعزيز القدرات المؤسسية والخدمية.

•الاستدامة، وهى المرحلة التي تصل فيها الدولة إلى حالة الاستقرار النسبي وتكون قادرة على أداء وظائفها وتسعى إلى الشركاء الخارجيين.

وفقا للطرح النظري السابق، يمكن القول إن مصر اتخذت خطوات واسعة على نهج التكامل الإقليمي والمساهمة في إعادة البناء والإعمار من خلال انضمامها إلى التجمعات الثلاثة (الكوميسا، السادك، شرق أفريقيا).

ومما سبق يجب توضيح أهم اسهامات الدور المصري في إعادة البناء والإعمار في القارة الأفريقية، من خلال تأسيس المركز الأفريقي لإعادة الإعمار والبناء للدول الخارجة للنزاعات AUC PCRD في عام ٢٠١١، وتتنافس مع أوغندا في هذا الإطار على وجه التحديد، نتيجة لقيام أوغندا باقتراح أن يكون مقر المركز في أوغندا عام ٢٠١٢، وتتنافس القوى الإقليمية والدولية مع مصر ففي استراتيجية إعادة الإعمار والبناء، ووجود مقر هذا المركز في القاهرة له مجموعة من الدلالات الهامة على الدور القيادي لمصر في أفريقيا، نظرا لتمتع مصر بالعديد من المزايا النسبية على النحو التالي: الموقع الجيوسياسى ، قوة العامل الديني المتمثل في الأزهر والكنيسة، التماسك المجتمعي، ومن ضمن الإسهامات الأخرى في المجال الأمني والعسكري من خلال الدور التي تقوم به وزراتي الدفاع والداخلية في نقل الخبرات المصرية لمعظم شعوب القارة الأفريقية، والدورات التدريبية في رفع قدرات الأفارقة في المجال الأمني، والدور في عمليات حفظ السلام(٨) ..

٣- دور منظمات المجتمع المدني:

ظهرت إشكالية لدى بعض الدارسين في تحديد ماهية المجتمع المدني وبصفة خاصة في المجتمعات الأفريقية وفقا لجدلية العلاقة بين المجتمع والدولة في ظل العولمة، فالبعض يرى:

"دولة أقل مجتمع أقوى" Less State, More Society ، فى حين يرى البعض الاخر "دولة قوية ومجتمع قوى State, More Society) (More" (٩)، ونحن بصدد توضيح مدى فعالية وتأثير دور منظمات المجتمع المصري على الدول الأفريقية على اختلاف نمط تنظيمها، على سبيل المثال:

المنظمات التطوعية الخدمية، النوادي، النقابات، الحركات الاجتماعية، الأحزاب السياسية، التعاونيات سواء على المستوى الاستهلاكي أو الخدمي ، والصحافة المستقلة، ومدى فعالية منظمات المجتمع المدني في التكتلات الإقليمية بالقارة الأفريقية ولعب اتحاد المحامين العرب(١٠) دور بارزا في تحقيق الأهداف التالية: أهداف مهنية وقومية، وينظر البعض إلى أن المجتمع المدني مازال قاصرا على تحقيق الأهداف المرجوة من قيامه وتركيزه على مناطق محددة في القارة الأفريقية. ولذلك نسعى لتحقيق التكامل الإقليمي في إطار منظمات المجتمع المدني من خلال زيادة الوعى بأهمية ودور المجتمع المدني، ومدى الفعالية على المستوى القطري والإقليمي والقاري، وتنظيم حوارات على المستوى الإقليمي في القضايا الراهنة مثل (الأمن المائي، الغذائي، التدهور البيئي)، وإمكانية إضافة مادة أكاديمية عن المجتمع المدني والتكامل الإقليمي في القارة الأفريقية.

وختاما، نلاحظ مدى استفادة القيادة الحالية من التاريخ المصري في أفريقيا في حقبة جمال عبد الناصر ودوره الرائد في دعم حركات التحرر ضد الاستعمار التقليدي في القارة الأفريقية، وبداية جديدة لإرادة قوية للتصدي للنهب الاستعماري واستغلال الشركات متعددة الجنسيات للموارد الطبيعية في أفريقيا، والمتتبع للاستراتيجية الجديدة، يلاحظ تكثيف الزيارات التي قامت بها القيادة الحالية لدول مثل تنزانيا وأوغندا وغيرها من الدول الأفريقية، لتعزيز العلاقات في القارة الأفريقية ، وهذه الزيارات لها مجموعة من الدلالات الهامة، فدولة تنزانيا تتمتع بثقل إقليمي في شرق القارة الأفريقية ، دولة رواندا وهى من دول حوض النيل ومدى أهميتها في تعزيز حصة مصر في مياه النيل وأهميتها في العلاقات التجارية بين البلدين لموقعها

الجيواستراتيجى وتعتبر من أكثر الدول الناشئة نموا، فضلا عن أنها أول زيارة رسمية من قبل الرئيس المصري للرئيس الرواندي (بول كاجامى).
وتحرص مصر دائما على دورها في القارة الأفريقية، فانتهجت دبلوماسية التنمية الشاملة والمستدامة، في ظل المنافسين الإقليمين من داخل القارة الأفريقية أو من خارجها ويمكن توضيح القوى الإقليمية داخل القارة: إثيوبيا في منطقة حوض النيل، نيجيريا في غرب أفريقيا، وجنوب أفريقيا في جنوب القارة، أما خارجها: تركيا، إيران، إسرائيل، وهناك ثلاث مبادئ حاكمة في سياسة مصر الخارجية وهى:

-١ الانتماء الأفريقي. ٢- الدفاع عن القضايا الأفريقية. ٣- القيادة.

المصادر والمراجع

١. نظرة على افريقيا، تطلعات المؤسسات الاستثمارية حتى ٢٠١٦. استطلاع وحدة إيكونيميست للمعلومات المحدودة ٢٠١٣

٢. صندوق النقد الدولي. أفاق الاقتصاد العالمي: تركات و غيوم و عدم يقين. دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية. أكتوبر ٢٠١٤.ص ٦٦.

٣. جاك وودس. الاستعمار الجديد في آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية. دار الحقيقة بيروت ١٩٧١ص

٤. محمد حسن العيدروس. الصليبيون والحملات الاستعمارية في شمال افريقيا. دار الكتاب الحديثة الطبعة الاولى ٢٠١٤

٥. الاتحاد الافريقي .الدورة العادية الثالثة والعشرين للاتحاد الأفريقي تنهي أعمالها في مالابو.٢٩-٦-٢٠١٤. أنظر:

http://summits.au.int/ar/٢٣rd-ordinary-session-african-union-ends-malabo

٦. التقرير الاستراتيجي الإفريقي. جامعة القاهرة معهد البحوث و الدراسات الإفريقية. مركز البحوث الافريقية ٢٠٠١-٢٠٠٢

٧. - Hamdi ,A. Hassan. Regional integration in Africa. Bridging the north-sub-Saharan divide. Published in ٢٠١١ by Africa institute of South Africa. P ٥٨.

٨. التقرير الاستراتيجي الإفريقي. جامعة القاهرة معهد البحوث و الدراسات الإفريقية. مركز البحوث الإفريقية ٢٠٠١-٢٠٠٢

٩. فوزية خدا كرم عزيز. النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا. مجلة الأستاذ- العدد ٢٠١ لسنة ١٤٣٣ هجرية -٢٠١٢ ميلادية.

١٠. صندوق النقد الدولي. أفاق الاقتصاد العالمي: الأمال و الواقع و المخاطر. دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية و المالية العالمية. أبريل ٢٠١٣.

١١. منظمة العمل الدولي. الانتقال من الاقتصاد الغير منظم الى الاقتصاد المنظم. التقرير الخامس. مؤتمر العمل الدولي الدورة ١٠٣ السنة ٢٠١٤،

١٢. محمد عبد الفتاح أبو الفضل. الاستعمار الجديد و الدول النامية. دار النشر القاهرة ١٩٦٩

١٣. "الافتتاحية: (قراءات إفريقية).. وهموم القارة"، مجلة قراءات إفريقية، (العدد ٢٠)، ص٣.

١٤. محمد عاشور مهدي، "بعد نصف قرن من العمل الإفريقي المشترك الاتحاد الإفريقي.. الطموحات والتحديات"، مجلة قراءات إفريقية، (العدد ١٧)، ص ٢٦.

١٥. بوحنية قوي، الدساتير الإفريقية: الحاجة لانتفاضة دستورية وقوانين جديدة، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥م)، ص٣.

١٦. ديفيد ج. فرانسيس، "مقدمة: تحديد سياق السلم والصراع في إفريقيا"، في إفريقيا السلم والنزاع، ترجمة عبد الوهاب علوب، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٠م)، ص (١٦-١٧).

١٧. نجم الدين، "إفريقيا والانتقال من "هجرة العقول" إلى كسب العقول"، قراءات إفريقية، شوهد بتاريخ ٠٥ دجنبر ٢٠١٦م، على الرابط:

١٨. بيتر ستالنيايم داميا بروشارت، وويي اوميتوغن كتالينا بيردومو، "الإنفاق العسكري"، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي- الكتاب السنوي ٢٠٠٦م، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٦م)، ص (٤٥٣-٤٧٤).

١٩. وانغاري ماثاي، إفريقيا والتحدي، عالم المعرفة: ٤١٠، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٤)، ص١٢٣.

٢٠. أولاويل إسماعيل وسام بيرلو- فريمان، "الإنفاق العسكري في إفريقيا"، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٢م، ترجمة عمر سعيد الأيوب، أمين سعيد الأيوب، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠١٢م)، ص٢٣١.

٢١. سام بيرلو- فريمان، كارينا سولميرانو، هلين ويلاند، "التطورات العالمية في الإنفاق العسكري"، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن

الدولي، الكتاب السنوي ٢٠١٣م، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ٢٠١٣م)، ص١٨٢.

٢٢. سعيدة محمد عمر، "إفريقيا الصاعدة: بين الهيمنة الجديدة وتحدي التنمية، اتجاهات الأحداث، (أبوظبي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد ٣ أكتوبر ٢٠١٤م)، ص (٧١-٧٣).

٢٣. الافتتاحية: "إفريقيا وحلم التنمية"، مجلة قراءات إفريقية، (العدد ١٥)، ص٣.

٢٤. وانغاري ماي، مرجع سابق، ص٨٨.

٢٥. برتران بادي ودمينيك فيدال وآخرون، أوضاع العالم ٢٠١٣م حقائق القادة والأسباب الحقيقية للتوترات في العالم، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي للدراسات والبحوث، ط١، ٢٠١٣م)، ص٢٩٥.

٢٦. التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثالث ٢٠١٥-٢٠١٦م، (الخرطوم، مركز البحوث والدراسات الإفريقية-جامعة إفريقيا العالمية)، ص١٠٨. شوهد بتاريخ ٢٠١٧/١١/٠٤م، على الرابط:

http://publications.iua.edu.sd/٢٠١٦-١٢-٠١-١٨-٠٠-٠٥.html?layout=edit&id=١٥٢

٢٧. راي بوش، الفقر والليبرالية الجديدة الاستمرارية وإعادة الإنتاج في جنوب العالم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١، ٢٠١٥م)، ص (٥٩-٦٠).

٢٨. Rapport Conjoint Banque Africaine de Développement ET Global Financial Integrity, Mai ٢٠١٣, Les Flux Financiers Illicites et la Question des Transferts nets de Ressources en Provenance de l'Afrique, ١٩٨٠-٢٠٠٩ , p ١-٣. Consulté le ٢٥/٠٨/٢٠١٥:

https://www.afdb.org/fr/

٢٩. GLOBAL FINANCIAL INTEGRITY, Illicit Financial Flows from Africa: Hidden Resource for Development, p.١١-١٢. Viewed ٢٥/٠٨/٢٠١٥ at:

http://www.gfintegrity.org/storage/gfip/documents/reports/gfi_africareport_web.pdf.

٣٠. نقولا أغبوهو، الفرنك واليورو ضد إفريقيا، (بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ٢٠٠٠م)، ص (١١٣-١١٤).

٣١. UNCTAD, Then and now: reimagining Africa's future catalysing investment for transformative growth, (Geneva, ٢٠١٥), p.٢.

٣٢. المرجع السابق، ص٨٤.

٣٣. UNCTAD, Economic development in Africa report ٢٠١٣ Intra-Africa trade: unlocking private sector dynamism, (United Nations publication, ٢٠١٣), p ٨-٩.

٣٤. Commission économique pour l'Afrique, Union Africaine, Tirer le plus grand profit des produits de base africains: l'industrialisation au service de la croissance, de l'emploi et de la transformation économique, (Addis-Abeba, ٢٠١٣), p.١٢٠-١٢١.

٣٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٣م، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، (نيويورك: البرنامج، ٢٠١٣م)، ص٥٦.

٣٦. راي بوش، مرجع سابق، ص٨٤.

٣٧. رولان فورشهار، "إفريقيا- اتجاهات المرحلة"، في برتران بادي، ساندرين تولوتي، أوضاع العالم ٢٠٠٨م دليل سنوي اقتصادي جيو-سياسي عالمي، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي للدراسات والبحوث، ط١، ٢٠٠٨م)، ص١٩٣.

٣٨. جان- جوزيف بوايو، "إفريقيا محط أطماع شركات الجنوب المتعددة الجنسية"، في برتران بادي ودمينيك فيدال، أوضاع العالم ٢٠١٤م جبابرة الأمس والغد، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي للدراسات والبحوث، ط١، ٢٠١٤م)، ص١٨٣.

٣٩. المرجع السابق، ص١٨٣.

http://www.albankaldawli.org/ar/results/٢٠١٣/٠٤/١٣/ict-results-profile
- روجع في ٧ أغسطس ٢٠١٧م

٥٤.رضا عبد الحكيم إسماعيل، "الاقتصاد المبني على تكنولوجيا المعلومات ومدى إسهامه في التنمية"، مجلة الرافد، ٣، ٢٠١٠م على الرابط:
http://www.arrafid.ae/arrafid/p٩_٣-٢٠١٠.html - روجع في ٧ أغسطس ٢٠١٧م

٥٥. Martin Chege Wainaina, Telecommunication infrastructure and economic growth: A case of Sub-Saharan Africa (١٩٨٨-٢٠١٠). A Thesis submitted to the School of Economics in partial fulfillment of the requirement for the award of the Degree of Doctor of Philosophy in Economics of Kenyatta University November, ٢٠١٢. Pp٤-٥.

٥٦. Naceur Bourenane, “Regional Integration in Africa: Situation and Prospects”, in Jorge Bragade Maceda and Omer Kabbaj, Regional Integration in Africa. (Paris: OECD Publcation, ٢٠٠٢), p.٢٧.

٥٧.محمد عاشور، التكامل الإقليمي في إفريقيا الضرورات والمعوقات، القاهرة: مشروع دعم التكامل الإفريقي (جامعة القاهرة)، ١٩٩٧م، ص (٥١-٥٢).

٥٨. Shemmy, Op.Cit, ٣٦.

٥٩. African Union Commission, Agenda ٢٠٦٣: Africa we want, Popular version, final edition. ٢٠١٥ at:

http://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/agenda٢٠٦٣.pdf

reviewed at ٥ July ٢٠١٧.

٦٠. www.africanbusinesscentral.com Accessed ٣٠ June ٢٠١٧.

٦١. Shemmy (٢٠٠٠), Op.Cit, pp.١٧-١٨ .

٦٢. Emmanua Kendemeh, "Ethiopia- Djibouti- Electric Railway Line Opens", ٦ October ٢٠١٦. Available at: http://allafrica.com/stories/٢٠١٦١٠٠٧٠٧٩٧.html.
Accessed ٦ July ٢٠١٧..

٦٣. Gadzeni Mulenga, "Developing Economic Corridors in Africa: Rationale for the Participation of African development Bank" In Regional Integration Brief (African Development Bank, No. ١, April ٢٠١٣), p.٢.

٦٤. Gadzeni Mulenga, Op.Cit, p.٤.

٦٥. Kanwal Zahra, Parvez Azim, And Afzal Mahmood, Telecommunication Infrastructure Development And Economic Growth: A Panel Data Approach, The Pakistan

Development Review ٤٧ : ٤ Part II (Winter ٢٠٠٨) pp.٧١١–٧٢٦. At:

http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/٢٠٠٨/Volume٤/٧١١٧٢٦.pdf accessed at: August ٨, ٢٠١٧.

٦٦. Kanwal Zahra, Parvez Azim, And Afzal Mahmood, Op.cit, p.٧١٢.

٦٧. Martin Chege Wainaina, Op.cit, pp.٩٢-٩٣.

٦٨. Martin Chege Wainaina, Op.cit, p.٩٣.

٦٩. Economic Commission for Africa (٢٠١٠),...Op.Cit, p.٣٢٣.

Africa-EU Energy Partnership Status Report Update: A mid-term report on progress, achievements and future perspectives ٢٠١٦, p. ٩.

Economic Commission for Africa (٢٠١٠), Op.Cit, pp.٣٢٤, ٣٢٥.

٧٠. African Development Bank (٢٠١٦). The Africa Infrastructure Development Index ٢٠١٦. May ٢٠١٦. At: http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Economic_Brief_-_The_Africa_Infrastructure_Development_Index.pdf, pp.١-٢.

Economic Commission for Africa (٢٠١٦), op.Cit.

٧١. African Development Bank, Op. Cit, p.٨.

٧٢. Ibid, P.٧.

٧٣. Economic Commission for Africa (٢٠١٠), Op.Cit, p.٣٣٢.

٧٤. Economic Commission for Africa (٢٠١٦), Assessing Regional Integration in Africa VII: Innovation, Competitiveness and Regional Integration, p.٢٨. at: http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/aria٧_eng_chap٢.pdf

٧٥. Economic Commission for Africa (٢٠١٦), Op.cit, p.٣٦. http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/aria٧_eng_chap٢.pdf

٧٦. عباس محمد شراقي: المشروعات المائية في إثيوبيا وآثارها على مستقبل مياه النيل، مؤتمر (آفاق التعاون والتكامل بين دول حوض النيل: الفرص، والتحديات)، ٢٥-٢٦ مايو/٢٠١٠م، ص ١٧٧.

٧٧. منار عزت محمد، وفاء عبد الكريم محمد: الموارد الاقتصادية للتنمية الاقتصادية في دول حوض النيل ومدى إمكانية التعاون المشترك بينهم، مجلة البحوث الزراعية، الإسكندرية، العدد ٥٨، ٢٠١٣م.

٧٨. African Development Bank(A.D.B),African Development Fund,Policy for Integrated Water Resources Managemen, OCOD,April ٢٦,٢٠٠٠.

٧٩. جمال حمدان: شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، الجزء الثاني، دار الهلال، القاهرة، ١٩٨٣م، ص ٩٣٤.

٨٠. عبد العظيم محمد سعودي: تاريخ تطور الري في مصر (١٨٨٢م - ١٩١٤م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ١١٨.

٨١. محمد عوض محمد: نهر النيل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٢٨٨.

٨٢. عبد المالك خلف التميمي: المياه العربية.. التحدي والاستجابة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩م، ص ١٦٦.

٨٣. حبيب عائب: المياه في الشرق الأوسط.. الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ١٥٠.

(Available at:(http://www.internationalrivers.org).

٨٤. رشدي سعيد: نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل، الطبعة الأولى، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٣م، ص (٣٠٣ – ٣٠٥).

٨٥. عبد التواب عبد الحي: النيل والمستقبل، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ص ١٥٠-١٥٢.

٨٦. Asfaw Beyene, Why is the hydroelectric dam on the Blue Nile, the Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD), sized for ٦٠٠٠ MW?, June ١٩, ٢٠١٣. Available at: .((http://www.Gadaa.com

.(Available at:(http://www.internationalrivers.org

٨٧. الموقع الإلكتروني الرسمي لمشروع سدّ النهضة الإثيوبي: . (http://grandmillenniumdam.net)

٨٨. سامر مخيمر وخالد حجازي: أزمة المياه في المنطقة العربية - الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٠٩، الكويت، ذو الحجة ١٤١٦هـ/ مايو ١٩٩٦م، ص ٢١٢.

٨٩. التقرير النهائي لأعمال اللجنة الدولية للخبراء المعنية بدراسة وتقييم دراسات سدّ النهضة الإثيوبي، ٢٠١٣م.

٩٠. برنامج الأغذية العالمي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (مجلس الوزراء المصري)، مرصد الغذاء المصري، الإصدارة رقم ٣، نوفمبر ٢٠١١م، ص ١٦.

٩١. مهند النداوى ، إسرائيل فى حوض النيل : دراسة فى الاستراتيجية الاسرائيلية ، (٢٠١٣) ، ص ١٧٤(٢).

٩٢. حسام مغازى ، " التعاون مع دول حوض النيل .. أمن مصر المائى " ، الأهرام اليومى ، (٢٠١٤).(٣).

٩٣. عاصم فتح الرحمن ، " تغيير موازين القوى فى القرن الأفريقى " ، أفاق أفريقية (المجلد رقم١١ ، العدد ٣٨ ، ٢٠١٣

٩٤. مجدى فتحى لاشين ، " قمة التكتلات الاقتصادية الأفريقية ٦-١٠ يونيو ٢٠١٥ " ، الهيئة العامة للاستعلامات.

٩٥. خالد حنفى ، " الدور المصرى فى إعادة الإعمار والبناء فى أفريقيا : طبيعة الاستجابة والتجارب المنافسة ومواطن القوة والضعف " ، مركز القاهرة الدولى لتسوية النزاعات لحفظ وبناء السلام ، ٢٠١٧

٩٦. حمدى عبد الرحمن ، عزة خليل ، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الإقليمى القاهرة : مركز البحوث العربية والأفريقية ، ٢٠٠٤ (١٠). منظمة عربية غير حكومية مقرها الدائم فى مصر ، للمزيد أنظر: حمدى عبد الرحمن ، عزة خليل ، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الإقليمى (القاهرة : مركز البحوث العربية والأفريقية ، ٢٠٠٤.

الفهرس